نواف القديمي

المُحافظون والإصلاحيّون

في الحالة الإسلاميّة السعوديّة

مدونة ابو عبدو



المركز الثقافي العربي

نواف القديمي

المُحافظون والإصلاحيّون

في الحالة الإسلاميّة السعوديّة

المركز الثقافي العربي

الكتاب

المحافظون والإصلاحيون
في الحالة الإسلامية السعودية

تأليف

نواف القديمي

الطبعة

الأولى، 2011

عدد الصفحات: 264

القياس: 14 × 21

الترقيم الدولي:

ISBN 978-9953-68-513-4

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ــ المغرب

ص.ب.: 4006 (سيدنا)
42 الشارع الملكي (الأحباس)
هاتف: 303339 522 ـ 307651 522
فاكس: 305726 ـ 522 212+
Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ــ لبنان

ص.ب.: 5158 ـ 113 الحمراء
شارع جاندارك ـ بناية المقدسي
هاتف: 01750507 ـ 01352826
فاكس: 01343701 ـ 961+
cca_casa_bey@yahoo.com

مدخل

الشيء الوحيد الذي حسم ترددي بنشر هذا الكتاب، هو أنه مع تدني حالة التدوين والرصد للمشهد الفكري المحلي، تُصبح أي مُحاولة لتوثيق أجزاء من هذا المشهد بخطاباته وأفكاره وقضاياه وسجالاته، فِعلاً مُهماً ومفيداً للمستقبل .. وإذا كان الأمر يخص تحديداً (الحالة الإسلامية السعودية) فحينها يُصبح الأمر أكثر أهمية.. لأن هذه الحالة هي ـ من جِهة ـ الأكثر حراكاً وتأثيراً وانتشاراً في السعودية. وفي المُقابل هي الأقل اشتغالاً بالرصد والتوثيق، والأكثر غموضاً لدى المُتابع العربي، وربما السعودي أيضاً.. حتى إن بعض المُتخصصين العرب في الحركات الإسلامية لا يُدركون أبسط التمايُزات والفروقات الفكرية والمنهجية في الوسط الإسلامي السعودي، ولا طبيعة التحولات التي بدأ يشهدها.

ولهذا السبب أيضاً .. حرصتُ على أن تبقى فصول هذا

الكتاب كما هي لحظة تدوينها ، دون تدخُّل لإعادة صياغة بعض الفقرات كي تكون أكثر مواءمة لإصدارها بين دفتي كتاب.

يحوي هذه الكتاب ثلاثة فصول .. الأول يتضمن سلسلة مقالات طويلة قمت بنشرها في موقع الإسلام اليوم في شهر أكتوبر 2010م (ذو القعدة 1431هـ) . حاولت أن أقدم فيها شيئاً من الرصد والتحليل لبعض مواطن التباين في الأفكار والرؤى والمناهج بين المُحافظين والإصلاحيين في الحالة الإسلامية السعوديّة.. وحتى أكون أكثر دِقة، لم تكن هذه المقالات مُعبرة عن موقف رصدي مُستقل عن هذين الاتجاهين، بل كانت تُمثل تقييماً ورصداً واستطلاعاً، من بُرج مُراقبة يقف على الأرضيّة الإصلاحية.

أما الفصل الثاني فيتضمن مجموعة مقالات طويلة ـ أو دراسات قصيرة ـ نشرتها في موقع الإسلام اليوم بين شهري مايو ويوليو 2010م (جمادى الآخرة وشعبان 1431هـ)، وتتحدث عن بعض المفاهيم والأفكار والتجارب التي تُمثل برأيي بعض ملامح الحالة الإصلاحية.. كالحديث عن (الحضارة) باعتبارها قيمة مركزية في التصور الشرعي.. وعن الديمقراطية كآلية للنظام السياسي، ونقاشٍ لثُنائية (حكم الشريعة وحكم الشعب).. ثم حديثٌ عن حزب العدالة والتنمية التركي كنموذج ناجح في التجربة الحركيّة الإسلاميّة يُمكن أن نستلهم منه كيف ينجح (العقل السياسي) عند بعض الإسلاميين في التعامل مع الأزمات والضغوطات.. وأخيراً حديثٌ فيه مِسْحَة شخصية عن شيء من

تجربة النشأة في محاضن الصحوة ومساحات التباين والاختلاف المُبكّر معها.

أما الفصل الثالث والأخير فيحوي حواراً طويلاً أجري معي في مجلة رؤية الإلكترونية ومجلة العصر الإلكترونية في شهر أكتوبر 2009م (ذو القعدة 1430هـ) .. وتناول بالنقاش والتحليل كثيراً من تفاصيل الشأن الإسلامي السعودي وقضاياه وسجالاته، إضافة إلى موضوعات فكرية أخرى، وبعض الشؤون الشخصيّة.

أحسبُ أن القارئ العربي - وربما المحلّي - لهذا الكتاب، سيكون أكثر اقتراباً وفهماً للوسط الإسلامي السعودي.. وسيعيشُ شيئاً من همومه وقضاياه.. وسيُفتِّش معنا عن إجابة لبعضِ التساؤلات وتفسيرٍ لبعضِ المُفارقات.. وسُيدرك شيئاً من مَوَاطن التباين والاختلاف، ومساحات الاحتكاك والسجال داخل الحالة الإسلامية السعودية، التي كانت ومازالت غابة بحثيّة غامضة، لا يعرف كثير من الباحثين حتى معالمها الكبرى وخطوطها العريضة.

نواف

Email: nawafaj76@yahoo.com

الفصل الأول

بين المُحافظين والإصلاحيين
.. تساؤلات مشروعة

حتى لا تكبُر كُرة الثلج

أياً كانت المعايير أو زاوية النظر . . فبالنسبة لي يبدو الأمر في تمام الوضوح . . أن حصيلة نشر هذه السِلسلة من المقالات ستكون (خسارة) بالمِعيار الدُنيوي المحض . . لأنه سينتج عنها مزيد من الشتائم، والتشويه، والطعن في النوايا، والتصعيد من رافعي ألوية المعارك الفكرية ضد المُخالفين . . ولكنني أحسبُ أن حصيلتها ستكون ـ بإذن الله ـ (ربحاً) بالمِعيار الأخروي . . فهي كلمةُ حقٍ يجب أن تُقال بمعزلٍ عن النتائج والتبِعات . . وأعتقد أن الوقوف في وجه التشويه المُستمر للمشروعات التي تهدف إلى الالتزام بالأولويات الشرعيّة، وسيادة القيم والأخلاق، وترسيخ قوانين العدل والحقوق، هو واجب شرعي وأخلاقي يجب ألا يدخل في أوحال (المكاسب والخسائر) ومُعادَلات (رِضا الجمهور) . . وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يُرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه . . وأن يُرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

بالنسبة لي . . في هذا الجو السِجالي العاصف، الذي تتصاعد فيه الإيديولوجيا لا المعرفة، وتتعالى فيه الخصومة لا الحقيقة . . بتُ مُقتنعاً ـ وبعد تجربة متراكمة ـ أنني حتى لو قمتُ ـ وبشكلٍ عشوائي ـ باختيار صفحة من سورة التوبة، ونشرتها بعد أن أضع في مقدمتها (اختيار نواف القديمي)، فسيأتي حينئذٍ من يشتم ويُسيء! . . وسيأتي من يقول: ومن أنت حتى تختار شيئاً من الآيات دون علم! . . وسيأتي من يقول: عليك أولاً بسؤال العلماء قبل أن تنشر شيئاً من القرآن!

لذلك أقول . . أن الخِطاب لم يكن في يوم من الأيام موجهاً لأولئك المهووسين دوماً بحفلات الردح والتصعيد . . بل هو موجهُ للمُنصفين الصادقين ـ من المُخالفين والمُوافقين ـ الذين يهدفون إلى معرفة ما هو ألصق بالشريعة، وأنفع للأمة في دينها ودنياها . . هو خطابٌ لأجيال الشباب الذين ما عاد كثير منهم مهموماً بالاستقطاب وروح التخندق والعِراك، بقدر ما هو مهموم بمعرفة المنطق (الأكثر إقناعاً)، والأقرب إلى دلالات النصوص ومقاصد الشريعة، والأكثر تحقيقاً لمصالح الناس، وإقامة العدل، وسيادة القانون في المُجتمع.

لنؤجل النقد .. نحن في معركة مع الليبراليين!

رغم إيماني بأهمية المُمارسة النقديّة في تصحيح مسار المُجتمعات وضبط توازن التيّارات والأفكار . . إلا أنني منذ زمنٍ وأنا أُفضّل الابتعاد عن مُمارسة النقد لبعض الظواهر التي

أحسبها خاطئة في المنظومة الإسلامية المُحافظة . . رغبة في عدم الإسهام بمزيدٍ من التسخين للساحة الإسلامية المحليّة.

ولكن منذ أكثر من سنتين، والنقد والتعنيف والتشويه لم يتوقف تجاه الظاهرة الإسلامية الإصلاحية . . صحيح أن هذا العُنف والتهييج قدّم للظاهرة الإصلاحية خِدمة مجّانيّة تمثّلت في الدِعاية الكبيرة التي حصلت لأشخاص وكتب وموضوعات وبرامج، صار معها الكثيرون، حتى من غير المعنيين بالحوار الفكري، يتساءلون عن كنه هذه الأفكار الإصلاحيّة وعن هوية القائمين عليها! . . (شخصياً فإن أعداد الشباب الذين راسلوني أو تشرّفت بلقائهم خلال العام الأخير، وبشكل أسبوعي، يفوق خمسة أضعاف ما كنتُ أتلقاه في السنين الماضية . . وحصل الأمر ذاته مع العديد من الأصدقاء. .) إلا أن الإمعان في التعنيف والرغبة في تشويه الأفكار والإساءة إلى بعض المُتصدرين للخطاب الإصلاحي، هو أمر يستدعي نقاش هذه الأفكار المطروحة، وتوضيح بعض المفاهيم . . لذا . . فهذه المقالات ليست ابتداءً بالنقد، بل هي مجرد تعليقٍ مُختصر على نقد سابق للحالة الإصلاحيّة . . وتصحيحٌ لاتهاماتٍ أشاعها البعض في الوسط الإسلامي المحلّي.

وفي مُقابل العنف النقدي والتشويه المُستمر للتيار الإصلاحي، فإن من يتتبع كيفيّة تعامل البعض مع شيء من التجارب النقدية الموجهة لأخطاء التيار المُحافظ، سيلمس بوضوح أن مُعظم المُعترضين على عملية التصحيح بما تتضمنه

من نقد لبعض التجارب والأفكار، هم يُرددون عادة ذات الجملة التي تقول: (ليس هذا وقت النقد، لأننا في معركة مع الطرف الليبرالي، ولأن هذا الطرف سيقوم باستغلال أي نقد لصالحه)، بل وربما يصل البعض لاعتبار أن في ممارسة النقد (خذلاناً للمتدينين في معركتهم)! وسوى ذلك من توصيفات تهدف إلى الحد من أي عمليّة نقدية حقيقيّة للمفاهيم والأفكار.

وإزاء هذا المُبرر الذي ما فتئ يقف في وجه أي مُمارسة نقديّة، أود أن أشير إلى التالي:

1 - أمام هذا المُبرر يجدُر التساؤل: ومتى لم يكن الإسلاميون في معركة مع الليبراليين في وطننا؟! .. وهل هدأت أصوات المدافع الفكرية في مجتمعنا بين اليمين واليسار منذ ثلاثين عاماً؟! .. وهل يعني هذا أنه يجب علينا أن ننتظر قدوم (لحظة لن تأتي) تقف فيها هذه المعركة، حتى يتمكن البعض من نقد الأخطاء ومنع تراكمها؟! .. هذا التبرير سيؤدي من دون شك إلى نتائج خطرة .. مفادها: يجب أن نُدافع عن كل الأخطاء حتى لا نسمح لخصومنا بالنيل منّا! .. وهذا يعني أن الأخطاء ستتراكم وتزداد ككرة ثلجٍ تُواصل الدحرجة وهي تكبُر وتتضخم، ثم لا تلبث أن تنفجر في وجه المجتمع .. ولات ساعة مَندَم!

2 - أليست الشريعة هي مدار الحكم على صِحة الأقوال والأفعال؟! .. أليس الله عزَّ وجلّ هو من عاتب رسوله عليه الصلاة والسلام (عبس وتولى) في زمنٍ كان فيه المسلمون

مستضعفين في مكة؟!، ولم يُقدِّر عزّ وجل أن الوقت غير مناسب لتصحيح الأخطاء! بل عالج الخطأ مباشرة ومن دون تأخير . . أليس الله عزَّ وجلّ هو من عاتب رسوله عليه الصلاة والسلام علناً بآياتٍ تُتلى في قبوله بفداء أسرى بدر (كما في صورة الأنفال) . . أليس الله عزَّ وجلّ هو من انتقد فعل الصحابة الذين نزلوا من جبل الرماة في غزوة أحد، وكان ذلك في زمن انكسار المسلمين بعد معركتهم، وغلبة جيش قريش؟!، ولم يقل الله عزَّ وجلّ أن هناك كفاراً مُتربصين، ومنافقين ينخرون المجتمع من الداخل ويتصيدون الأخطاء . . لم يقل كل ذلك . . بل عالج الخطأ مباشرة، علناً وأمام الجميع وبقرآنٍ يُتلى إلى يوم الدين! . . أليس الرسول عليه الصلاة والسلام هو من قال أمام الجموع عندما بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ـ كما في حديث عبدالله بن عمر في البخاري ـ وفعل خالد ما فعل، فقال عليه الصلاة والسلام في زمن القتال الحقيقي مع الكفار ـ لا زمن الصراع الفكري مع الخصوم ـ: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد)؟! . . أليس الرسول عليه الصلاة والسلام وهو في مُجتمع المدينة، وبوجود المُنافقين المتربصين والأعداء الخارجيين، هو من قال لمعاذ بن جبل عندما بلغه أنه يطيل الصلاة ـ كما في حديث جابر بن عبدالله في البخاري ـ: يا مُعاذ أفتانٌ أنت؟!

3 - ألا يُكرر المُطالبون بتأجيل أي تصحيح للأوضاع الداخلية للحالة الإسلامية ـ بحجة أننا في صراع مع الليبراليين ـ

ذات الخطأ الذي ظل يمارسه الفكر القومي عندما كان يرى بوجوب تأجيل الحديث عن الحريات والديمقراطية والحقوق والعدالة والتنمية في الأوطان العربيّة بحجة أننا في معركة مع العدو الصهيوني؟! . . وفي النهاية لم ينتصروا على الصهاينة، ولم يُصلحوا أوضاعهم الداخلية المُتردية!

4 - هل يظن البعض أن المعركة بين الإسلاميين والليبراليين يمكن أن تنتهي في ظل وجود (طرف/ سلطة) سيبقى ضامناً لـ (تعادل القوى واستمرار الصراع) . . لكونه الطرف المستفيد من هذا الصراع، كي يبقى كلا الطرفين مشغولين عنه!

5 - رغم إيماني بأن مراجعة التجارب وتصحيح الأخطاء هو منهج شرعي صميم حثت عليه النصوص المتوالية من الكتاب والسُنة . . إلا أن البعض سيقول: (ليت الإسلاميين يبتعدون عن نقد بعضهم) . . وكنت أتمنى لو أن هؤلاء قالوا هذا الكلام عندما كانت الحالة الإصلاحية وعلى امتداد سنتين ـ كما أشرت في بداية الفقرة ـ تتعرض لأعنف النقد والتشويه والإساءة والإسقاط بأقلام شخصيات تقف في مقدمة التيار المحافظ . . وكانت محاولات التشنيع والاتهام بالانحراف تتوالى تجاه شخصيات محسوبة على التيار الإصلاحي من أمثال سلمان العودة ومحمد الأحمري وحاتم العوني وعبد العزيز القاسم والعديد من الفاعلين في النشاط الإصلاحي سواء كان سياسياً أو شرعياً أو ثقافياً . . فهل بعد ذلك يُلام الطرف الذي تعرض للتشويه والإساءة إذا ما أبدى بعض التوضيحات وأبان حقيقة بعض الاتهامات؟!

6 - البعض يرى أن استغلال الليبراليين لهذا النقد هو مُبرر كافٍ لـ (الاتهام) . . ومع مخالفة هذا الأمر لصريح ما قررته الشريعة من وجوب تصحيح الأخطاء . . ورغم جزمي بأن بعض الإشارات النقديّة التي تتضمنها هذه السِلسلة سيستاء منها الليبراليون أكثر من غيرهم، لأنها تتضمن وضوحاً في المُفاصلة والرفض لمشروعهم . . إلا أننا نرى أن هذا المُبرر يُستخدم فقط حين يكون النقد موجهاً لطرف مُحدد . . ولكننا لم نسمع هذا الاتهام يتردد حين احتفت الصحافة الصهيونية بفتوى الشيخ عبدالعزيز بن باز في جواز التطبيع أو الصلح . . ولم نسمع هذا الاتهام حين احتفت الصحافة الصهيونية أيضاً بفتوى المفتي العام عبدالعزيز آل الشيخ في عدم جواز العمليات الاستشهادية . . ولا حين حصل ذات الأمر عندما قام أحد رموز الصحوة ـ وعلى قناة الجزيرة ـ بالتشنيع على حزب الله ووصفه بالعدو الخطِر في ذات اللحظات التي كانت فيها الطائرات الإسرائيلية تدك مدينة بيروت أثناء حرب تموز 2006م . . ولا سمعنا هذا الكلام حين احتفت صحافتنا (الليبرالية) بقيام أحد رموز الصحوة بتسليم مطلوبين أمنيين لوزارة الداخلية . . ولا حين فتحت صحيفة الوطن صفحاتها الأولى لدراسة أعدها أحد الشخصيات المحافظة وتضمنت نقداً عنيفاً للتيار الجهادي!

7 - بقي أن أشير إلى أن هذه السِلسلة كانت مُكتملة في بداية شهر رمضان، وكنتُ أنوي نشرها في مطلع شهر شوال . . ولكن عندما تم إغلاق عدد من المواقع والقنوات المحافظة قبيل

عيد الفطر، فضّلت تأخير نشرها شهراً بهدف تجنّب أي نوع من التزامن . . رغم يقيني بأن ما كان سيُقال فيما لو نُشِرت هذه المقالات في مطلع شوال، سيقال الآن، وسيُقال حتى لو تأخر النشر عاماً أو عامين، لأن الهدف الحقيقي للبعض ليس إبداء ملاحظة على (توقيت النشر)، بل عدم النشر على الإطلاق.

عن المُحافظين والإصلاحيين ..

في هذه المقالات أتحدث عن فريقين، هما (المُحافظين) و(الإصلاحيين) . . وأقصد بالمُحافظين أولئك الذين يُمثلون امتداداً للخطاب الشرعي التقليدي والحركي الذي ساد مُجتمعنا في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين . . وهم اليوم أصحاب الصوت المُرتفع في قضايا الاحتساب ومواجهة الأفكار والمشروعات سواءً كانت صادرة من (الإصلاحيين الإسلاميين) أو من (الليبراليين).

وأقصد بالإصلاحيين أولئك الذين يطرحون خطاباً شرعياً يرتكز على أولوية قيم النهضة والعدل والشورى والتنمية والتيسير الفقهي وبناء منظومات مُتكاملة للمحافظة على الهوية والأخلاق . . وحين أتحدث عن (الإصلاحيين) لا أقصد فقط أولئك المهمومين بالإصلاح السياسي، بل أقصد أولئك الذين ينتمون إلى التيار الإسلامي، ويطرحون خِطاباً إصلاحياً يتكئ على رؤية شرعيّة واضحة المَعَالِم في الحقول العقديّة أو الفقهيّة أو الاجتماعيّة أو الثقافيّة أو السياسيّة، ويلقى هذا الخِطاب مُعارضة

ورفضاً عند الأوساط الإسلامية المُحافظة. وسواء تمت تسمية الناشطين في هذا المجال بالإصلاحيين أو التنويريين أو أي اسمٍ كان.

والحديث عن (الإصلاحيين) و (المحافظين) في الحالة الإسلامية المحليّة، لا يهدف إلى تشريع حالة التخندق بين هذين التيارين، بل يهدف إلى توصيف (أمر واقع) و (انقسام قائم) بدأ يطفو على السطح بشكلٍ جلي منذ بضعة أعوام . . علماً أن هذا التقسيم لا يعني أن جميع المُنتمين إلى الحالة الإسلامية المحليّة هم مُصنفون قسراً في أحد هذين التيارين، بل هناك طيف واسع من المنتمين للحالة الإسلامية (شيوخ، طلبة علم، ناشطين) هم خارج دائرة الانحياز لأحد هذين التيارين، وربما كانوا في منطقة وسط بين الإصلاحيين والمُحافظين.

لذلك. . فإن النقد الذي قد تتضمنه هذه السِلسلة ليس موجهاً لـ (الصحوة). . بل هو موجه لـ (طيف داخل الصحوة)، هو صاحب الصوت المُرتفع في ظواهر الاحتساب الأخلاقي والمعركة مع الليبراليين، وهو من أخذ على عاتقه ممارسة النقد العنيف للحالة الإسلامية الإصلاحية. . أما (الصحوة) بمعناها العام والتاريخي، فهي بمنزلة المظلّة الكبرى لكِلا التيارين (الإصلاحي والمحافظ)، ولمن يقف في منطقة وسط بينهما.

كما أن الحديث في هذه السِلسلة لا علاقة له بتقييم دور الصحوة، ولا الحديث عن تجربتها بما احتوته من نشر للخير والفضيلة امتد لأصقاع الأرض، وما أنجزته من تعميق للتدين

في المجتمع، وتعليم للقرآن ولعلوم الشريعة، وكذلك بما تضمنته من أخطاء .. فليس هذا مجال الحديث في هذه السِلسلة .. بل الحديث سيكون مُقتصراً على مُناقشة أفكار ودعاوى ما فتئت تُطرح وتُروّج على مدى أزيد من عامين تجاه التيار الإسلامي الإصلاحي.

وإذا كان التيار الإسلامي المُحافظ هو الأكثر حضوراً في السعودية خلال عقودٍ مضت .. فإن التيار الإسلامي الإصلاحي وإن لم يتشكل بصورة واضحة في السعودية إلا قبل عقدٍ أو أقل من الزمن .. إلا أن أفكار هذا التيار حاضرة ومُمتدة منذ عقود في طول العالم العربي وعرضه، وتُمثل اليوم أغلب الفاعلين الإسلاميّين هناك، سواء على مستوى عُلماء الشريعة (من أمثال يوسف القرضاوي، وعبدالله بن بيّة، ومحمد الحسن الددو، وسلمان العودة، وأحمد الريسوني، وحاتم العوني، وعبدالله الجديع، وحاكم المطيري، وعبدالمجيد النجّار، وقائمة طويلة من العُلماء)، أو على مستوى الحركات والجماعات الإسلامية المُنتشرة على امتداد العالم العربي .. فكل هذه الجماعات والشخصيات العلميّة تتبنى منذ عقود ـ على اختلاف تخصصاتهم واجتهاداتهم ـ خِطاباً إسلامياً يرتكز على أولويات النهضة والديمقراطية ـ أو الشورى ـ والعدل والتنمية والتيسير الفقهي والتسامح مع المُخالف، ومهمومة بطرح خطاب شرعي مُتوازن يستطيع الحِفاظ على عقيدة المُسلم وهويته من اكتساح المنظومات الفكرية والسلوكية الغربيّة للمُجتمعات العربيّة،

وتسعى في سبيل ذلك إلى إنشاء الكثير من المؤسسات والبدائل والمشروعات. وقد اشتغل الخِطاب الإسلامي الإصلاحي ـ ومنذ عقود ـ في العالم العربي على تأصيل مفاهيم النهضة والديمقراطية وأولوية قيم العدل والحقوق والتعامل مع المُخالف، وصدرت مئات الكتب والأطروحات الشرعية التي تؤصل هذه الأفكار وتُشير إلى أنها ألصق بأصول الشريعة ومقاصدها، وأقرب إلى تحقيق مراد الخالق سُبحانه من المُسلم في الدنيا.

في هذه المقالات حاولتُ أن أتجنّب ذكر الأسماء في سياق الإشارات النقديّة، حتى حينما أتحدث عن حوادث شهيرة ومعروفة. وذلك رغبة في التركيز على (الفكرة)، والابتعاد ـ بقدر المُستطاع ـ عن إثارة من قد يُمثل عند البعض حساسيّة شخصيّة . . كما قررتُ مؤخراً أن أحذف الحلقة الأخيرة من هذه السِلسلة ـ وهي الأكثر طولاً ـ وذلك بهدف البُعد عن إثارة أي نقدٍ يتمحور حول نِتاج أشخاص. بغية الاكتفاء فقط بنقد الظواهر والأفكار.

هذه المقالات ليست معنية سوى بشيء واحد . . هو النقاش الهادئ لبعض الأفكار والدعاوى التي تُثار اليوم في الساحة الإسلامية السعودية ضد الظاهرة الإصلاحية . . في محاولة لفحص هذه الأفكار ومعرفة مدى صِحتها ونزاهتها، ومحاولة تقييم أي الخطابين ـ المُحافظ أم الإصلاحي ـ هو الألصق بقيم الشريعة وأصولها ومقاصدها، والأكثر قُدرة على تحقيق مصالح الأمة . . (وأمّا ما ينفع الناس . . فيمكثُ في الأرض).

من يقف في وجه الغلوّ؟!

كان ذلك في رمضان، في بداية دراستي الجامعية . . حيث شهدتُ موقِفين مُتتابعين حدثا في المسجد الذي أصلي فيه، أثارا عندي تساؤلاً كبيراً . . ففي أحد الأيام وقف شيخ ليلقي موعظة قصيرة في فترة الاستراحة بين ركعات صلاة التراويح، وفي ثنايا كلمتهِ أشار بشكل عارض وسريع إلى أن الأخذ من اللحية مسألة خِلافية . . فما كاد هذا الشيخ ينتهي من إلقاء كلمته، إلا وبادره عدد من المُصلّين لمُناصحته والإنكار عليه، بل وعلّق إمام المسجد بعد انتهاء الصلاة بأن هذه المسألة فيها فتح لباب التساهل بشعائر الإسلام!

وبعد ذلك بيومين فقط، وفي ذات المسجد، وقف شيخ آخر في فترة الاستراحة ليُلقي كلمة عن التوحيد . . وفي ثنايا كلمته حكى قصة مفادها أن طالباً في المرحلة الثانوية كان يقرأ في باحة المدرسة كتاب (كشف الشبهات)، فاقترب منه أحد

المُعلمين وشاهد الكتاب الذي بين يديه فقال له: (يجب أن تعتني بدروسك أولاً قبل أن تقرأ كُتُباً من خارج البرنامج الدراسي) . . هنا قال هذا الشيخ بغضب: كيف يأمر المُعلّم هذا الطالب بترك قراءة التوحيد؟! هذا المُعلّم قد كفر والله بكلمته هذه!!

هنا انتابتني الدهشة من استسهال هذا الشيخ للتكفير، وصرتُ أترقب أن أجد أحداً ممن أنكر قبل يومين على الشيخ السابق كي يُنكر أيضاً على هذا الشيخ. . فلم يتحرّك أحد! . . وأيضاً لم نسمع توضيحاً من إمام المسجد حول هذه المسألة!

هذان الموقفان طرحا عندي تساؤلاً كبيراً لم تزده الأيام إلا رسوخاً:

هل للغلو مشروعيّة في مُجتمعنا؟!

لماذا لا نكادُ نجدُ أحداً يُنكر على من (يتشدد)، في ذات الوقت الذي نجد فيه أفواجاً من المُنكرين على من (يتسامح)؟!

وأنا هنا لا أعني بـ (التشدد) وفق تقييمي الشخصي . . بل أقصد بـ (التشدد) وفق الفقه السائد في البلد . . أي أننا نسمع بين الفينة والأخرى فتاوى وأقوالاً مُتشددة لم يقل بها أحد من العُلماء المحليين، ومع ذلك لا نجد أحداً يُنكر على المُتشدد . . ولو تضمّن هذا التشدد تكفيراً وغلواً واضحين . . بل ربما يرى بعض العلماء وطلبة العلم أن هذا التشدد هو من فرط التقوى والورع المحمود الذي يجب أن يُدافع عنه، لا أن يُنكر عليه!

بعد تلك الحادثة بسنتين، وتحديداً في العام 1998م ـ أي

بعد شهور من تأسيس ابن لادن والظواهري للجبهة الإسلامية العالمية لمحاربة اليهود والصليبيين ـ بدأ التيار التكفيري الجهادي ينشط في الوسط الشرعي في السعودية بشكل واضح عبر الفتاوى والرسائل والاستقطاب الميداني، وبعد ذلك عبر الكثير من مواقع الإنترنت.

وكانت الفترة بين عامي 1998م و 2003م صاخبة ومُمتلئة بالنشاط الفكري والاستقطاب الميداني للتيار الجهادي ـ خصوصاً بعد تفجيرات 11 سبتمبر ـ وكانت الكتابات والرسائل والفتاوى والمقالات والحوارات التي تَصدَّر لها بعض المُنظرين الشرعيين لهذا التيار من أمثال ناصر الفهد، وعلي الخضير، وأحمد الخالدي، وعبدالعزيز الجربوع، ويوسف العييري، وفارس بن شويل الزهراني، وعبدالله الرشود، وآخرون سواهم، تُمهد الطريق للعمل الجهادي العُنفي، وتحمل كثيراً من أفكار التكفير والغلو، وصار يتداولها آلاف الشباب الذين راجت بينهم أيضاً كتب أبو محمد المقدسي («ملة إبراهيم» و «الكواشف الجليّة في كُفر الدولة السعودية»)، وكتب أبو قتادة الفلسطيني وسيّد إمام (الدكتور فضل) وسواهم، وبدأ التيار الجهادي يستقطب المِئات من شباب الصحوة في مرحلة يُمكن تسميتها بـ **(مرحلة قعدنة الصحوة)!**

رغم أن أي باحثٍ عاش في ثنايا الحالة الإسلامية سيعرف بوضوح أن الإسلاميين الحركيين كانوا في حالة خِلاف فكري وشرعي مع أدبيّات التيار الجهادي المحلي (وهو الأمر

الذي يحاول بعض الليبراليين نفيه وإظهار هذين التيارين «الجهادي والحركي» وكأنهما مُتفقان وفي حالة انسجام فكري وشرعي، بل إظهار المجموعات الحركية وكأنها ذراعٌ علني للمجموعات الجهادية!)، وكان الحركيّون يُحذرون شبابهم في الجلسات الخاصة والندوات المغلقة من التأثر بالفكر الجهادي .. ولكن التحذير كان دائماً يدور في أُطُر داخلية وحركيّة ضيقة لا تصل غالباً سوى لأعداد محدودة من الشباب المُنتمي حركياً ـ وهم الأقل ظهورًا في المشهد الديني المحلي ـ .. أما على مستوى الخِطاب العام والمُواجهة العلنيّة للفكر الجهادي، والنقاش العلمي والشرعي التفصيلي للأدبيّات الجهاديّة (وهي التي كانت تستقطب المئات من الشباب المتديّن)، فلن يفعلوا أمامها سوى الصمت!!

هنا يتكرر السؤال التاريخي الكبير:

لماذا صمت العلماء التقليديون ورموز الصحوة ودعاتها عن مواجهة هذا الفكر الجهادي التكفيري في فترة رواجه وانتشاره وتأثيره على الشباب المتدين؟! .. لماذا آثروا الصمت في المنابر العامة وهم يرون أمام أعينهم أفكار القاعدة وهي تستقطب شباب الصحوة الغض؟!

لماذا لم نسمع ردوداً أو نقاشات للفكر الجهادي التكفيري من قِبَل العُلماء ودعاة الصحوة إلا بعد أن بدأ التضييق على التيار الجهادي في العام 2003م؟!

ومن المسؤول عن عذابات آلاف الشباب المؤمن الصادق

الذين يقضون سنين من القهر في الزنازين الداكنة البغيضة . . لماذا؟! . . لأنهم آمنوا بأفكارٍ قُدّمت اليهم على أنها هي الدين وهي الشريعة وهي الخّلاص للمجتمع المسلم . . ولأنهم لم يسمعوا أحداً من العُلماء يقف بوضوح في وجه هذه الأفكار ويُعلن تشددها وغلوّها.

بالنسبة لي . . لم أجد جواباً لهذه الأسئلة سوى:

أن للغلو مشروعية في مجتمعنا . . لِذا يتجنّب العلماء وطلبة العِلم نقد مظاهر الغلو . . في ذات الوقت الذي نجد فيه عشرات الردود الشرعية والمواقف الحازمة على من يطرح موقفاً أو فتوى مُتسامحة! . . وما قصة (بيان التعايش) عنا ببعيد!

طبعاً بعد أن واجهت الدولة هذا التيار بحزم قُبيل تفجيرات 12 مايو 2003م، وبعد أن صارت غالب كوادر التيار الجهادي إما في السجن أو تحت التراب ـ أي أن مواجهة الفكر الجهادي صار «قرار دولة» ـ هنا فقط شهدنا خروج عشرات الأصوات التي بدأت تتحدث عن خطورة التكفير والغلو! . . ولكن بعد ماذا؟! . . بعد خراب البصرة!

ومن الإنصاف هنا أن أُذكّر بما كان يفعله بعض الشباب المتخصصين في الدراسات الشرعيّة ـ وباهتمام وحرص شخصي محض ـ من حوارات ناقدة وبعمق لأفكار التيار الجهادي في فترة ازدهاره ورواجه (بين 1998م و 2003م)، من أمثال الأخوين بدر العامر وسليمان الضحيّان وقليل سواهم، وقد لاقوا في سبيل ذلك كثيرا من العَنَت والاتهام ـ

أعتقد أن أي دراسة تهدف إلى تتبع فكرة (مشروعية التشدد) في مجتمعنا خلال العشرين سنة الماضية ستجد لها عشرات الشواهد الحيّة التي تدل بوضوح على هذه الفكرة .. ولأنني لستُ في معرض التتبع التاريخي لهذه الفكرة .. سأورد فقط بعض النماذج التي مر بها مجتمعنا خلال العام المُنصرم .. أي خلال عامٍ واحدٍ فقط.

وهنا أكرر .. عندما أتحدث عن (التشدد) في مسائل .. فلا أقصد هنا التشدد وفق (تقييمي الشخصي).. بل أقصد التشدد مقارنة بـ (السائد الفقهي) في مجتمعنا .. أي أنها أفكار وفتاوى لا يقول بها عُلماؤنا المُعاصرون.

فمثلاً:

1 - لم يكن أحد من عُلمائنا يقول بأنه لا تجوز الصلاة خلف (المُخالف في مسألة فقهية) .. فضلاً عن كونه قولاً غير مسبوق في التراث الفقهي (طبعا الحديث هنا ليس عن الصلاة خلف الفاسق.. وإنما خلف شخص دفعه اجتهاده إلى المُخالفة في مسألة فقهيّة.. حتى على اعتبار أنه تأوّل النص فأخطأ.. لكنه مُتأوّل للنص في مسألة سبقه إليها غيره من العلماء) .. ولكن عندما قال أحد العلماء بـ (عدم جواز الصلاة خلف من يُبيح الغِناء) .. ماذا كانت النتيجة؟! .. كل الشرعيين الذين تحدثوا دافعوا عن هذا القول!! (رغم أنه لم يُعهد على أحد ممن تبنّوا الدفاع أن قال سابقاً بهذا القول)!

2 - في قضية الاختلاط التي أثيرت بعد افتتاح جامعة

كاوست . . كان هناك طرفان من طلبة العِلم كلاهما ينتمي إلى المدرسة الفقهية المحلية، وقد انقسما في موضوع الاختلاط إلى رأيين، هما:

ـ طرفٌ أول يرى إباحة بعض صوره، ويقول ما مُلخصه: أن الاختلاط مُصطلح حادث، وأنه كان يجري في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وفي كل المجتمعات الإسلامية في السوق والمسجد وسواهما، وأن المُحرّم هو (الخلوة) وليس (الاختلاط).

ـ طرفٌ ثانٍ يرى تحريمه ويقول ما مُلخصه: أن الاختلاط ليس مصطلحاً حادثاً، بل هو موجود في المدونات الفقهية، وإن ثمة اتفاقاً على تحريمه، وأن مشكلة الفريق المُجيز أنه لا يُفرِّق بين (الاختلاط العارض الجائز / كما في السوق وفي المسجد الحرام)، و (الاختلاط الدائم المُحرّم / كما في قاعات الدراسة ومواقع العمل) . . وقد تبنت حتى أكثر الشخصيات الشرعية إغلاظاً في الإنكار هذا القول بالتفريق بين الاختلاط (العارض والدائم)، من أمثال عبدالعزيز الطريفي وإبراهيم السكران وسواهما.

وفي سياق هذا السجال بين الفريقين . . خرج أستاذ جامعي في كلية الشريعة ليأتي بقول غير مسبوق في الفقه المحلي!، مفاده (حُرمة الاختلاط العارض)، حيث يقول: أن الاختلاط في المسجد الحرام ـ وفي الطواف تحديداً ـ مُحرّم بالاتفاق!، وأنه يدعو إلى هدم المسجد الحرام وإعادة بنائه على

شكل أدوار تُوزَّع بين الرجال والنساء كي يتم الفصل الكامل بينهما . . ثم أطلق حُكماً مُرعباً حين قال: (إن القول بجواز الاختلاط في الطواف هو من شُبَه المُنافقين!! . . وأن أولئك الذين تحدثوا عن حُرمة «الخلوة» لا «الاختلاط» هم «المُنافقون الخُلّص الذين لا يعرفون الدين ولا الصلاة ولا القرآن ولا السنة»)!!

ورغم أن هذا الوصف بالنفاق طال (كل المُجيزين للاختلاط في الحرم) وعلى رأسهم أولئك الذين (حرّموا الاختلاط) ولكن فرّقوا بين الجائز منه وهو (الاختلاط العارض كما في السوق والمسجد الحرام)، والمُحرّم منه وهو (الاختلاط الدائم كما في قاعات الدراسة ومواقع العمل) . . أي أن الوصف بالنفاق طال كِلا الفريقين (المُجيز والمُحرّم)، فضلاً عن وصفه لمن فرّقوا بين «الخلوة» و«الاختلاط» ـ وفيهم علماءٌ كبار وطلبة علمٍ من داخل المملكة وخارجها ـ بأنهم من (المُنافقين الخُلّص الذين لا يعرفون الدين ولا الصلاة ولا القرآن ولا السنة)!! . . إلا أن النتيجة في الواقع الشرعي كانت مُدهشة! . . حيث لم يعترض أحد على هذا القول وعلى اتهام النوايا ووصم عُلماء وطلبة عِلم بالنفاق رغم الشناعة الشرعية لهذا القول! . . بل والأكثر دهشة أن جميع طلبة العلم الذين تحدثوا وشاركوا في سجال الاختلاط دافعوا عن هذا الشخص وعن قوله!!

3 - لم يُعهد في التاريخ الفقهي المعاصر ولا القديم أن أقدم أحد الفقهاء على أمرين. . الأول: تجويز مسألة (التكفير

باللازم)! . . والثاني: تحديداً في ذات المسألة وهي تكفير على من يرى (جواز الاختلاط)! باعتبار لوازمه! . . أكرر . . لم يُعهد عن أحد من عُلمائنا المحليين أن أطلق حكم التكفير على من يقول بجواز الاختلاط (ربما كان البعض يتّهم المُجيزين بالانحراف أو الضلال، لكن لم يصل الأمر يوماً للتكفير) . . وأيضاً لم يُعهد عن أحد من عُلمائنا المحليين أن قرر مسألة (التكفير باللازم).

ولكن . . حين أقدم أحد العلماء على تقرير مسألة (التكفير باللازم)، وبناءً عليها أطلق حكم التكفير على (مُجيزي الاختلاط) وفيهم كثير من العُلماء الكِبار وطلبة العلم المُعتبرين . . ماذا كانت النتيجة؟! . . كل الشرعيين الذين تحدثوا دافعوا عن هذا القول! . . ولم نسمع صوتاً واحداً محسوباً على التيار الإسلامي المحافظ يختلف مع هذا العالم ويُنكر عليه قوله!!

4 - لم يسبق أن أقدم أحد عُلمائنا المحليين على مُطالبة النساء بأن يَقُمن بتغطية وجوههن وأن يلبسن الخِمار في مدارس البنات الخاصّة وفي الأعراس المُغلقة والخاصة بالنساء!!

ولكن . . حين أقدم أحد العُلماء على مُطالبة النساء بهذا الفعل . . ماذا كانت النتيجة؟! . . كل الشرعيين الذين تحدثوا دافعوا عن هذا القول! . . ولم نسمع صوتاً واحداً محسوباً على التيار الإسلامي المُحافظ يختلف معه علناً!!

5 - خلال الثلاثين عاماً الماضية كان أكثر التيارات الإسلامية غلواً في التعامل مع (الإسلاميين المُخالفين) هو التيار

الذي يُطلق عليه اسم (الجاميّة) . . وكان أقصى ما فعله هذا التيار هو أن أخرج بعض الإسلاميين والدعاة من مُسمّى (السلفيّة).

ولكن حين أقدم أحد طلبة العلم على كتابة مقال أخرج فيه (الإسلاميين المُهتمين بالإصلاح السياسي) ـ ومُعظمهم من الدُعاة وطلبة العِلم الأفاضل ـ ليس فقط من دائرة (السلفيّة)، بل من دائرة (أهل السنة والجماعة)!، هذه الدائرة التي كانت طوال التاريخ الإسلامي وصفاً يشمل حتى عدداً من المذاهب العقدية المُخالفة لمذهب أهل الحديث . . ولم يتوقف الأمر على أن أخرج (الإصلاحيين السياسيين) من دائرة أهل السنة والجماعة، بل ووصفهم أيضاً بأشنع الأوصاف وأبشعها . . ثم ماذا كانت النتيجة؟! . . النتيجة أن أغلب الشرعيين الذين تحدثوا عن هذا الموضوع دافعوا عن هذه الأقوال، ولم يُنكرها أحد!!

ولنا فقط أن نتمعن ـ وبتأنٍ ـ في طبيعة المُمارسة التي حصلت مع شخص واحد فقط . . هو (عادل الكلباني) . . حين أطلق قبل شهور قولاً مفاده (كفر علماء الشيعة) مُخالفاً به غالبية أهل العِلم المحليين الذين يعتمدون تقريرات ابن تيميّة بعدم وصفهم بالكفر . . فما كان من طلبة العلم سوى أن تتابعوا في الدفاع عن قول الكلباني!

ثم بعد شهور فقط يُطلق ذات الشخص (عادل الكلباني) قولاً يرى فيه جواز سماع المُوسيقى ـ وهو أمر لا يعدو أن يكون خِلافاً في مسألة فقهية، لا تكفيراً وإخراجاً من الملّة ـ . . ولكن

لأن هذا القول كان باتجاه (التسامح) لا (التشدد) . . توالت عليه الردود والشتائم وانهال عليه التشنيع والإنكار بما لم يكن يتوقعه أحد!!

لا أريد أن أسترسل في ذكر شواهد إضافيّة، من أمثال (تكفير الليبراليين)!، و (الدعوة لقتل مُلّاك القنوات الفضائية قضاءً)!، و (أنه يجب جعل مسألة تغطية المرأة لوجهها ـ رغم الخِلاف الفقهي الشهير ـ مسألة عقديّة لا فقهيّة)! . . . الخ . . وكلها نماذج لمواقف وفتاوى (متشددة) مُقارنة بالسائد الفقهي في مجتمعنا . . وكانت النتيجة في جميع هذه التجارب هي (الدفاع الدائم عن المُتشدد)!!

كل هذه الشواهد التي حصلت في مُجتمعنا خلال مُدّة وجيزة ـ وسواها كثير ـ تؤكد أن لـ (التشدد والغلو) مشروعية استثنائية في مُجتمعنا . . وأن المُزايدة في التشدد تجري في شرايين التيار الإسلامي المُحافظ . . وستبقى مسؤولة عن كثير من ظواهر الغلو، التي قد تبدو تبِعاتها محدودة أحياناً، وقد تُحرِق الحرث والنسل أحياناً أخرى.

وفي المُقابل يُمكن لنا أن نتمعّن بحجم العُنف في الرد والبذاءة اللفظية والافتراء والتجريح الشخصي والطعن في العِرض والنية والشرف والاتهام بـ (النِفاق) الذي يطال بعض العلماء والدعاة حين يميلون إلى اختيارات فقهية مُتسامحة، أو يردون على فتاوى تميل للتشدد . . وسنجد أن كل هذه البذاءات والافتراءات تحصل في مواقع تديرها شخصيات إسلامية محافظة

ومعروفة . . أو تحصل في منتديات إسلامية يكتب بها الكثير من الشخصيات المُحافظة بأسمائهم الصريحة . . ولكننا لم نسمع يوماً أحداً من هذه الشخصيّات خاطب روّاد البذاءة والفُحش والافتراء وقال لهم: اتقوا الله في أعراض المسلمين!

وقصة العُنف والفُحش في الرد على المواقف والفتاوى التي تميل إلى التسامح طويلة، كما حصل مع (من أفتى بجواز الاختلاط)، و (عادل الكلباني وفتوى إباحة الموسيقى)، و(سلمان العودة وقائمة من الفتاوى والمواقف)، و (حاتم الشريف ونقد هيئة كبار العُلماء)، و (عائض القرني وفتوى جواز كشف المرأة لوجهها)، و (عبدالله بن بيّة وعبدالوهاب الطريري في مؤتمر ماردين)، و (علي العمري وجواز الإيقاع)، وقائمة أخرى مُمتدة من الشواهد التي حصلت خلال عام واحدٍ أو عامين فقط! . . وإذا ما أردنا أن نتتبع الشواهد خلال عقد واحد من الزمان، فسنخرج بعشرات التجارب التي تُشير بوضوح إلى ذات المعنى.

وفي هذا الموضوع تحديداً ـ وللإنصاف ـ تجدر الإشارة إلى أن حالة (المُزايدة) و (مشروعيّة التشدد) هي مُمارسة حاضرة عند عدد من تيارات المشهد الثقافي . . فمثلاً من يقترب من دائرة المُنتمين لمسار (الإصلاح السياسي) سيلمس بوضوح أن هناك دائماً مشروعية لـ (التصعيد السياسي)، وقد يُشار أحياناً إلى من يدعو للتهدئة أو تخفيف حِدة الخطاب إلى أن دوافعه إما (خوف) أو (مصلحة)! . . لذلك بدأت بعض المجموعات الإصلاحية في تصعيد مُطالباتها السياسيّة بشكل غير مُتدرّج،

ويفتقر لكثيرٍ من الذكاء السياسي ـ فضلاً عن الواقعيّة والعمليّة ـ فيما استطاعت مجموعات أخرى أن ترفض هذا التصعيد وتنأى عن المُشاركة فيه.

وكذلك في الفكر الليبرالي أو الاتجاه الحداثي يلحظ المُتابع أن هناك دائماً مشروعية لـ (التحرر وتجاوز الشريعة). . فمهما أتى المُنتمي إلى هذا التيار بأقوال وأفكار كانت أكثر تحرراً وأبعد عن الدين ـ وقد تصل إلى مرحلة التجديف أو حتى الإلحاد ـ فربما لن يجد أحداً يعترض عليه أو يُناقشه . . ولكنه سيجد الكثيرين مُستعدين لمخالفته ونقده حين يُبدي فكرة مُحافظة يكون فيها أقرب للتيار الإسلامي!

لذلك فالحديث عن (مشروعية التشدد) لا يعني أنه سلوك خاص بالإسلاميين، بل هو مساحة تتلاقى فيها بعض التيارات الفكرية . . ولكنه في الحالة الإسلامية قد يستدعي مزيداً من الاهتمام لأمرين اثنين. . الأول: لأن هذا التشدد يصدر باسم (الدين والشريعة)، وقد يصل بمُعتنقه إلى التكفير والتفجير. . والثاني: يرجع إلى الامتداد والحضور الواسع للتيار الإسلامي في المجتمع، لا كما التيارات والمجموعات الأخرى التي قد تُشكل جيوباً صغيرة ومعزولة عن المُجتمع.

* * *

خلال السنين الماضية، كنتُ أكرر دوماً القيام بتجربة بسيطة . . فعندما ألتقي بعض طلبة العلم المُحافظين ممن

يُمارسون العمل الكتابي ويُشاركون في النشاط الفكري . . أبادرهم أولاً بسؤال: ما رأيكم بالتكفير الذي أطلقه الشيخ الفلاني؟ . . فيُجيبونني: لا، هذا الفعل تطبيق خاطئ للقواعد الشرعية . . فأقول لهم: حسناً، وما رأيكم بعُنف وبذاءة بعض المُتصدرين للدفاع عن القضايا الشرعية في ردهم على مُخالفيهم كما يفعل فلانٌ وفلان؟ . . فيُجيبون: لا نوافقهم على أسلوبهم ونراه غِلظة وفجوراً في الرد . . فأضيف: وما رأيكم بالفتوى الفُلانية والسلوك الفلاني والاتهامات الفلانية؟ . . فيجيبون بأنهم يختلفون معها.

وبعد أن أورد عليهم الكثير من نماذج الغلو في مجتمعنا . . وأتأكد من اختلافهم معها . . أقول لهم: أنتم قُمتم مراراً ـ وبعضهم عشرات المرّات ـ بكتابة مقالاتٍ وردودٍ على أفكارٍ ترونها مُتساهلة وفيها تمييع للشريعة، وهذا دون شك حق مشروع وفعل مأجور . . لكن . . هل يُمكن أن تكتبوا مقالاً واحداً صريحاً ـ وبكل لطف وأدب ـ تنتقدون فيه فتوى التكفير الذي أطلقها الشيخ الفلاني، أو تُنكرون على فلانٍ وفلانٍ بذاءتهم في الرد على مُخالفيهم؟!

الحقيقة المؤسفة، أنني في كل المرّات التي طرحتُ فيها هذا السؤال، لا أسمع من هؤلاء الإخوة الأفاضل سوى الصمت! أو تبرير عدم قدرتهم على هذا الفعل بأسباب شخصية! أو غير ذلك . . لكن تبقى النتيجة المُهمة الشاخصة أمامنا هي: لا أحد مُستعداً لنقد ما يراه هو (تشدداً)، في ذات الوقت الذي

يُبدي فيه ذات الشخص كل الاستعداد لكتابة العديد من المقالات ضد ما يراه (تساهلاً)!!

ثمة من يقول أن هناك رسائل وكتباً أصدرها بعض العُلماء وطلبة العِلم في ذم الغلو .. وهذا صحيح .. ولكنها عمليّاً لا تعدو أن تكون (مجرد تنظير) .. أي حديثٌ على مستوى القواعد والأصول .. أما المُمارسة الميدانية فعلى النقيض من ذلك .. حيث نجد أن المشهد الشرعي أمام (التشدد) ينقسم إلى فريقين، إما التأييد والمُساندة، أو الصمت! .. وبالمُناسبة .. يجدر هنا أن أُذكِّر بأنه حتى (عبدالكريم الحُميد) ـ الذي يرفض التعليم النِظامي والعُملات الورقيّة والسيارات ... الخ ـ عنده رسالة في (ذم الغلو)!

وطبعاً هنا يتكرر دائماً المبرر الذي يتكئ عليه مُبررو الصمت عن فتاوى (التشدد) هو قولهم: أننا في خِضّم معركة فكرية مع الليبراليين، وليس من الصواب الآن أن ننقُد الأخطاء، لأن الخصوم لن يوفروا استغلال مثل هذا النقد في تشويه الحالة الإسلامية .. وقد ناقشت هذا الاعتراض في المقال الأول بشكل وافٍ.

علماً أن هذا التبرير سيؤدي من دون شك إلى نتائج لا تُحمد عقباها .. تتمثل في أنه يجب أن نُدافع عن أي (مُتشدد) حتى لا نسمح لليبراليين بالنيل منه! .. وهو أمر يُشير إلى أن مسألة الاستقطاب والخندقة في مُجتمعنا باتت مُرعبة .. وصارت جسراً للدفاع عن كل أفكار الغلو .. وأن ثمة ثقافة تكرّست في

المُجتمع مفادها أن (نقد الغلو) هو خذلانٌ لهذا الشيخ أمام الليبراليين الخصوم! . . والنتيجة . . دفاعٌ عن كل غلو . . والضحية الوحيدة هو صوت الاعتدال الإسلامي الذي ضاع في ثنايا الغبار المُنبعث من حُمى صراع الإسلاميين والليبراليين.

وأمام هذا المنطق . . أعتقد أن أمام (الإسلاميين الإصلاحيين) دوراً تاريخياً وشرعياً وأخلاقياً في ضبط توازن الحالة الإسلامية، والوقوف في وجه الغلو بنفس الحزم الذي يرفضون فيه تغريب المجتمع وانحلاله وسيولة مبادئه وقيمه . . فضبط إيقاع التوازن، والرُّشد، وعدم الانجراف نحو اليمين أو اليسار تحت صخب المعارك وضجيج المُشاحنات، وعدم فقدان بوصلة الحق والعدل واستشراف مصلحة الأمة وفق مُعطيات الواقع ووفق المُمكن والمُتاح، وعدم التيه في مسارب المسائل الصغيرة وإهدار قضايا الأمة الكبرى حول الحقوق والعدل والشورى ووقف هدر المال العام، هو الدور التاريخي الذي يجب أن يُحافظ عليه الإسلاميون الإصلاحيّون.

نحن في سكوتنا عن الأخطاء، نُقدِّم مَقتلنا على وِسادة ناعمة للخصوم . . كي نُثبت صحة دعواهم أن الإسلاميين هم (منظومة) خارج التاريخ، وغير قابلة للتطور إلا بعصا السُلطان!، وأن بابها المُوصِل إلى الانفتاح والتسامح والتحضّر موصد دائماً . . وأن بابها المُوصِل إلى الغلو والتشدد والعنف مُشرع على مِصراعيه . . هذا بالضبط ما يتمناه الخصوم . . وهذا بالضبط ما يُقدمه لهم بعض الإسلاميين على طبق من ذهب!

من يواجه عَلمَنة المُجتمع؟

ربما بدت أكثر القضايا التي يَجهَد الخطاب الإسلامي المُحافظ في مواجهتها تتمثل في قضايا التغريب وطمس الهوية وتذويب القيم الشرعية، أي ما يمكن إجماله بـ (مُواجهة عَلمَنة المجتمع).

وبعيداً عن مساحة الخِلاف الفقهي ومدى (تسامح أو تشدد) الخطاب الديني المطروح .. فإن أي متابع مُنصِف لهذا الخِطاب سيصل دون شك إلى نتيجة مفادها أن التيار الإسلامي المُحافظ مهموم بهذا الأمر ويبذل جهوداً حثيثة في مواجهة التغريب والعَلمَنة .. وهي جهود في مُجملها ضرورية ومشكورة للحفاظ على تديّن المُجتمع ومُحافظته.

وبرأيي أن مشكلة هذا الخطاب لا تتمحور في (طبيعة الجهد المبذول) ولا في (اتجاهه) .. بل في (مساحة الحركة) التي اختار أن يقتصر عليها، وفي (مقدار الجُرعة الدينية) التي يريد أن يحقنها في شرايين المجتمع.

وبدوره فإن الخطاب الإسلامي (المُحافظ) دائماً ما يتّهم الخطاب الإسلامي (الإصلاحي) بأنه غير مهموم بمُواجهة عَلمَنة المجتمع وتغريبه .. وأود هنا مُناقشة هذه الدعوى ببعض الإيجاز.

برأيي المتواضع أن مُشكلة الخطاب الإسلامي المُحافظ في هذا الموضوع تحديداً تتمثل في عدة محاور:

1- أن الخِطاب المُحافظ لا يُميّز أحياناً بين (التغريب) و(تطوّرات الحداثة) .. بحيث يتعامل مع كثير من مُنتجات الحداثة ـ وليس غالبها ـ على أنها مُنتجات تغريبيّة .. وهذا ما يجعل المُجتمع دائماً أمام سلسلةٍ لا تنتهي من (معارك المُواجهة) .. دون أي مُحاولات للتمييز بين (المَضامين الفكرية) التي يجب رفض ما هو غير مُلائم منها، و(الوسائل) التي يُمكن أن تُستخدم في الخير كما في الشر (كما حصل في مواجهة دخول البرقية، الإذاعة، التلفزيون، تعليم البنات، الدش، الإنترنت، جوال الكاميرا .....الخ)، بل وقد يصل الأمر إلى المُمانعة والتحفّظ ورفض الدعم ـ وربما التحذير ـ للمشروعات الإعلامية الإسلامية في بداية نشأتها (مجلّات، قنوات ...الخ)

2- أن الخطاب الإسلامي المُحافظ كثيراً ما يفقد القدرة على (تقدير المُمكن)، لذلك يخوض معارك عنيفة ضد كل مُنتج تغريبي دون أن يقوم بدراسة هذا المُنتج وفق المناخ السياسي والاقتصادي السائد، وذلك بهدف تمييز بين ما (يمكن) وما (لا

يمكن) مواجهته . . ولذلك يخوض هذا الخِطاب ذات المعركة وبنفس الحِدة والعنف ضد كل المُنتجات التغريبية . . وهذا لا يعني بالطبع قبول المُنتجات التغريبية التي لا يمكن مواجهتها، بل يمكن رفضها والتحفظ عليها، ولكن ما أعنيه هو عدم إشعال معارك خاسرة قد تُوظّف فيها الفتاوى بشكل تكتيكي بهدف التشنيع والردع، وتُستنزف فيها الجهود، رغم أن النتيجة كانت واضحة مُنذ البداية.

3- أيضاً فإن الخطاب المُحافظ كثيراً ما يفتقد لـ (الذهنية السياسيّة) في إدارة المعارك، تلك التي تعتمد على حسابات (المُمكن والمُتاح)، وعلى القبْول بـ (الحلول الجُزئيّة)، وهو ما يستدعي دوماً الدخول في التفاصيل، وقبول أنصاف الحلول وربما أرباعها، فضلاً عن الابتداء بطرح مُبادرات تكتفي بالسعي للتقدم بخطوات نحو الأمام، لا قلب الطاولة وتغيير المشهد بالكامل.

وهذه الجزئية تحديداً بحاجة إلى شرح مطوّل ليس هذا موضعه . . ولكن للتقريب فقط ـ وعلى سبيل المثال بالطبع ـ لنُفكر في نوعية المَطالب التي سيتقدم بها التيار المُحافظ في حال تقدم مثلاً رئيس مجلس إدارة قناة الـ MBC لعدد من رموز هذا التيار، وسألهم عن طبيعة مَطالبهم لما يجب أن تكون عليه هذه القناة . . وعندها سنرى الفرق بين من يريد (مسح الطاولة) والمطالبة بـ (منع المخالفات الشرعية في هذه القناة) ـ وذلك يعني تحويلها إلى ما يُشبه قناة المجد ـ وهو ما يدخل في إطار

الحلول الجذريّة غير المُمكنة عمليّاً . . وبين من يملك الاستعداد بأن يتقدم ـ بل ويُبادر من دون طلب ـ بأفكار ومَطالب جُزئية تفصيليّة تكون وفق المُمكن، من نوع (عدم بث أغاني الفيديو كليب، واحتشام ملابس النساء، وتحسين اختيار مضامين الدراما، وسوى ذلك).

وهذا المِثال مجرد نموذج تقريبي لما عنيته بـ (الذهنيّة السياسيّة) في التعامل مع المؤسسات والدوائر والأفكار، بين من يقبل بل ويُطالب بالحلول الجزئية (المُمكنة)، وبين من يُطالب دائماً بحلول جذرية، ولا يُحقق فِعلياً أي تقدم على الأرض.

4- أحياناً لا يتعامل الخطاب المُحافظ مع قضايا، بل مع أشخاص . . وينتج عن هذا السلوك الوقوف في وجه أي قرارات أو جهود أو أفكار تصدر من (أشخاص مُحددين) ولو كان فيها خير للمجتمع (كالوقوف في وجه قرارات تأنيث المحالّ النسائية، توسعة المسعى، إصلاح القضاء، تطوير مناهج التعليم، قرار دمج رئاسة تعليم البنات بوزارة التربية. . . . الخ).

5- أن غالب الخطاب المُحافظ بات (خطاب ردود) قائماً على المعارك والمُواجهة . . بل وبرزت فِئة من المُتصدّرين صارت تعتاش على الخطاب التصعيدي والمواجهات الكلامية، حتى صار (التصعيد) بالنسبة لها (مُبرر وجود) تحت الأضواء!، فلا تكاد تجد لها أي مُساهمة في مشروع بنائي أو تقديم رؤى

لحل مُعضلات فكريّة أو شرعيّة أو تنمويّة، أو حتى نقداً بنّاءً وتفكيكاً علمياً للظواهر والأفكار .. وهذا ما جعل مُجمل الظاهرة الإسلامية المُحافظة بعيدة عن المُساهمة في (مُبادرات إنتاج الحلول) .. فأصبح المشهد مُقسّماً بين (دوائر غير إسلامية) ـ بعضها تغريبي ـ هي من تُنتج التصورات وتصنع الحلول، ودوائر إسلامية تقليدية وحركية مهمومة فقط بالرفض والمواجهة!

6- أن الخطاب المُحافظ في سعيه لمواجهة النزعات التغريبيّة يقوم فقط بـ (مواجهة القرار) دون أي مجهود يُذكر في مُحاولة (إصلاح النظام الذي يتخذ القرار) .. أي أنه يكتفي بـ(مواجهة النتائج)، بدل أن يسعى إلى (إصلاح الأسباب) .. بل وتزداد المُشكلة وتتفاقم حين نُدرك أن التيار الإسلامي المُحافظ حتى الآن عاجز عن إنتاج (تصور نظري) لهيكلية الإصلاح المطلوب في النِظام السياسي .. لذا هو غالباً لا يتجاوز المُمارسات التقليدية في إسداء النُصح وإنكار المُنكر!

في المقابل ..

كيف يسعى الخِطاب الإسلامي الإصلاحي لمواجهة التغريب وعَلمَنة المُجتمع؟

وابتداءً يجدر التأكيد على أنه ليس ثمة أحدٌ من رموز التيار الإسلامي الإصلاحي يرفض مبدأ مواجهة التغريب وعَلمَنة المُجتمع .. ربما يختلف بعضهم مع التيار المُحافظ في تفاصيل القضايا والموضوعات والمُنتجات التي يجب أن تواجه ..

ولكن في أصل ومبدأ مواجهة التغريب، فليس ثمة خلاف حول ذلك . . بل مُعظمهم صرَّح بأن هذا العمل هو من الجهد الضروري والمشكور.

لكن التيار الإسلامي الإصلاحي ينتقد بوضوح اكتفاء التيار المُحافظ بـ (مواجهة القرارات والنتائج)، دون أي جهود تُذكر في محاولة (إصلاح النظام الذي يتخذ القرار) . . لذلك يسعى الإصلاحيّون إلى القيام بسد هذا النقص الكبير . . فتتكثف جهود الكثيرين منهم في هذا المجال عبر مسارين:

1- المُطالبات الإصلاحية والنشاط السياسي العملي.

2- التثقيف النظري عبر الكتابة والتأليف في قضايا الإصلاح السياسي ورسم معالم الهيكلة السياسية المطلوب تنفيذها في النِظام السياسي.

ويصب كِلا هذين المسارين في سبيل المُشاركة الشعبية في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والحدّ من هدر المال العام، وإيقاف نزيف الفساد، وفصل السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لضمان استقلالها ونزاهتها، وتمكين مُمثلي الأمة المُنتخبين من المُحاسبة والمراقبة لأداء السُلطة السياسية والدوائر التنفيذية.

هذه المُطالبات التي تُمثِّل صميم الإصلاح الهيكلي للنظام السياسي، ستُسهم دون شك في إغلاق كثيرٍ من منافذ التغريب والعَلمَنة التي قد تأتي عبر تساهل السلطة السياسية أو ربما بقرار منها، وستُسهم أيضاً ـ باعتبار المُشاركة في القرار والثروة ـ في

بناء بدائل مُحافظة للمؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام التغريبية . . وفي نفس الوقت ستُسهم في استقلال القرار السياسي عن هيمنة الأجنبي، وإصلاح أوضاع الناس المادية، وتطوير الخدمات، ورفع الظُلم، وسواها من أمور تقع في مراتب مُتقدمة في سُلّم الأولويات الشرعيّة . . ولكن لكونها ليست مدار حديثنا هنا فلن أتوسع في الحديث عنها.

ورغم انصراف كثير من الإصلاحيين لتولي هذه المَهمّة ـ ذات الضريبة السياسية والأمنية ـ، إلا أن بعضهم انصرف أيضاً للإصلاح الشرعي والاجتماعي والأخلاقي والثقافي . . ومع أنني لم أكن راغباً في ذكر نماذج لتنوع الإصلاحيين في مسارات العمل لـ (مواجهة التغريب وعَلمَنة المُجتمع) بهدف عدم الدخول في مساحة (الأسماء)، إلا أن الإشارة إلى بعض هذه النماذج قد يُسهم أكثر في تقريب الصورة المقصودة . . لذا سأكتفي بذكر أربع تجارب لأربعة أشخاص، جميعهم يقعون اليوم خارج إطار التيار الإسلامي المُحافظ، وفي صميم التيار الإسلامي الإصلاحي.

1 - د. سلمان العودة في (الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي والثقافي):

الذي يُركز جُل جهوده ونشاطه من أجل توفير بيئة اجتماعية مُتدينة ومُتسامحة، تستطيع المواءمة بين ضغوط العولمة والانفتاح وتمدد وسائل الإعلام والاتصال بما تحمله من مضامين غير لائقة، وبين تديّنها والتزامها الأخلاقي والسلوكي،

وذلك بهدف خَلق حصانة فكرية وسلوكية عند فئات واسعة من المُجتمع تتعرض يومياً وبكثافة للحُمولات الثقافية والاجتماعية الغربية . . لذا يَجهَد سلمان العودة عبر شبكة كبيرة من البرامج والكتب والمقالات والمؤسسات الإعلامية والتربوية، لتصحيح المفاهيم الأخلاقية والثقافية، ونشر القيم الشرعيّة المُتسامحة، ووقف اندفاع فئات من الشباب نحو الأفكار والسلوكيات التغريبية التي يضخها الإعلام صباح مساء، وتوجيههم نحو العمل المدني المُنتج في المجتمع، وتوسيع دائرة الخِطاب لتشمل شرائح واسعة من المسلمين في العالم العربي وفي دول المَهجر.

وضمن هذه المساحة أيضاً تعمل مُنظمة (فور شباب)، ومؤسسة (وهج الحياة للإعلام)، ومُلتقيات النهضة، ومؤسسات أخرى عديدة.

2 - د. حاتم العوني في (الإصلاح العلمي الشرعي) . .

وهو الذي يبذل وسعه في بعث النقد التصحيحي في الدراسات الشرعية. . وكما يعمل د.سلمان العودة في ضخ قيم التعايش والتعددية في الوسط الثقافي والاجتماعي، بهدف خلق فضاء شرعي مُتسامح يحول دون ثنائية (إما خيار التشدد أو العلمانية). . يعمل د.حاتم العوني في ذات المسار، لكن على المستوى العلمي الشرعي الذي يُخاطب المتخصصين. . وذلك عبر اهتمامه بالتأصيل الشرعي للأطروحات الإصلاحية وشرعنة المطالبة بها: كفكرة التعايش والعلاقة بالمُخالفين في العقائد

كما في كتابه الذي تناول موضوع التعامل مع الموصوفين بالبدعة. . وكالتسامح في التعامل مع الخِلاف الفقهي والحديث عن مراتب الاجتهاد في كتابه (اختلاف المُفتين) . . وكما في نقده لبعض أصول التشدد والغلو في كتابه (الولاء والبراء) . . وكحديثه في كتابه (اليقيني والظني) عن المساحة الظنية في الأخبار ودورها في الخلاف وذلك من خلال المقارنة بين منهجي أبو الحسن الأشعري والمُحدثين. . إضافة إلى تأصيله لقيم التسامح والتعايش بأدوات شرعيّة رصينة وذلك في العديد من الفتاوى العلميّة المطوّلة ـ كما في موقع الإسلام اليوم وسواه ـ والبحوث والمقالات والحوارات الصحفيّة.

ويسعى العوني من خلال هذه الجهود إلى التأصيل العلمي للقيم الشرعية في التسامح مع المُخالف على ثلاثة مستويات، مع (المخالف الديني / الولاء والبراء) و(المخالف المذهبي / التعامل مع المبتدع) و(الخلاف الفقهي / اختلاف المفتين).

وفي هذا المجال أيضاً تصب مساهمات ودراسات ومقالات عدد من طلبة العلم من أمثال بدر العامر ود.سليمان الضحيان ود.مسفر القحطاني وسواهم.

3 - د. محمد الأحمري في (الإصلاح السياسي):

وهو المهموم بتوجيه الرأي العام الإسلامي في السعودية ـ عبر الإعلام والكتابة والتأليف ـ للاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي المتكئ على (حق الأمة في المشاركة السياسية والرقابة على المال العام)، وذلك بهدف الحد من تفرّد أشخاص

معدودين غير مُنتخبين بكل قرارات الدولة . . كي تقف الأمة حائط صد أمام أي مشروعات تهدف إلى عَلمَنة الدولة، أو الخضوع للأجنبي، أو تشريع المُمارسات المُتنافية مع الأخلاق الإسلامية، أو ترويج الأفكار التغريبيّة، أو العَبث بمصالح الأمة ومُقدراتها، ووقف هدر المال العام، وإيقاف نزيف الفساد.

وفي هذا المجال تصب مُساهمات عدد من الإسلاميين الإصلاحيين، كمُجمل كتب ومقالات د.عبدالله الحامد، ومجمل مقالات د.محمد العبدالكريم إضافة لكتابه عن (الاحتساب المدني والمُقاومة السلميّة)، وكالمُساهمة المُتواضعة التي قدمتها في كتاب (أشواق الحُريّة) . . وضمن هذه المساحة تدخل أيضاً عشرات الكِتابات والمُطالبات والوثائق الإصلاحية.

4 - المحامي عبد العزيز القاسم في (الإصلاح المَدَني والمؤسسي):

وهو المهموم بإعمال أصول الشريعة وقيمها في الحياة العامة، عبر تقديم مشروعات نظرية وتطبيقية كثيرة في هذا الاتجاه . . فمثلاً:

قدّم مشروع عمل لتحليل البنية التشريعية والقضائية، يرتكز على مبدأ تفعيل تطبيق الشريعة، وأكّد فيه أن التجارب الدولية لإصلاح التشريع والقضاء أثبتت أن من أهم شروط الإصلاح أن يتلاءم مع ثقافة المجتمع، وقدّم مشروعات هيكليّة تفصيليّة في هذا الاتجاه.

وقدّم أيضاً عدداً من المشروعات في الإسكان والتمويل

والأنظمة المصرفية، ارتكزت على تفعيل الأنظمة الشرعية واستثمار التطبيقات الفقهية التراثية وإعادة إنتاجها بوسائل جديدة، من أجل الحد من تمدد الأنظمة المُؤسَسة على أصول غير شرعيّة.

وطرح أيضاً مشروعاً يهتم بحماية الأخلاق ومكافحة التحرّش الجنسي، ومشروعات أخرى تعتني بالتفاصيل الهيكليّة للإصلاح السياسي والاقتصادي، ومشروعاً يُسهم في الحد من الفساد والاحتكار وارتفاع الأسعار في موضوع الأراضي . . معتمداً في كل ذلك على تفعيل أحكام الشريعة ومبادئها في الحياة العامة.

* * *

إذا كانت العلمانية تعني تعطيل أحكام الشريعة المُلزمة فيما يتعلق بأعمال الدولة. وتمرير المشروعات الأخرى على حسابها . . وإذا انطلقنا من أصلٍ مفاده أن كِلا الخطابين (الإصلاحي والمُحافظ) يهدفان إلى الوقوف أمام تغريب المجتمع وعَلمَنته ـ مع الاختلاف في مساحة الاجتهاد والتقدير ـ، ولكلٍ منهما جهوده المشكورة في هذا المجال . . لكن دعونا نقترب أكثر من الجهد الذي يبذله الخِطاب الإسلامي المُحافظ والخِطاب الإسلامي الإصلاحي لنرى: **أي الخِطابين أكثر حزماً في الوقوف أمام (عَلمَنة المُجتمع)؟**

هل هم الإصلاحيون المهمومون بإصلاح النظام

السياسي، والسعي للمشاركة الشعبية في القرار، وفصل السُلُطات الثلاث لضمان النزاهة والاستقلالية، وتمكين الأمة لتكون هي الضمانة الحقيقيّة لتطبيق الشريعة وإغلاق منافذ التغريب والعلمنة، وتمكينها من قرار (إدارة الثروات) كي تدعم خَلق البدائل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتوائمة مع الشريعة، إضافة لمنع الجَور والظلم والتعدي على الحقوق السياسية والشرعية، والرقابة على المال العام.

أم المُحافظون الذين لا يطرحون أي تصور هيكلي للإصلاح السياسي سوى بقاء الحاكم المُتفرد بالقرار، ولا يملكون أي تصور لمشاركة الأمة في السُلطة . . بل إن بعضهم يُساهم في تكريس احتكار فئة قليلة للقرار السياسي والاقتصادي، ويقف حائط صدّ أمام دعوات الإصلاحيين لتمكين الأمة من قرارها وثرواتها، عبر النقد والتشويه والنيل الدائم من مشروع الإصلاح السياسي.

ومن أكثر حَزماً في الوقوف أمام (عَلمَنة المُجتمع)؟

هل هم الإصلاحيون المهمومون بجعل القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري والشرعي في الدولة شورى بين الناس، عبر نظام انتخابي برلماني تكون الكلمة فيه للأمة، وبيدها أن (تُجيز) وأن (تمنع) وأن (تُحاسب) وأن (تُعاقب).

أم المُحافظون المهمومون فقط بمواجهة مظاهر التغريب التي تأتي من الداخل أو من وراء الحدود، عبر الاكتفاء بنصيحة النظام السياسي، والصراع مع الليبراليين الذين تصدّروا للمنابر

الإعلامية بقرار السُلطة، ومُطالبة المسؤولين بمنع النتائج (المُنكرات)، دون بذل أي جهود في (إصلاح النظام الذي يُنتج المُنكرات). . وهم في حال انصاعت السُلطة لمطالبهم وألغت بعض المُنكرات، هلّل بعضهم وشكر وأفرط في الثناء . . وإن نَقضَت السُلطة كل الشرائع وقوّضت كل الأحكام، حوقلوا واسترجعوا ولم يفعلوا أكثر من ذلك!

ومن أكثر حَزماً في الوقوف أمام (عَلمَنة المُجتمع)؟

هل هم المشغولون بإصلاح المفاهيم الشرعية وإظهار تسامح الإسلام وقدرته على الانفتاح دون وَجَلٍ أو خوف على ثقافات العالم . . وإنتاج منظومة فكرية مُتسامحة تستطيع أن تقف حائط صد أمام الشباب غير القادر على أن يكون (مُتديّناً) وفق (النموذج المُحافظ)، فلم يرَ أمامه سوى الانحراف الأخلاقي والعلمانيّة الفكرية، فيأتي الخطاب الإصلاحي مُحاولاً احتواء هؤلاء الشباب وإفهامهم أنهم ليسوا محصورين بين خيارين: إما التديّن وفق النمط المُحافظ، أو الانحراف والعلمانيّة!! . . بل يُمكن أن يكون الإنسان مُتديناً وملتزماً بقيم الإسلام وسننه وأحكامه، وفي نفس الوقت يأخذ بفقه التيسير مادام أنه مُعتبر شرعاً، ويستغفر الله عن صغائر الذنوب، لأنها لا تُخرجه من دائرة التديّن والالتزام بأحكام الشريعة.

أم هم أولئك الذين تدور غالب معاركهم حول الموسيقى، والدش، وكشف الوجه، والاختلاط، وتأنيث المحال النسائية!! بحيث لا يعتبرون من يرى جواز بعض هذه

المُمارسات (مُخالفاً فقهياً) له حق الاختلاف، ويستحق حُسن الظن . . بل قد يعتبرونه خصماً لدوداً و(تغريبيّاً)!، وربما يصل الأمر إلى أن يرونه ـ كما أفتى أحدهم ودافع الآخرون عنه ـ من (المُنافقين الخُلّص الذين لا يعرفون الدين ولا الصلاة ولا القرآن ولا السنة)!!

سيأتي من يقول: وهل ثمة تناقض بين المسارين بحيث لا يُمكن العمل إلا بواحدٍ منهما؟

وأقول: بالطبع لا . . المُشكلة لم تكن يوماً في التناقض . . بل هما مساران يُمكن أن يعملا بالتوازي ـ مع حق كل طرف بالتحفّظ على بعض المُمارسات والأقوال التي لا يرى شرعيتها وصوابها ـ . . ما نُريده فقط: أن نحترم حق الآخرين بالاختلاف أولاً دون أن ندخل في حيّز اتهام النوايا والمُزايدة على التديّن. . ثم أن (نُعظّم) ما عظمته الشريعة . . وأن (نُهوّن) ما هونت الشريعة من أمره . . وبعد ذلك ليُفتش كل طرف في نصوص الكتاب والسُنّة، ليرى أين موقع (العدل ورفع الظلم) في الشريعة؟! وأين موقع (حرمة الغناء) في الشريعة؟!

لم تكن المُشكلة يوماً في أن الخطاب الشرعي مهموم بمتابعة الدقائق الفقهية اليومية، بل هو دون شك عملٌ مهمٌ ومشكور . . المشكلة تكمن فقط في أن هذا الخِطاب يَغفل تماماً عن متابعة قضايا هي بميزان الشريعة (أهمُّ وأعظم)، وهي قضايا الحقوق والعدالة والتنمية والمال العام والبطالة والفقر ورفع الظلم.

قال لي أحد الشيوخ يوماً: (ياخي أنتم تبون تودوننا ورا الشمس)؟! أي كِناية عن الأذى الأمني .. قلت له: يا شيخنا الفاضل، نحن لم نُطالب أحداً في يوم من الأيام أن يُمارس عملاً يرجع عليه بـ (أذيّة أمنيّة) .. ولكننا نُطالبك فقط بأن تقوم بواجبك الشرعي وفق ما هو مُتاح .. يا شيخنا صار الحديث عن (العدالة والحقوق والمال العام والانتخابات .... الخ) مُتاحاً حتى في الصُحف الرسميّة التي تُشرف عليها الدولة .. فضلاً عن المواقع الإلكترونية المفتوحة وغير الخاضعة لرقابة النشر .. ودونك عشرات ممن يكتبون عن هذه القضايا ـ وبعضهم بتصعيدٍ كبير ـ دون أن يتعرضوا لأذىً أمني .. فما الضير في أن تتحدث وأن تُساهم في توعية الناس بهذه المفاهيم الكُبرى والقِيم الشرعيّة الأصيلة، وفق ما هو مُتاح؟!

نحن لا نُطالب بالتصعيد على الإطلاق ـ سوى من يقدر على تحمّل تبِعاته ـ .. نُطالب فقط بأن يضع الخِطاب المُحافظ قضايا الحقوق والعدالة والمُشاركة الشعبيّة في موقعها الشرعي، ويتحرك بعد ذلك وفق ما هو مُتاح.

يقول المُحامي عبدالعزيز القاسم عن الطرف الذي قد يُسهم بتعطيل الشريعة وعَلمَنة المُجتمع:

((تعطيل الشريعة قد يتسبب فيه بحسن نية الطرح الإسلامي التقليدي، الذي كان متمرساً في مواجهة المخالفين، لكنه عاجز عن تقديم الشريعة كحلول وأنظمة بناء وإصلاح، والنتيجة الطبيعية لهذا العجز هي تمكين المشاريع الأخرى من العبور

لملء الفراغ، قد يُقال في هذا السياق الحجة التقليدية، وهي أن الإسلاميين لا يُمنحون الفرصة لتقديم الحلول، وهذه الحجة في ظني باطلة إلى حد بعيد، فالمبادرة يجب أن تكون ممن يملك رؤية واضحة في موضوع ما، أن يتقدم ليشرح رؤيته تلك ويسعى لإقناع الناس بها، والإسلاميون المحافظون ـ وبكل أسف ـ لم يقوموا بذلك.

خذ مثلاً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، هذه المؤسسة تحت تصرف الإسلاميين ـ بالمصطلح العام ـ، ماذا قدّمنا في كلية الشريعة وكلية أصول الدين من حلول لمُعالجة المُعضلات المعاصرة في التنمية، النظام الاقتصادي، عدالة توزيع الثروة، الشورى، دور المجتمع في المشاركة السياسية والأهلية، العلاقات الدولية، فلسفة المعرفة، قراءة ونقد العلوم الاجتماعية. هذه هي مداخل تفعيل الشريعة في المجتمع، بصيغة أخرى هذه هي وسائل طرد العلمانية التطبيقية. أين الإسلاميون من كل هذا!.

واقع الإسلاميين هذا جاء ثمرة لثقافتهم الاحتجاجية، أي المعارضة السلبية، وهذا النوع من المعارضة يعرف ما لا يريد، لكنه لا يعرف ما يريد. لذا لم تتجه طاقات الإسلاميين لاستطلاع ما نريد بقدر اتجاهها إلى الاحتجاج والرفض لما لا نريد. ولهذا انغمسنا في علم الكلام ودقائق الفقه، وتجاهلنا الواقع.

خذ مثلاً كم في أقسام أصول الدين من رسالة تدرِّس عقيدة فلان وفلان من الأقدمين، في المقابل كم ستجد في هذه

الأقسام من رسالة تعتني بدور الفقه والأصول في التعامل مع المنتجات الحديثة في المجالات الاقتصاديّة والإنسانيّة والصناعيّة. هذا مثال صارخ للعجز والعزوف وتحول الإسلاميين الذين كانوا في الأساس مشروع إصلاح إلى التنافس لإثبات من هو أكثر تقليدية وفقاً للمعايير الكلامية والتقليدية، وانصبّت جهود التربية الإسلامية على المتون الكلامية من جديد، وانكبّ على دراستها حتى متخصصو الطب والفيزياء، ولهذا يستحق مشروع الصحوة أن يسمى بـ (مشروع الإحياء الكلامي)، لأنها نجحت بالفعل في الإحياء الكلامي، لكن هذا الإحياء أبعد ما يكون عن مشروع الصحوة أو النهضة الإسلامية، التي كان يُفترض بها أن تكون مقاومة للمنظومة العلمانية، وذلك ببناء دنيا متوافقة مع الشريعة)).

وهنا أعيد السؤال الذي سيبقى شاخصاً أمام الأمة والتاريخ:

من أكثر حَزماً في الوقوف أمام (عَلمَنة المُجتمع)؟

ومن هو الطرف الذي يُمكن أن يُشكل اليوم (قنطرة للعلمانية) . . هل هم المُحافظون أم الإصلاحيون؟

من يقف في وجه انحراف الشباب؟

نحن أمام حقيقة كونية لا نستطيع لها صدّاً .. هي أن مجتمعنا يمور بانفتاح إعلامي وفكري وعقائدي واجتماعي وأخلاقي وسلوكي غير مسبوق .. بحيث أصبح الشاب الذي يعيش في أكثر البيوت مُحافظة والتزاماً ـ في بيت دون تلفزيون ولا إنترنت ـ يستطيع أن يصل إلى أكثر الأفكار ضلالاً، وإلى أكثر المُمارسات السلوكية ـ والجنسية ـ انحرافاً، بكبسة زر!

أضف إلى ذلك .. نحن أمام مائة ألف شاب مُبتعث ـ خلال فترة زمنية واحدة ـ يقضون عدة سنوات في مُجتمعات غربية مفتوحة تَعتبِر أقصى ممارسات الانحلال والشذوذ حُرية شخصيّة، وتتعامل مع الإلحاد باعتباره ظاهرة طبيعية .. وهذا سيجعلنا بعد عقد أو عقدين من الزمن أمام مئات الآلاف من الشباب الذين قضوا شطراً كبيراً من شبابهم في بيئاتٍ غربيّة، وساهمت هذه البيئات بما تتضمنه من علاقات وأفكار وأنماط

تعليميّة ونظام سياسي وقانوني في إحداث تغييرات ـ سواء جذرية أم طفيفة ـ في ذهنية هؤلاء الشباب.

وفي مُجتمعنا الذي بقي مُحافظاً ومُغلقاً لعقودٍ طويلة، ثم صار يشهد كل هذه التحولات الكبرى في الأفكار والعلاقات والسلوك، مازال هناك من يريد أن يتعامل مع الأجيال الجديدة بنفس الذهنية الاجتماعية، والأساليب التربوية، والانغلاق الفكري، والعُنف ضد المُخالف، والمُحافظة السياسية، وكأنه يعيش في ثمانينات القرن العشرين!

مجتمعنا في عِقده الأخير بحاجة ماسّة إلى تغيير نوعي في أنماط السلوك التربوي . . فما عادت أساليب (الحَجر الفكري والسلوكي) عبر المنع والحجب والتشنيع على المُخالف تنفع غالباً في المُحافظة على تديّن المُجتمع . . بل بات التحول قسرياً إلى فضاء (الحصانة الفكرية والسلوكية) الذي يعتمد على الإقناع الفكري والتسامح الاجتماعي.

من يختلط بفئاتٍ من الشباب العشريني وبكثيرٍ من المُبتعثين للدراسة في الخارج، يلمس بوضوح أن ثمة أفكاراً جديدة بدأت تتسرب إلى هؤلاء الشباب، وأن هناك تحولاً في أنماط تفكيرهم، وصار كثير منهم يضيق ذرعاً بالتشديد والانغلاق والعُنف ضد المُخالفين، وقسر الناس على اختيارات فقهية تأخذ بالعزيمة والأحوط والأشد، فيما هو يقرأ ويرى في ذات الوقت علماءَ كباراً يطرحون اختياراتٍ فقهية أكثر تسامحاً وانسجاماً مع بيئاتهم المفتوحة.

مشكلة بعض قيادات التيار المُحافظ أنها لم تُدرك بعدُ طبيعة هذه التحولات الكبرى التي يشهدها المُجتمع، مع أن بعضهم يرى ويلمس بوضوح انجفال فئاتٍ أوسع من الشباب المُتدين عنهم، وأن المحاضن التربوية في الجماعات الحركية تشهد أكثر مواسمها تضاؤلاً وانحساراً.

وتتفاقم المُشكلة حين ترى أنه رغم كل هذه التحولات الفكرية والسلوكية في المجتمع، والتي تستلزم بطبيعتها قدراً من الانفتاح والتسامح، فإن التيار المُحافظ مع ذلك بدأ يزداد قسوة وعنفاً في التعامل مع مُخالفيه، وصار الاحتقان والتوتر بادياً عند المُحافظين في تعاملهم مع الإسلاميين الذين اختاروا أقوالاً فقهية مُعتبرة تميل للتيسير لا التشديد . . فصار من يرى جواز الغناء مُنحرفاً لا تجوز الصلاة خلفه!، وغدا من يرى جواز الاختلاط بالضوابط الشرعية عند بعضهم من (المُنافقين الخُلّص)!، وبات من يرى أهمية قيم العدل والحقوق والشورى في الشريعة عند آخرين (خارج أهل السنة والجماعة)! . . وسوى ذلك من تشنيعاتٍ سجالية تهدف للردع والتخويف والزجر . . دون إدراك أن هذا العنف مع المُخالف ـ في مجتمعٍ يزداد انفتاحاً ـ سوف يُفضي إلى نتائج عكسية.

من يُتابع طبيعة السجال الذي يجري مُنذ ثلاثة أعوام في الوسط الثقافي والشرعي السعودي، يلمس بوضوح أن بعضاً من الإسلاميين المُحافظين صاروا يعتبرون الإسلاميين الإصلاحيين هم (الأخطر عليهم). . وبالطبع ليسوا لأنهم (الأكثر انحرافاً)

وفق منظورهم . . بل هم مُتفقون في كل الأصول والعقائد، ومساحة التباين بينهم لا تتجاوز أنماط التفكير وتقدير المصالح والأولويات وبعض المسائل التي تقع ضِمن الخلاف الفقهي المُعتبر. . ولكن يَكمُن السبب في أن الإصلاحيين باتوا أكثر قدرة على إقناع الأجيال الجديدة من الشباب . . وغدت مساحة الاعتدال الإسلامي تتسع على مستوى الشيوخ وطلبة العلم وبين شرائح الشباب المُمتدة . . حتى إن أحد أبرز صقور التيار المُحافظ قال لي بامتعاضٍ في مُراسلة خاصة بيننا، أن خطاب الانفتاح ((صار يتصدّر له ويتبنّاه الأكاديميّون الشرعيون، وغدا حديث المجالس بلا استثناء، وصار يُردده المُبتعثون في الخارج)) . . لذلك نرى مثلاً أن صفحة في الفيس بوك للشيخ سلمان العودة ـ الذي يُمثل حالة غير مرضي عنها عند شريحة عريضة من التيار المُحافظ ـ تستقطب خلال مدة وجيزة قُرابة المائتي ألف مُعجب . . في الوقت الذي لا تحظى فيه صفحات بعض الشيوخ المُحافظين ـ ممن لهم برامج مُنتظمة في الفضائيات ـ على بضعة آلاف من المُعجبين.

ومن يراقب تحولات المُجتمع، ويحتكّ على الدوام بفئات الشباب . . يلمس بوضوح بروز ظواهر أخرى . . تتمثل في ظهور نزعات التمرّد الفكري والعَقدي والسلوكي على ثوابت الإسلام عند فئات بعضها كان مُتديناً في السابق . . فصِرتَ تسمع باستمرار أسئلة وجودية عن الكون والدين والإنسان، وأفكاراً ذات جذور إلحادية عَدَميّة، وتقارباً حاداً مع المُنطلقات

العَلمانية، وتذمّراً من مُحافظة المُجتمع، ورغبة في فتح باب التحرر السلوكي والفكري على مصراعيه.

وربما لأننا ـ أنا وبعض الأصدقاء ـ غير محسوبين على التيار المُحافظ . . بل وربما لكوننا دخلنا في حوارات ونقاشات ونقد لبعض أفكاره التي نحسبها مُتشددة . . صرنا نتلقى اتصالاتٍ ونجتمع بأعداد مُتزايدة من هؤلاء الشباب، حيث يطرحون علينا تساؤلاتِهم وأفكارهم دون وجل، ونلمس بوضوح من خلال الجلسات العديدة أن كثيراً من هذه الأفكار هي مجرد (ردّات فعل) نتجت عن توترٍ من النمط الديني المُتشدد الذي عاشوا فيه . . وصارت ظاهرة الإعجاب ـ إلى حد التماهي ـ بكتابات بعض المُفكرين العلمانيين الذين اشتغلوا على موضوعات الأنسنة وتاريخيّة النص كـ نصر حامد أبوزيد، ومحمد أركون، وعلي حرب، ظاهرة شائعة . . حيث يقرأ الشاب لهؤلاء المُفكرين وهو مأخوذ بوهجهم الثقافي وتعاليهم النقدي للظواهر الدينية، دون أن يملك القدرة على الفرز والتقييم ومعرفة مآلات هذه الأفكار وما يترتب عليها من تقويض لكل المُسلّمات الشرعية.

ولم أكن أتصوّر أن شباباً كانوا مُتدينين، وعاشوا طوال حياتهم في بيئات مُحافظة ـ بعضهم لم يخرج من السعودية قبل إتمام المرحلة الجامعيّة ـ يمكن أن أخوض معهم يوماً حواراتٍ حول (بشريّة القرآن أم ألوهيته! . . وتماثل الأديان أم حصريّة الإسلام! . . وتناقض العلم والدين! . . وأن الشعائر «الصلاة

والصيام . . .الخ» هي مُجرد طقوس غير مُلزمة وإنما يكفي الإيمان!)، وسوى ذلك من موضوعاتٍ تدل على اهتزازٍ عنيفٍ في (القناعة الدينيّة) بمُجرد الانتقال السريع والمُفاجئ إلى مُجتمعات وثقافات وأفكار مُختلفة تماماً . . وفي مُقابل هذا المُسلسل التقويضي ـ عند البعض ـ لكل المُسلّمات الشرعية، فإن هؤلاء الشباب لا يمتلكون أي تصورات مُكتملة ـ حتى لو كانت إلحادية أو علمانية ـ عن الله والكون والحياة والإنسان والموت وما بعد الموت، فيبقون في حالة سيولة فكرية تصل بهم أحياناً إلى عَدَميّة لا مُتناهية!

قبل أن أرسل هذا المقال للنشر وصلتني رسالة من شابٍ مُبتعثٍ لا أعرفه تُشير إلى ذات المعنى، واستأذنته بنشر جزء منها فقبِل بذلك. . يقول فيها:

((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عزيزي نواف أرجو منك مساعدتي في خطب جلل. . كل ما أرجوه هو المشورة.

أنا مُبتعث للدراسة في أمريكا. . ولي صديق عُمُر يدرس في مدينة أخرى. . وهو متزوج وله طفل. . وهو بالمناسبة محسوب من الشباب الصالحين. . وهذا ما أعرفه طوال فترة عشرتنا لثمان سنوات.

أتى ليقضي عندي بضعة أيام. . وحالما دخل قال لي: هناك موضوع أريد أحدثك فيه. . وصلت له بعد تفكير طويل. . قلت له: ما هو . . قال: أنا ملحد.

طبعا كان وقع الصدمة شديداً عليّ لدرجة أنني اعتذرت عن استضافته.. لم أستطع النوم ليلة البارحة.. ثم وجدت منه إيميلاً هذا الصباح يعتذر لأن الخبر كان مفاجئاً لي.. وكان في رسالته من العتب الشيء الكثير على ردة فعلي.. وقال لي حرفياً: أتيتك أنت شخصياً لأني أثق فيك وفي رأيك، وخذلتني بشكل لا يُعقل.

أنا الآن حائر والله، وحزين، ومحبط، وقلق، وفي حال لا يعلمها إلا الله)).

* * *

سألت اثنين من أهمّ طلبة العلم الذين يرتادون المُنتديات النتيّة الليبرالية منذ سنواتٍ عديدة، ودخلوا في حوارات كثيرة جداً مع مُرتادي هذه المُنتديات .. سألتهما: من أكثر فئات الليبراليين عنفاً ضد التديّن والمُتدينين وأكثرها انحرافاً وبُعداً عن الشريعة .. فكانت الإجابة التي اتفقا عليها: من كان مُتديناً وصحويّاً سابقاً، ثم ضجِر من بعض أنماط التشدد، وتغيّرت بعض أفكاره، فَلقِي تعاملاً عنيفاً وحاداً من أصحابه المُحافظين، فدفعه هذا إلى الانحياز نحو الليبرالية الموغلة في التوتر من كل مظاهر التديّن!

في حواراتي مع هؤلاء الشباب كنتُ دوماً أقول لهم: يجب أولاً أن تفصِل بين بعض الأوساط الدينية التي تعتبرها مُتشددة، وبين الشريعة. فنُفرتك وتوترك من هذه الأوساط لا

تعني أن تأخذ موقفاً سلبياً من قطعيات الشريعة، ولا يعني أن تعتقد أن العلمانية هي الحل. فإذا كان التشدد هو نزوعٌ لاختيارات فقهية تميل للتحوّط والشدة، فثمة اتجاهات إسلامية أخرى مُعتبرة هي أكثر تسامحاً وانسجاماً مع قناعاتك وأفكارك، وستبقى معها مُحافظاً على تديّنك وإيمانك . . لأنك قطعاً لن تجد في العلمانية حلاً . . بل هي ستأتيك بطوفانٍ من الأسئلة الوجودية التي لن تعثر لها على إجابات . . ثم إن غضبك ونُفرتك من شرائح مُحافظة، يجب ألا تُصبح نُفرة من الدين . . وكنتُ أدخل مع بعضهم في نقاشاتٍ فكرية وشرعيّة تفصيلية، لأصِل - في كل مرة - إلى نتيجة مفادها: أن هؤلاء الشباب لا يملكون منظومة عَلمانية مُتكاملة، وما عندهم لا يتجاوز كونه توتراً من المُحافظة الدينية، وربما خالطها بعض المواقف الشخصية مع هؤلاء المُحافظين، ثم وجدوا فضاءً آخر يحمل قدراً من الجاذبية في كتابات بعض المُفكرين العلمانيين، تحت لافتتي الليبرالية والعلمانية.

طبعاً هذا لا يعني عدم وجود مجموعات مُحافظة في الأجيال الجديدة تملك في داخلها استعداداً فطرياً للمُحافظة سواء كانت تعيش في نجد أو في لاس فيغاس . . تماماً كما أن هناك فئات من الشباب تملك الاستعداد والرغبة في الوصول إلى أقصى درجات الانحراف الفكري والسلوكي بمعزلٍ عن الوسط الذي تعيش فيه . . ولكنني بالطبع لا أتحدث عن كِلتا هاتين الفِئتين . . بل عن الفِئة الكبرى من الشباب التي تتأثر بالمُحيط،

وتحتك بالعالم، وتتواصل يومياً مع كل الأفكار والذهنيات عبر الوسائط الإعلامية، أو عبر الاحتكاك المُباشر كما عند المُبتعثين.

* * *

من يُتابع المسار العام للتيار الإسلامي المُحافظ في السعودية، يَلحَظ بوضوح أن لغة التصعيد والحِدة على المُخالفين ازدادت عند هذا التيار في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وتحوّل مسار النقد الحاد عند بعضهم بدل أن يكون باتجاه (الليبراليين والعلمانيين) ـ كما في السابق ـ إلى (الإسلاميين الإصلاحيين)، فصرنا نسمع كثافة في العنف والتصعيد والتشنيع والاتهام والطعن في النيات والأعراض ضد الشخصيات التي تتبنى مساراً إصلاحياً، سواء كان إصلاحاً (شرعياً واجتماعياً) أو (فكرياً وسياسياً). . ولم يُوفّر هذا العنف اللفظي حتى شخصيات مرموقة في الوسط الشرعي والفكري كسلمان العودة وحاتم العوني ومحمد الأحمري وكثيرين سواهم.

هذه التصعيد والتشنيع الذي مارسه البعض ضد التيار الإصلاحي ـ في مُجتمع يشهد تحولات فكرية وسلوكية كبيرة ـ صار في حالاتٍ عديدة يُفضي إلى تسرُّب مفاهيم وأفكار حادّة ومُرعبة في الوسط الإسلامي، مفادها: أن هناك مسارين لا ثالث لهما: إما أن تتديّن وفق النمط المُحافظ ووفق اختياراته الفقهية. . وإما الانحراف!

أي . . أن التديّن والالتزام بالشريعة ليس له سوى مسار واحد، هو الالتزام الكامل بالطريقة المُحافظة وباختياراتها الفقهية . . وأن كل ما عدا ذلك هو (انحراف)!

إلى أي حد تُسهم هذه الأفكار الموغلة في الحِدة، والتي يتولى بعض رموز التيار المُحافظ ضخها في المجتمع ـ بوعيٍ أو دون وعي ـ صباح مساء، في دفع شرائح واسعة من الشاب الذين ما عادوا ـ بعد انفتاح المُجتمع ـ يُطيقون التديّن وفق طريقة المُحافظين، إلى الانحراف الكامل عن التديّن، وتقويض كل الثوابت والأصول الشرعية، والانجراف نحو وهج الفكر العلماني الحديث!

عندما يرى الشاب المُتدين ـ الذي بدأ يدلفُ إلى عالم صاخبٍ وجذابٍ من الأفكار والفلسفات ـ كل هذا العُنف يُكالُ للإصلاحيين لكونهم مالوا إلى اختيارات فقهية مُتسامحة . . فإذا كان هؤلاء الإصلاحيون بهذا المستوى من (الانحراف) وفق مقاييس المُحافظين، فبماذا يختلفون إذاً عن العلمانيين والليبراليين؟! . . ولماذا يُلزم نفسه باتباع اتجاه إسلامي إصلاحي يتمسك بالشريعة وبقيودها، ما دام أن الإصلاحيين والعلمانيين في (الانحراف) سواء!

هذه المُفاصلة في التعامل مع المُخالفين، وتصنيع (نمط مُحدد من التديّن) وما عداه هو (انحراف) . . تُنتج لنا دوماً ظواهر انحراف حادة عند شرائح واسعة في المُجتمع.

أذكر أنني في آخر مرحلة في دراستي الثانوية، شهدتُ

تجربة لصديق عزيز تعكس بالضبط حالة المُفاصلة في التديّن التي تعيشها بعض الأوساط المُحافظة . . فصديقي هذا كان يمر بحالة تأنيب ضمير حادة، وشعور ضاغط بأنه (مُنافق)!، وأنه يخدع الناس بتديّنه وأنه في حقيقته ليس كذلك . . والسبب، أنه كان عندما يعود إلى البيت، كان يسمع أحياناً مقطوعة موسيقية من التلفزيون دون أن يقطع الصوت، ويرى بعض المُسلسلات الدرامية، وكان يعتبر هذا السلوك منه نِفاقاً وكذباً على الناس! . . لذا كان يُكرر عليّ: لا أريد أن أظهر أمام الناس شاباً مُتديناً ومُلتزماً بأحكام الشريعة، وأسمع منهم الثناء والإطراء، ثم عند عودتي إلى البيت، أمارس كل هذه الانحرافات!. وكان يقول: يا أخي لَأن أظهر مُنحرفاً أمام الناس خير لي من النفاق! . . واستمر معه تأنيب الضمير والتقريع الداخلي، حتى وصل الأمر به إلى الانحراف السلوكي الكامل! ـ وأقصد بالكامل بكل ما تحمله الكلمة من معنى ـ ولكنه مع كل انحرافه هذا كان يقول: أنا هكذا أكثر رِضاً عن نفسي، صحيحٌ أنني عاصٍ، ولكنني لستُ مُنافقاً!!

وثمة قصة أخرى تحمل ذات المضمون حكاها لي صديق كان يدرس في بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي، حيث تعرّف على رجل بريطاني في الأربعينيات من العُمر، واكتشف أنه مُهتم كثيراً بالدين الإسلامي وعنده رغبة شديدة في الإسلام، ولكن هذا البريطاني صارح صديقي قائلاً: بصراحة عندي مُشكلة واحدة مازالت تمنعني من الدخول في الإسلام، وهي

أنني منذ مُراهقتي وفي كل مراحل شبابي وأنا مرتبط روحيّاً ونفسياً بالموسيقى، وأعمل في هذا المجال منذ عشرين سنة، وأحب العزف أكثر من حبي لأي شيء آخر في الحياة، ولكنني في كل مرة أتحاور فيها مع الشيوخ في المركز الإسلامي ـ وكان يعيش بقرب مركز إسلامي يُشرف عليه بعض الجهاديين العرب المعروفين ـ كانوا يقولون لي أن الموسيقى حرام، وأنك يجب أن تُضحي بها من أجل دخولك في الدين الجديد!! وهو أمر لا أتصور حتى الآن أنني أطيقه، وهو ما يؤجل مشروع إسلامي!!

ماذا لو قال شيخٌ لذلك الشاب أن ممارسة بعض المعاصي لا تعني انتفاء التديّن ولا تعني النفاق!! . . وماذا لو قال شيخ لهذا البريطاني أن سماع الموسيقى هي مسألة خلافية، وأنه يُمكنه الإسلام وفي الوقت ذاته الاستمرار في عزف وسماع الموسيقى!! . . أليس في هذا النمط من التعامل دفعٌ للمجتمع باتجاه التديّن بدلاً من وضع الناس أمام مُفاصَلات حادّة على طريقة (خذوا الدين كُلّه أو دعوه كُلّه)!! التي ستُنتج دون شك نُفرة من الدين، وبعداً عن مظاهر التديّن، على الأقل عند شريحة واسعة من المُجتمع.

* * *

وِفق هذا التصعيد والعُنف الذي يُمارسه المُحافظون ضد من قرّروا اختيارات فقهيّة مُتسامحة . . يحق لنا أن نسأل: **من أكثر حزماً في الوقوف أمام (انحراف الشباب)؟**

هل هم المُحافظون المهمومون بتصنيع نموذج مُحافظ وحصري للتدين، وما سواه ليس سوى (انحراف)!، قد يكون فاعِله من (المُنافقين)! أو حتى (خارج أهل السنة والجماعة)!

أم هم الإصلاحيون المهمومون بخلق فضاءٍ لتديّن مُعتدل، يحافظ على القيم والأصول الشرعية، وفي نفس الوقت يميل للتيسير، والتواصل على العالم المفتوح، في محاولة لإنتاج منظومة فكرية إسلامية تستطيع أن تقف (حائط صدّ) أمام الشباب غير القادر على التدّين وفق (النموذج المُحافظ)، ولم يرَ أمامه سوى الانحراف الأخلاقي والليبرالية الفكرية.. فيحاول الإصلاحيون أن يصنعوا له نموذجاً من التديّن المُتسامح الذي يحافظ على أصول الشريعة، وفي نفس الوقت يميل إلى فقه التيسير.

ومن يُحافظ على الشباب من الانجراف وراء الأفكار التغريبية والعلمانية؟

هل هم المُحافظون الذين يتعاملون بحدة وتشنيع مع حالات الاختلاف الفقهي، ويطرحون كل حين فتاوى وآراء موغلة في التشدد (على غِرار كُفر مستحل الاختلاط / عدم جواز الصلاة خلف مجيز الغناء أو الموسيقى / دعوة المرأة كي تُغطي وجهها في المدارس والأعراس / حُرمة الاختلاط في الطواف، والدعوة لهدم المسجد الحرام وإعادة بنائه لمنع الاختلاط / أن مسألة تغطية المرأة لوجهها هي مسألة عقدية لا فقهية / وسوى ذلك).

أم هم الإصلاحيون الذين يقولون أن تديّن الإنسان مرتبط بمقدار مُحافظته على شعائر الإسلام، وبمدى عمق الإيمان في داخله، وبحجم مُحافظته على الأخلاق الشرعية الرفيعة في التعامل مع الناس، حتى لو كان يرى أن الموسيقى حلال، وأن الدش وسيلة يُمكن الاستفادة منها وتقنينها، وأن الاختلاط مرتبط بالضوابط والقيود وليس مُحرّماً بالمُطلق.

ومن هو (الشيخ النموذج) القادر على احتضان الشباب من الانحراف؟

هل هو الشيخ الذي يكتب باسمه الصريح في مُنتديات نتيّة، ومهمومٌ بالرد على المُخالفين في مسائل فقهية ـ وهو أمر مشروع لا تثريب عليه ـ، لكنه في نفس الوقت، يرى أنصاره وهم يخوضون معركتهم لإنكار ما يعتبرونه منكراً كـ (إباحة الغناء)، يرتكبون منكراتٍ أكبر وأعظم، حيث يبغون على مُخالفيهم، ويخوضون في أعراضهم، ويفترون عليهم، ويطعنون في تديّنهم، وسوى ذلك من أفعال هي (كبائر) بميزان الشريعة، ولا تكفي فيها التوبة ـ دون صفح المفترى عليه ـ . . ثم لا تجد هذا الشيخ قال في يوم من الأيام لأنصاره الباغين: (عيب)!! و(اتقوا الله في أعراض مخالفيكم) وأن (هؤلاء وإن رددنا عليهم واعتقدنا خطأهم، إلا أنهم إخواننا في الدين، وقد يكونون من أهل الدعوة والصلاح)!!

أم ذلك الشيخ الذي يقول لك: إنك تكون أقرب إلى الله، وإلى حقيقة الإيمان، حين تضع خشية الله بين ناظريك،

فلا تعتدي على أحد، ولا تفجر في خصومة، ولا تطعن في النوايا والأعراض.. حتى لو كنتَ ترتكب بعض المعاصي، وتُمارس بعض السلوكيات، كسماع الموسيقى، أو حلق اللحية، أو مشاهدة أفلام سينمائية ومباريات كروية.. ثم تستغفر الله على ما بدا منك من صغائر ولَمَم .. إنك بهذا الفعل تكون أقرب إلى الله من ذلك الشاب الذي لا يسمع الموسيقى ولا يحلق اللحية، ولكنه كرّس وقته للطعن والتشويه والافتراء والبغي على المخالفين بأسماء مستعارة في مواقع ومنتديات نتية.

وفي مُجتمعنا الذي بات مُشرعاً على مصراعيه لكل الأفكار الشاذة والسلوكيات المُنحرفة.. **من هو الأكثر قدرة على احتضان الشباب، والمُحافظة على تديّنهم، ووقف اندفاعهم نحو الانحلال والعَلمانيّة .. هل هو الشيخ المُنحاز للتيسير كـ (سلمان العودة)؟ .. أم الشيخُ الذي يميل للشدة، ويُغلِظ الإنكار على من يتبنّى التيسير في مسائل الخِلاف المُعتبر؟**

من هم أهل الأهواء؟

في حُمّى السِجالات والمُماحكات الفكرية . . لا يتوانى بعض المُحافظين من تكرار إطلاق وصف (أهل الأهواء) على مُخالفيهم أيّاً كانوا . . وقد نال الناشطون في الخطاب الإصلاحي كثيراً من إطلاق هذا الوصف.

بالنسبة لي. . فإن إطلاق هذا الوصف على الناشطين في العمل الإصلاحي هو أمر يبعث على الابتسام، ويدعو للتعامل مع الموضوع على أنه مجرد مزحة لا أكثر . . لذلك لم أكن أرغب في الحديث عن هذا الأمر، إلا حين وجدت البعض ـ سامحهم الله وهداهم ـ يُفرطون في وصف مخالفيهم بهذا الوصف! . . وبرأيي أن أي طرفٍ يُفرط في اتهام خصومه ومُخالفيه بأنهم (أهل أهواء)، لهو مؤشر ودلالة على أن الحُجة والبُرهان لم يُسعفا الناقد، فلم يجد حينئذٍ سوى استخدام أساليب التشويه والطعن في النوايا.

والحديث عن (أهل الأهواء) هو دون شك حديثٌ عن (نوايا) . . وحاشا لله أن أكون ممن يخوضون في نوايا الآخرين. . فعِلمُ ذلك عندي ربي . . وقد يكون الرجل صادقاً ومُخلصاً وهو في قِمة السُلطة والثروة . . وقد يكون صاحب هوىً وهو قابعٌ في ثنايا المُعتقل.

وقد يرى البعض أن إطلاق وصف (أهل الأهواء) من جهة كونهم تبنوا آراء مُخالفة للشريعة بناء على هوى في أنفسهم! . . وهذا فضلاً عما فيه من الدخول في النيات، فإن الحالة الإصلاحية تقدم رؤيتها على أساس المرجعية الشرعيّة ذاتها التي يتخذها التيار المُحافظ (الاعتماد على الكتاب والسنة وإجماع الصحابة) . . وبالتالي فالطرف المُقابل يمكنه أن يُجاري هذا الأسلوب ليتهم الطرف الأول بذات الاتهام . . وهذا ما يعني أننا سنظل ندور في حَلَقة اتهامات ليس لها نهاية . . وسيتحول الخِلاف من مسار الحوار العلمي الجاد إلى مسار تقاذف الشتائم!

وهذا بالطبع لا يعني نفي ظهور مؤشرات ودلائل لوجود (هوىً في النفس) عند أحدٍ ما . . ولكن مع ذلك أجد أن من المُهم الابتعاد عن الجزم بإطلاق هذا الوصف على أحد . . لِما في ذلك من تألٍ على الله، واقتحامٍ للنيات.

لذلك فحديثي هنا ليس عن (أهل الأهواء؟) بمعنى تحديد شخوصهم . . ولكن بسبب هذا الصخب المُفرط في التدني الأخلاقي باستمرار إطلاق هذا الوصف على المُخالفين . . أود

أن أقترب من تشخيص المشهد . . وذلك ليس بالحديث عن (أهل الأهواء) . . بل عن الأوساط والبيئات التي هي (مَظِنَّة لوجود الهوى) . . فإذا كان وجود هوىً في النفس يعني التخلّي عن الحق والمبدأ في سبيل الحصول على مَغنمٍ ومصلحةٍ (سواء كانت مالاً أو سلطةً أو ثروةً أو مجداً أو جمهوراً أو شهرةً أو غير ذلك) . . فدعونا نقترب أكثر لنرى البيئة الأكثر خصوبة لسِقاية وإنبات أغصان الهوى.

* * *

ثمة نظرية يرددها عدد من أبرز الليبراليين في الوسط السعودي، وهي ستُسهم في تفسير طبيعة موقف الليبراليين من السُلطة . . وأعتقد أنها ـ بحسابات المصالح والمكاسب لا الحق والمبدأ ـ صحيحة ودقيقة . . تقول النظرية:

بحسب موازين القوى، فإن في المجتمع السعودي قوّتين لا ثالث لهما . . هما: السُلطة، والإسلاميون المُحافظون . . فإذا أردت أن تنتقد إحداهما، يجب أن تتكئ على الأخرى . . وفي حال قررت أن تنتقد كِلتا القوتين، فستضيع حتماً بين الأقدام.

طبعاً السُلطة بحمايتها ونفوذها ومؤسساتها . . والمُحافظون بجمهورهم، وامتدادهم، وقدراتهم المالية، ومؤسساتهم الأهلية والرسمية، كالقضاء والإفتاء والشؤون الإسلامية والأمر بالمعروف وسواهم . . (طبعاً دون أن تتجاوز الخطوط الحمراء مثل دعم الإرهاب أو سواه).

لذا فإن أكثر نصيحة تتردد على مسامع الإسلاميين الإصلاحيين من أصدقاء ومُحبّين تتلخص في: يجب ألا تخسروا الجميع، ما تمارسونه يجعل ظهركم مكشوفاً لأنكم لستم حُلفاء لطرف.

هذه النظرية وتلك النصيحة يتكئان على حسابات واقعية صحيحة، ولكنها حسابات سياسية ومصلحيّة محضة. . والمسألة الإصلاحية لم تكن يوماً مسألة (كسب مصالح أو أنصار وحلفاء)، بل هي قضية مبدئية وأخلاقية بامتياز، تهدف إلى دفع عجلة المجتمع ثقافياً وسياسياً باتجاه الانفتاح والتطور والعدالة. . ولأنه في حال دخل الجميع في إطار التحالفات والحسابات والمصالح، فربما لن يضيع شيءٌ سوى مشروع الإصلاح.

أظن أنه يُمكن لأي أحد أن يرى اليوم وبوضوح أين تتجه بوصلة المصالح والمكاسب. . فليس ذلك بالأمر الذي يخفى. . فأيُ شخصٍ ـ يملك قدرات ذهنية وعلميّة ومهارات إعلامية ـ يمكن له في حال مال ببوصلته باتجاه السُلطة، ويكون بذلك أقرب إلى مُصدِر القرار، الذي قد يضع اسمه في قائمة المناصب والوجهاء، وقد يُصبح بين ليلة وضحاها «كاتباً كبيراً» في أشهر الصحف، وربما ينال بعضاً من «شرهات الإعلاميين» الدسمة، وقد يُمنح أيضاً نصف «درزن» من مقاعد الاستديوهات الإعلامية.

وفي المقابل نرى لو أنه غيّر بوصلة اتجاهه يميناً (وفق

مواقع وحساباتٍ مُحددة)، كيف يمكن أن يُصبح «نجماً دعوياً» تنهال عليه المدائح والمحامد، وتُشرع له أبواب المؤسسات الخيرية، والمنابر الإعلامية الخاصة، والرحلات الدعوية، فضلاً عن الشعبية التي سيحظى بها، ومئات المُريدين الذين سيُتمتمون بعَظَمَته على شبكة النت آناء الليل وأطراف النهار.

أما من اختار كِلتا الحُسنيين، وقرر أن يعزف على الوتر الذي يروق للطرفين (السُلطة والمُحافظين) عندها قد تُفتح له خزائن الأرض، وتُشرع له أبواب الدنيا، ولكن عليك ألا تسأل حينها عن حجم ذاك الذي (سيبيعه) مُقابل هذا الموقع!

بكل أسف .. هذه هي أقدار مُجتمعنا التي نتجرّع كأسها المُرّة منذ عقود.. وتلك هي المسارات الصحيحة للمصالح والوجاهات.وتصفيق المُريدين.

ولكن في المقابل، إذا رفضت أن تكون في إحدى هاتين الضِفتين.. وقررت ألا تُجامل الإسلاميين المُحافظين في قناعاتك وأفكارك.. وأن تنشط في مشروعات الإصلاح السياسي والشرعي.. عندئذٍ ربما لن تكتفي بامتعاض السلطة.. الذي قد يَبقى في إطار منعك من الكتابة في الصحف، ومن الترقيات الوظيفية .. وقد يمتد ليصل إلى المُضايقات الأمنيّة، والمنع من السفر، وربما إقصاؤك من حقوقك الوظيفيّة، فضلاً عن تطور الأمور وبلوغها حد الاعتقال!

وعلى الضفة الأخرى أنت موعودٌ أيضاً بكثافة التشنيع والشتم الذي يُمكن أن تلاقيه في المواقع والمنتديات من بعض

(دعاة الإنترنت المُقنّعين)، المُتخصصين بأداء مهام الشتم والتشنيع والافتراء على المُخالفين!

* * *

حين أسمع من يلمز الإصلاحيين بأنهم (أهل أهواء)! . . أتساءل: هل يمكن لأحد أن يوضح لي أين هي (المكاسب) في الموقع الفكري والسياسي الذي ينتهجه الإصلاحيون؟!!

الإصلاحيون ـ وتحديداً الناشطين في الإصلاح السياسي ـ واقعون بين سِندان السُلطة التي تُقصيهم وتُضيّق عليهم، وبين مِنجل التيار المُحافظ الذي لا يوفر مُناسبة لتشويههم والطعن في نواياهم!

أين المكاسب التي يُلاقيها الإصلاحيون السياسيون وهم واقعون دوماً تحت الضغوط الأمنية؟! . . فإذا لم تكن أنت ممن طالهم نصيبهم من الاعتقال الأمني ـ وهناك قائمة ممتدة من الأسماء الإصلاحية التي تعرضت للاعتقال المُباشر، ولا أود التذكير بها ـ، فجزماً لن يفوتك أن تنال شيئاً من (التحقيق الأمني) أو (التضييق الوظيفي) أو (المنع من السفر) . . فضلاً عن الشيء الذي لا بد منه وهو المنع من الكتابة والظهور في المنابر والصُحف الرسميّة! . . إضافة إلى الرسائل الأمنية الترهيبيّة التي تصل لكثير من الإصلاحيين السياسيين بين فترة وأخرى ومفادها: (ترى ملفك الأمني جالس يكبر، فخلّك رجال والا ترى بنعلمك أن الله حق)! بهدف الحد من نشاطهم الإصلاحي قبل أن يتطوّر.

ومن طرف آخر . . تجد الليبراليين مُستفزين من التيار الإصلاحي (بوجهيه السياسي والثقافي) . . أولاً بسبب أن الإصلاحيين يؤكدون دائماً تمسكهم بالشريعة وبمرجعيتها، ويرفضون بحزمٍ العبث الليبرالي ودعواته للتحرر من القيود الشرعية في المسائل الاجتماعية والفكرية . . والسبب الآخر لأن التيار الإصلاحي يُحرجهم كثيراً ويُدين صمتهم عن (الحريات السياسية والإصلاح السياسي)، فضلاً عن حقيقة تكريس كثير من الليبراليين للاستبداد والظلم وقمع الحريات، خاصة إذا ما كانت موجهة ضد خصومهم الإسلاميين. . لذا بات أغلبهم متخصصاً فقط في الدفاع عن (الحريات الأخلاقية والسلوكية دون قيد أو ضابط)!

أين المكسب الذي يجنيه الإصلاحيون، وهم يُشتمون وتُشوه سُمعتهم من قِبل التيار المُحافظ صباح مساء. . ويُضايقون في أرزاقهم وحرياتهم من السُلطة. . ويُقصيهم الليبراليون عن الصحافة والمنابر الإعلامية. . ثم بعد ذلك يوصفون بأنهم (أهل أهواء)!

وإذا كان الإصلاحيون المهتمون بالشأن الثقافي والشرعي ـ دون السياسي ـ لا يعانون من ضغوط أمنية، والمجال مُتاح أمامهم للعمل والنشاط العلني، إلا أنهم يعانون من ضغوط الطرف الآخر (المُحافظ) الذي لا يتوانى عن التشنيع والاتهام وتشويه السمعة صباح مساء!

شخصياً لم أتلقَّ سوى حصيلة مُتوسطة من الشتم

والتشنيع.. وربما نزر يسير من الافتراءات.. إضافة لخسارتي لعَمَلين وظيفيين بسبب مُطالبات وشكاوى بعض الشيوخ المُحافظين .. أما رموز التيار الإصلاحي فقد لاقوا أكثر من ذلك بكثير.. ويمكن للمتابع أن يرى حجم التشنيع والاتهام والشتائم التي يلاقيها أشخاص بوزن سلمان العودة أو حاتم العوني أو محمد الأحمري في مواقع مُحافظة شهيرة، وعلى أيدي كتّاب معروفين يلقون كل المباركة والدعم على هذا السلوك غير الأخلاقي!

خذ مثلا مقدار الشتائم التي ترد على الدوام تجاه المحامي عبدالعزيز القاسم، المهموم دوماً بتوسيع هامش مُشاركة الفقه في بناء الدنيا وعدم عزله عن دائرة إنتاج الحلول الحياتية لمشاكلنا الضاغطة، كي لا تنفرد الحلول العلمانية بساحة المشروعات التنموية.. فمثلاً حوى مقال واحد فقط راج عنه مؤخراً في النت، أكثر من عشرين فِرية، منها (أنه يُمثّل حالة بين الإسلام والكفر.. وأنه يدعو الناس إلى فكر مآله الإلحاد بالله والكفر والعداء الصارخ للإسلام.. وأن أفكاره تحمل من الكفر ما الله به عليم.. وأنه يدعو لتغيير أحكام شرعية كثيرة لأن الشريعة ليست صالحة لعصرنا.. وأن أهم أولوياته هو العداء لأهل الاستقامة من العلماء وطلبة العلم.. وأنه يوالي الكفار.. وأنه يدعو إلى إسلام أمريكي.. وأن هدفه مسخ عقائد الناس وتمييع دينهم وتذويبه.. وأنه يعمل دراسات ويضع خططاً لهدم الإسلام.. وأنه منتكس ومنحرف ...الخ).. علماً أن

كاتب هذه الافتراءات هو شخص معروف، ويُحتفى به عند بعض الدعاة الذين يُثنون دوماً على (جهاده النتي)!. ولا أظنه سمع من أحدهم يوماً جملة (اتق الله في أعراض المسلمين)!!

* * *

وهنا يمكن أن أتساءل: من هم هؤلاء البضعة آلاف مُعتقل القابعون في السجون الأمنية؟ . . أليسوا جهاديين؟! . . أليس هؤلاء أبناء صميمين للتيار السلفي؟! . . أين مُطالبات العلماء وطلبة العلم بمحاكمتهم والإفراج عن البريء منهم، مع أن كثيراً من هؤلاء المعتقلين كانوا طلاباً لهم ومن القريبين منهم، ويقبعون منذ ستة أعوام في السجون دون مُحاكمات، وهو الأمر الذي يُخالف ذات النظام الذي أقرته الدولة بألا تزيد مدة اعتقال أي أحد على ستة أشهر من دون محاكمة؟!

لماذا يصمت رموز التيار المُحافظ ودعاة الصحوة عن اعتقال هؤلاء من دون مُحاكمات؟ . . حتى أن أحد الكُتاب المُحافظين حين رغب في أن يُظهر جهود بعض طلبة العلم في سبيل الإفراج عن المُعتقلين، لم يجد أي جهودٍ سوى من (شخص واحد فقط) لم تكن جهوده ومطالباته من أجل الإفراج عن آلاف الشباب المُعتقلين، وإنما كانت جهوده محصورة فقط من أجل الإفراج عن (بضعة شيوخ معتقلين) كان يعرفهم ـ وهو جهد مشكور دون شك ـ . . أما آلاف الشباب المُعتقلين فليس لهم إلا الله!!

وفي الطرف الآخر . . فإن الإصلاحيين السياسيين ـ الذين يعتبرهم الجهاديّون خصوماً ـ هم من يُطالبون بالإفراج عن هؤلاء المُعتقلين، أو محاكمتهم إن كانوا مُدانين بأعمال تخريبية. . ويكتبون بذلك المقالات، ويرفعون بذلك المُطالبات السياسية، ويُحفّزون أيضاً المُنظمات الحقوقية . . لماذا؟ . . لأن المسألة مسألة مبدأ . . والحرية لا تتجزأ . . ويجب أن تكون مكفولة للجميع . . ومن كان مُتهماً بارتكاب جُرم، من حقه أن يُحاكم، أو أن يُفرج عنه. . وفي ذلك تطبيقٌ للنِظام القانوني الذي وضعته الدولة.

* * *

إذا كنا مضطرين للبحث عن الوسط الأقرب ليكون (مَظِنّة هوى) . . فإذا رأيت من هو متفرّغ للرد والنقد ـ وربما الردح والشتم ـ في (الأدوات) ـ بعض الليبراليين الذين يتولون مناصب رسمية ـ . . وفي نفس الوقت تراه يكيل المدائح الفجة صباح مساء للأمراء والمسؤولين الذين عيّنوا هؤلاء الأدوات . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وليسمح لي القارئ أن أعيد تذكيره بقصة أوردتها في مقال (من يقف في وجه الغلو؟)، مفادها باختصار: أنني كنت دوماً عندما ألتقي بعض طلبة العلم الناشطين في الكتابة والرد على فتاوى التيسير وبعض ما يعتبرونه تساهلاً وتمييعاً للدين، أسألهم عن رأيهم في بعض الفتاوى التي صدرت وتتضمّن تشدداً

واضحاً لا يمكن تبريره (كتكفير الأعيان، والتكفير باللازم، واتهام الآخرين بالنفاق، واتهام النيات والأعراض وسواها) . . فيجيبونني: بأنهم يختلفون مع هذه الفتاوى والآراء ولا يرون صوابها . . عندها أقول لهم: أنتم قُمتم مراراً ـ وبعضهم عشرات المرّات ـ بكتابة مقالاتٍ وردودٍ على أفكارٍ ترونها مُتساهلة وفيها تمييع للشريعة، وهذا دون شك حق مشروع وفعل مأجور . . لكن . . هل يُمكن أن تكتبوا مقالاً واحداً صريحاً ـ وبكل لطف وأدب ـ تنتقدون فيه فتوى التكفير الذي أطلقها الشيخ الفلاني، أو تُنكرون على فلانٍ وفلانٍ بذاءتهم في الرد على مُخالفيهم؟! . . طبعاً لا أسمع من هؤلاء الإخوة الأفاضل سوى الصمت! أو تبرير عدم قدرتهم على هذا الفعل بأسباب شخصية! . . وفي هذا الموقف أقول . . فتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وإذا رأيت بعض المواقع والمنتديات (المُحافظة) تُدبّج المدائح في أصحاب السمو . . ثم إذا اتخذت السُلطة أي قرار ليس في صالحهم (كإعفاء عضو هيئة كبار العلماء) . . لم يجدوا سوى أن ينهالوا بالشتائم والعنف على الإعلام وكتاب الصحف، وكأنهم هم صاحب القرار! . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وإذا رأيت أولئك المُتخصصين في قمع (الضعيف) إذا أخطأ . . والسكوت عن (الشريف) وإن ارتكب الخطايا وظلم وسجن حتى رِفاقهم وأبناءهم . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وحين ترى بعض الشيوخ وطلبة العلم إذا صار الأمر يخص الأحكام الشرعية لـ (عموم الناس)، تعاملوا معهم بالتشديد والقسوة وربما التكفير . . وإذا صار الأمر يخص الأحكام الشرعية لـ (الدولة)، تعاملوا معها بالتبرير والود أو حتى الصمت . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وإذا رأيت بعض الشيوخ وطلبة العلم يتشددون في الصغائر واللَمَم والخِلافات الفقهية (كالغناء، وكشف الوجه، وقيادة المرأة للسيارة . . . .الخ) . . ويصمتون عن الكبائر، كالظُلّم، وانتهاك الحقوق، ونهب أموال الأمة، والافتراء على المُخالفين . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وحين ترى بعض الكُتاب وهم مستمتعون بتصفيق آلاف المُريدين عندما يقومون بالتعنيف على شيوخ أخذوا بفقه التيسير . . ولكنهم غير مُستعدين أن ينطقوا ببنت شفة تجاه شيوخ غلوا وتشددوا وبدؤوا بالتكفير واتهام مُخالفيهم بالنفاق، وذلك خشية من غَضَب (فِئة من الجمهور) . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وحين ترى بعض المُحافظين يصمتون تماماً عن أولئك الشيوخ المُتفرغين لتبرير كل أخطاء السُلطة ومظالمها . . بل ويُبصرونهم وهم ينالون (الشرهات) ويعيشون في النعيم من (أموال الأمة) . . وفي نفس الوقت تجد هؤلاء المُحافظين مُتفرغين للنقد والتشنيع على بعض الإصلاحيين المهمومين بقضايا الإصلاح السياسي وإعادة القرار للأمة ووقف هدر المال العام . . ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وحين ترى أولئك الذين يفتحون أبواب جهنم على من ينتقد بعض أخطاء الصحوة .. وفي نفس الوقت يصمتون عمّن يُقوّض الشريعة والدين والأخلاق، ويملك المؤسسات الإعلامية التغريبية، لمجرد أنه (في السُلطة) .. ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وحين تسمع شيخاً يقول لك كلاماً .. ثم إذا خرج في الإعلام وأمام جمهوره قال كلاماً آخر يُناقض كلامه السابق! .. ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

وبصراحة أكثر .. حين سألت العديد من أبرز المُحافظين الذين يُمارسون الكتابة: ما رأيكم بلُغة (سليمان الدويش) في الرد على مخالفيه؟ .. كان غالبهم يكرر ذات الرفض بقوله: أختلف معه وأرفض أسلوبه ولا أراه شرعيّاً!! .. ومع ذلك فهو ينشر مقالاته في كثير من المواقع المُحافظة.. ولم نرَ أحداً منهم اعترض علناً في يوم من الأيام على أسلوبه وطريقته! .. ففتش هنا عن (مَظِنّة الهوى).

* * *

وأنا بالطبع لا أقول إن المُحافظين الناشطين في الإعلام وأصحاب الجماهير هم (أهل أهواء) .. معاذ الله .. بل إن غالبهم ـ فيما يظهر ـ هم أهل فضلٍ وصدقٍ ودعوة، وأهل عدلٍ وعِفة لسان ـ رغم أننا لم نسمع منهم إنكاراً للبذاءة التي يُمارسها وينشرها بعض المحسوبين عليهم! ـ .. ولكنني أتحدث ـ في

حال اضطُرِرنا للمُقارنة ـ عن الموقع الأجدر للتفتيش فيه عن (مَظِنّة الهوى) . . وإن كنتُ في الوقت ذاته لا أبرئ كل ناشط إصلاحي عن الهوى . . ولكن نحن لنا الظواهر . . وعلم البواطن عند الله وحده.

الصحوة قدّمت في تاريخها كثيراً من النِضالات والتضحيات . . ولكنها منذ بضعة أعوام . . وبسبب ابتعادها عن (المطالب الإصلاحية)، واكتفائها بالمعارك الفكرية مع الليبراليين والإصلاحيين. . خسرت شيئاً من صدقها ووهجها واقترابها من هموم الناس وحاجاتهم ومصالحهم.

ويبقى الحديث عن (أهل الأهواء) مادة حصريّة للخصومات السِجالية بين التيارات . . لا تدل على وضع ثقافي صحي . . بل تدل على رغبة بالتشفي والإسقاط والإدانة والاتهام . . فعلى كل المُخلصين السعي لإبقاء الخلاف في موقعه (الفكري والشرعي) . . والوقوف (العلني) بحزمٍ في وجه كل محاولات جر الخِلاف إلى وحل اتهام النيات والتعريض بالدين والخُلق.

ماذا يُريد الله تعالى من المُسلم؟

من دون تنظير كثير .. يبدو السؤال الأهم عند المُسلم الذي يهدف إلى معرفة دوره في الحياة يتمثل في (**ماذا يُريد الله من المُسلم في الحياة الدُنيا؟**) .. وهو سؤال له على المُستوى البشري العام امتدادات فلسفية عميقة تدور حول (غائية الوجود) وطبيعة الحياة البشريّة .. لكن المُسلم الذي يحتكم إلى النص (القرآن والسنة) يبحث فيه عن تلك الغائية وعن هذا الهدف.

وإذا كان قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: الآية 56] هو أحد أهم النصوص الواضحة في الدلالة على هذا المعنى، باعتبار أن العبادة هي (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة) .. وإذا كان ثمة اتفاق في طبيعة الأعمال والأقوال الشعائريّة والقلبيّة (كالصلاة والصوم والذكر وتطهير القلب وتزكية النفس ...الخ)

. . ففي الجهة المُقابلة ثمة شيء من التباين والاختلاف في تحديد طبيعة الأعمال العِباديّة المُتعدّية (طبيعتها، حدودها، وأولويات المرحلة، وظروف الواقع).

نعود للسؤال الرئيس . . ماذا يريد الخالق سبحانه وتعالى من المُسلم في الدنيا في إطار الأعمال والأقوال المُتعدية، لا الفردية الشعائرية؟

أعتقد أن أي استقراءٍ متأنٍ للنصوص الشرعية سيوصلنا إلى ضرورة أن يكون العمل العِبادي للمسلم في الدنيا (أفراداً ودولاً وتيارات) باتجاهين رئيسين اثنين:

أولهما: حماية الدين، والسعي لتعلّمه ونشره . . وثمة نصوص كثيرة في هذا السياق . . ولكونها منطقة فيها كثير من الوضوح والاتفاق، لا حاجة لإيراد الشواهد عليها.

وثانيهما: خدمة الإنسان، واحترامه («الأخلاق» باعتبارها مُرتبطة بنمط العلاقات الإنسانية مع الآخرين)، وتحسين ظروفه الحياتية والمعيشية، وإقامة العدل في الأرض. ـ وثمة أيضاً عشرات النصوص الشرعية في هذا المجال:

ـــ ففي مجال السعي لخدمة الآخرين وتحسين ظروفهم:

نُشير كمثالٍ إلى حديث ابن عباس الذي يروي عن رسول الله (**من مشى في حاجة أخيه وبلغ منها، كان خيراً من اعتكاف عشر سنين**).

وكذا الحديث الذي رواه البخاري عن أنس أن رسول الله قال (**ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته**).

وكقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي أورده الألباني في السلسلة الصحيحة عن ابن عمر (**أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه كربة، أو يقضي عنه دينا، أو تطرد عنه جوعا، ولأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن اعتكف في هذا المسجد، يعني مسجد المدينة شهرا (. . .) ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى تتهيأ له أثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام.**).

ـ وفي مجال تعزيز الأخلاق وحُسن التعامل مع الآخرين:

قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه أبو هريرة وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة: (**إنما بُعِثت لأتمم** مكارم الأخلاق).

وقد أعظم رسول الله من جريرة مُنتهك الأخلاق وسماه (مُفلساً) حتى وإن كان كثير صلاة وصيام، فقال في الحديث الذي رواه أبو هريرة وأورده مسلم في صحيحه (**أتدرون ما المُفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: إن المفلس** من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا .فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته. فإن فنيت حسناته، قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه. ثم طرح في النار).

ـ وفي مجال إقامة العدل والقِسط ونصرة المظلوم:

نشير إلى قوله تعالى حين جعل إقامة العدل والقسط مدار الرسالات السماوية:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: الآية 25] .

وساوى الله عزَّ وجلّ بين (الكفر وقتل الأنبياء) و (قتل الذين يأمرون بالقسط):

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿21﴾﴾ [آل عمران: الآية 21] .

وجعل أفضل الجهاد ـ أي أفضل من جهاد نشر الدين وحماية الأرض ـ هو قول كلمة الحق والعدل عند سلطانٍ جائر:

وذلك في الحديث الذي رواه النسائي وأبو داود والترمذي من عدة طرق عن الرسول عليه الصلاة والسلام: (**أفضل الجهاد كلمة حقٍ عند سلطان جائر**).

فإذا اتفقت أطياف الإسلاميين على أصلٍ مفاده أن الشريعة الإلهية تطلب من المسلم أن يسعى في الدنيا لتحقيق هذين الأمرين (**نشر الدين وحمايته / وخدمة الناس وتحقيق العدالة**)، فعلينا حينئذٍ أن نختبر وندرس كل الطرق، والمسارات، وأنماط النشاط والعمل والإنتاج التي يتباين فيها الإسلاميون بمختلف تياراتهم، وأن نبحث عن إجابة لسؤال مفاده:

لماذا يختلف الإسلاميون في سعيهم لتحقيق هاتين الغايتين؟

وأيهم ألصق وأقرب لتطبيق نصوص الشريعة ومقاصدها الكبرى؟

* * *

البحث عن إجابة ..

وفي مسار البحث عن إجابة توضّح أي من مسارات الإسلاميين أقرب لتحقيق (مقاصد الشريعة وغاياتها) . . يمكن أن أطرح سؤالين اثنين:

السؤال الأول عن مقصد (نشر الدين وحمايته):

هل الطريق لحماية الدين والهوية في عصرنا الحالي الذي تحيطه أذرعة العولمة من كل الجوانب، يتم بشكل أفضل عن طريق الاكتفاء بالطرق التقليدية في تعليم الدين ونشره عبر الحلقات والمدارس والبرامج . . وعن طريق الدخول في معارك فكرية وكلامية مع التيارات المُخاصمة للتيار الإسلامي، (وهو المسار الذي يشتغل به غالب ـ وليس جميع ـ أفراد التيار الإسلامي المُحافظ).

أم أن حماية الدين يجب أن تتم ـ إضافة إلى العمل بالطرق التقليدية السابقة ـ عبر تكوين منظومة حماية شاملة، تتمثل في بناء (نظام سياسي) متين وصالح يُمثل إرادة الأمة (باعتبار أن النظام السياسي يملك غالب أدوات التأثير والنفوذ)، بحيث يستطيع هذا النِظام أن يقوم ببناء اقتصاد قوي وقادر على تحقيق الرفاه للناس، وحماية أموال الأمة من جشع مُنتفعي

السلطة، ومن ثَمّ التأثير على اقتصاديات وسياسات الدول الأخرى. وبناء مُؤسسات ثقافية واجتماعية وإعلامية كبيرة تستطيع إنتاج بدائل مُحافظة تُنافس لتلك التي تغزونا من الثقافات الأخرى، كي تُسهم مؤسساتنا في ترويج ديننا وثقافتنا بدل أن نكتفي بترويجهما بالطرق التقليدية التي لا تكاد تتجاوز أطرنا الداخلية. . وأيضاً التعامل مع منتجات الثقافات الأخرى ـ المادية والثقافية ـ برَويّة ورُشد كي نأخذ منها ما ينفع مجتمعاتنا بدل الانخراط في المُمانعة والرفض لكل ما يأتي من الآخرين. . **(وهذا المسار الواسع هو الذي يسلكه التيار الإسلامي الإصلاحي).**

كِلا هذين المسارين يهدفان إلى تحقيق غاية واحدة هي **(نشر الدين وحمايته)** . . وللقارئ أن يُقيّم أي المُسارين أنجع في تحقيق نتائج عمليّة وراسخة ودائمة على الأرض.

السؤال الثاني عن مقصد (خدمة الناس وتحقيق العدالة):

وابتداءً أسأل: هل التيار الإسلامي المُحافظ يرى أن: **(تحقيق العدالة، ورفع الظلم، وخدمة مصالح الناس، وإرجاع حق الأمة في الشورى والقرار)** هو من صميم مقاصد الشريعة التي أمرنا الله بالسعي لتحقيقها؟

فإذا كانت التيار الإسلامي المُحافظ يرى أن هذه القضايا هي من صميم ما تدفعنا الشريعة إلى تحقيقه على الأرض . . فما الجهود التي يبذلها هذا التيار في هذا المضمار؟!

هذا طبعاً إذا ما أردنا تجاوز حقيقة أن بعض الشخصيّات

في التيار الإسلامي المُحافظ هي تُساهم ـ واقعياً ـ في تكريس الاستبداد، وتفشي الظُلم، ومنع الأمة من حقها في الشورى والقرار!

باختصار..

أعتقد أن التيار الإسلامي الإصلاحي يسعى فكرياً وعمليّاً لتحقيق هدفين اثنين:

الهدف الأول: نشر الدين وحمايته، وذلك عن طريق مسارين:

المسار الأول/ هو العمل المباشر في نشر الدين وتعليمه.. وطبعاً لا شك في أن المُحافظين هم أكثر انخراطاً في العمل الميداني بهذا المضمار، وهو أمر يستحق التقدير.

المسار الثاني/ هو عن طريق السعي وتوجيه الاهتمام لبناء منظومة حماية شاملة، سياسية، واقتصادية، وثقافية، وإعلامية، وسواها ـ أي منظومة نهضوية حضارية مُتكاملة ـ وذلك بطرق عديدة، من أهمها (مُشاركة الأمة في القرار السياسي).

الهدف الثاني: تحقيق قيم العدالة، ورفع الظلم، وخدمة مصالح الناس، وإرجاع حق الأمة في الشورى والقرار.

وبالطبع في حال استطعنا أن نتقدم خطواتٍ في تحقيق هذا الهدف، فإن ذلك سينعكس أيضاً بمزيد من النجاح على قضايا (نشر الدين وحمايته).

* * *

هل ثمة أولويات ثابتة ودائمة في الشريعة؟

أي . . هل وضعت الشريعة لنا أولويات ثابتة ومُحددة وغير مُتغيّرة للعمل في كُل مكانٍ وزمانٍ وظرفٍ وسياقٍ تاريخيٍ وسياسي؟

طبعاً الإجابة عن هذا السؤال، ستُفيدنا في توضيح سبب تباين الإسلاميين واختلافهم في تحديد (الأولويات الشرعية للعمل في هذه المرحلة).

عند استقراء النص الشرعي وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام، يظهر أن الشريعة لم تُعطِنا أولويات ثابتة ومحددة للعمل الميداني، وهذا بعكس ما يظنه البعض من أن هناك أولويات مُحددة يجب على كل مسلم اتباعها في كل زمان ومكان . . لذلك فإن من يصنع لنا جدولاً لـ (أولويات عَمَليّة ثابتة) تصلح لكل شخص ومجتمع، ولكل زمانٍ ومكان، سيقع دون شك في مُصادمة واضحة للنصوص الشرعية ولسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وسير الأنبياء وسير كثير من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة.

ولأن الشواهد والتفاصيل في هذا المبحث طويلة جداً، سأحاول أن أذكر نماذج سريعة تشير إلى المعنى المقصود . . وسيجد أي باحث في هذا المضمار نماذج وتجارب هائلة تُشير إلى هذا المعنى:

إذا كُنتَ في بلد مسلم، وتعرّض هذا البلد للاحتلال، فهل تكون الأولوية الشرعية عندئذٍ هي قراءة القرآن وتعليم

الدين، أم الجهاد لدفع المعتدي وتحرير الأرض؟

إذا زرتَ بلداً إفريقياً فقيراً، ورأيت مجاعة يموت الناس فيها من الجوع، وكان معك مبلغ من المال، فهل تكون الأولوية الشرعية عندئذٍ أن تشتري بهذا المال طعاماً لهؤلاء الموشكين على الهلاك من أجل إنقاذهم؟ .. أم بدفع هذا المال لإنشاء جمعية لتحفيظ القرآن؟

إذا زرتَ بلداً مُسلماً ووجدت فيه طغياناً سياسياً جارفاً، يسلب الناس كل حقوقهم، ويقذف بالآلاف من المسلمين الأبرياء في غياهب السجون والتعذيب الوحشي، وينهب أموالهم، ويفتح بلادهم للأجنبي كي يعيث فيها فساداً، ويمنع الناس من الخير، وينشر الرذيلة والسوء.. فعل تكون الأولوية الشرعية عندئذٍ هي الدخول في معارك فكرية مع بعض منحرفي العقائد، أم العمل الإغاثي، أم حشد الناس لرفع الظلم وإقامة العدل ودحر الطغيان وإعادة القرار للأمة؟

طبعاً حين أتحدث عن (الأولوية الشرعيّة) فأنا لا أتحدث عن أن هذه الأعمال (تتناقض)! .. أي لا أقصد أننا يجب أن نعمل في مسار واحد فقط .. بل يُمكن العمل في كل المسارات .. ولكنني أسأل عن الأولوية التي تُشكل (الهدف الأكبر والأهم) والتي تستدعي حشد أكبر قدر من الطاقات في سبيل تحقيقها .. دون التقليل من أهمية الأعمال الأخرى وخيريّتها بميزان الشريعة.

إذا ما عرفنا طبيعة الأولويات الشرعية في الأمثلة

السابقة. . عندها سنعلم حينها لِمَ ابتدأ نبي الله شعيب قومه بعد دعوتهم للإيمان بالله ـ ونحن في مجتمع مسلم ـ بـ (فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم).

وسنعلم لم ابتدأ نبي الله موسى أول دعوته ـ بعد الدعوة للإيمان ـ بالسعي لإخراج بني إسرائيل من مصر وتحريرهم من هيمنة وطغيان فرعون.

وسنعلم لم قَدّم الرسول عليه الصلاة والسلام في حوادث كثيرة أولوياتٍ ربما ظن البعض أنها مفضولة، في مُقابل أولويات كان يجب أن تُقَدم عليها، كتقديمه لحُسن السمعة وعدم تشويه صورة الإسلام مقابل ترك القيام بأفعال شرعية، كما ورد في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها: **(لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة)**، وقوله حين برّر رفضه لقتل المُنافقين كما في حديث جابر بن عبدالله في صحيح البخاري **(لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه)**. وكقيامه عليه الصلاة والسلام بعقد صلح الحديبية الذي ظنه بعض الصحابة (دنية في الدين)، وكقوله عزَّ وجلّ في الإشارة إلى عمّار بن ياسر (إلا من أُكره وقلبه مطمئن بالإيمان)، حيث قدم ـ سُبحانه ـ أولوية (حماية الجسد) على الصدع بالحق وإعلان الإسلام.

وفي حوادث التاريخ نماذج أكثر من أن تُحصى تدل على ذات المعنى. . كخروج الحسين بن علي، والزبير بن العوام، والقُرّاء مع ابن الأشعث، وذلك من أجل إقامة العدل وإعادة

القرار السياسي للأمة بعد أن أصبح الحُكم وراثياً في بني أمية، لأنهم رأوا أن فعلهم هذا هو الأولوية الشرعية لعصرهم ومُجتمعهم.

وكوقوف أحمد بن حنبل في وجه فتنة خلق القرآن التي جعلها (أولويّة شرعيّة)، ولم يقل إن الأولوية الشرعية هي في نشر الدين وتعليم القرآن لا الوقوف ـ وربما إزهاق الروح ـ من أجل هذه القضية.

* * *

بعد هذا الاستعراض الموجز، يغدو السؤال الأهم في أي مجتمع مسلم:

ما هي (عناصر النقص الرئيسة) في هذا المجتمع؟ . . أي تلك العناصر التي يُشكّل فُقداننا لها مدخلاً لمنع تحقيق مقاصد الشريعة المُتمثلة في (**نشر الدين وحمايته، وإقامة العدل وخدمة الناس**)؟

هل تتمثل (**عناصر النقص**) في أن الأمة لا تملك قرارها السياسي والاقتصادي والديني والثقافي والإعلامي والاجتماعي ولا إدارة ثرواتها؟ . . لذلك هي لا تستطيع ـ في ظل غياب هذا القرار ـ أن تُحقق مقاصد الشريعة الإلهية.

أم أن (**عناصر النقص**) تتمثل في جزئيات هذا القرار، كقرار تعليم القرآن، ومنع الاختلاط، ومناهج التعليم، والدخول في معارك فكرية مع الليبراليين، وسوى ذلك من أمور العمل

فيها هو ـ دون ـ شك خيرٌ وفضيلة، ولكنها مُجرّد حلول لتفريعات وتفاصيل لا تمسّ إطلاقاً أصل المُشكلة.

أظن أن تشخيص **(عناصر النقص الرئيسة)** التي تمنع المُجتمع المسلم من تحقيق مقاصد الشريعة هي المدخل الصحيح لتحديد الأولويات الشرعية للإسلاميين في أي مجتمع.. وفي حال تم تحديد الأولويات الكبرى، فهذا لا يعني أن ينخرط جميع الإسلاميين بها ويتركوا كثيراً من أعمال الخير الأخرى.. بل إن الأمر هو نوع من فروض الكِفايات.

المشكلة في حال الحديث عن السعودية، أن (غالب الإسلاميين) لا يعملون بشكل مُباشر من أجل تحقيق الأولويات الكبرى التي تتمثل بـ (المطالبة بإصلاح النظام السياسي ليكون شوريّاً وعادلاً، كي يهتمّ من ناحية بنشر الدين وحمايته، ويسعى من ناحية أخرى لتحقيق العدالة وخدمة مصالح الناس).

ورغم أن فئة قليلة من الإسلاميين في السعودية ـ وهم الإصلاحيّون السياسيون ـ هي التي تعمل بشكل مُباشر من أجل تحقيق هذه (الأولويات الكبرى).. إلا أن هذه الأقلية تلقى في الوقت ذاته كل النقد واللوم من بعض المُحافظين، الذين يُرددون دائماً أن (الأقلية) تشتغل بالمفضول عن الفاضل!.. وهنا تكمُن المُشكلة.. وربما المُفارقة!

الفصل الثاني

مركزية (الحضارة) في التصور الشرعي

هل الحضارة (وسيلة) أم (غاية)؟

في حمى تنظير النخب العربيّة للتقدم والنهضة، وسعي المجتمعات الإسلامية نحو الحضارة، يطرح بعض الباحثين المحافظين سؤالاً عن مدى انسجام هذا السعي الحثيث مع (واجبات المسلم) وتوافق ذلك مع مقاصد الشريعة وروحيّة الإسلام .. وهنا يُطرح سؤال محدد هو: هل الحضارة وسيلة أم غاية؟

وإن بدا هذا السؤال مشروعاً، إلا أنه في رأيي يحوي قدراً من التضليل، لكونه يرتكز على إقحام القارئ في نفق الثنائيات، ويرغب في تصنيع مسار ضيّق لمجال الحوار، وحصره في احدى إجابتين: **الحضارة غاية** (وينتج عن ذلك أنها مخالفة صريحة لنص القرآن) .. أو: **الحضارة وسيلة**، وعليها يرى بعضهم أنها مجرد واحدة من مجموع وسائل، ولا يجب الإعظام من شأنها .. وسأناقش هذا الجزء باقتضاب في المحاور التالية:

1 ـ إذا ما قَبِلنا ـ بوعي ـ أن ندور داخل الإطار الضيق، فإن الإجابة ستكون ـ من دون أدنى شك ـ أن الحضارة هي (مجرد وسيلة) لتحقيق غاية أخرى . . بل إنني أزعم أن هذه الإجابة (الحضارة وسيلة) تحظى بكثافة اتساع تكاد معه أن تكون (إجماعاً بشرياً) يتوافق عليه الإسلامي مع العلماني، والمسلم مع الكافر . . لأن الحضارة كمنجز مادي وإنساني لا يمكن أن تكون (غاية مجردة) عند أحدٍ أياً كان . . كما أن (تشييد منزل) لا يمكن أن يكون غاية مجردة، لا عند الكافر ولا عند المسلم، بل هي وسيلة لتحقيق الراحة والاستقرار والأمان والسعادة . . وعليه فإن (الحضارة) عند مجموع الجنس البشري هي وسيلة لتحقيق مناط آخر، قد يكون عند الكافر (تحقيق السعادة) أو (تعظيم الانتماء) أو (اكتساب المجد) أو (الشعور بالتفوق) أو (الهيمنة على الشعوب الأخرى) أو (خدمة البشرية) أو (نشر المسيحية) أو سوى ذلك من غايات وأهداف.

أما عند المسلم فإن الحضارة لا تعدو كونها وسيلة لـ (تحقيق العبودية) و (الدفاع عن الهوية، ومن ثم نشرها وترويجها عند الآخرين) و (خدمة الإنسانية وإشباع حاجات البشر) و (تحقيق الرفاه للمجتمع) وسوى ذلك من أهداف.

2 ـ تماشياً مع الفروض الجدلية للسؤال: (هل الحضارة غاية أم وسيلة؟) . . وإذا ما افترضنا جدلاً أن ثمة من يعتبر الحضارة (غاية) وهدفاً لمسعاه الدنيوي. ينتج عن هذه الفرضية وفق التوالي المنطقي سؤال : هل ثمة اختلاف في المسعى

العملي، الميداني، التنفيذي، بين من يعتبر الحضارة (غاية) وبين من يعتبرها (وسيلة)؟! إذا كانت الحضارة وفق سياقها التنفيذي (تنمية الاقتصاد، الإصلاح السياسي، استقلال القرار، بناء المؤسسات المدنية، تأسيس العمل النقابي، الرفاه المالي، خلق بدائل محلية للمنتجات الاجتماعية والثقافية، نشر وتطوير التعليم . . . .الخ) فإن مكانات التداخل والتضاد تبدو محدودة ـ وقد تتلاشى ببعضها ـ في الحقول التي يطغى عليها البعد الثقافي ذو المنحى العقدي، أما في بقية الحقول الواسعة والممتدة في (تأسيس المجتمع المدني) و (بناء الحضارة) فهي إما ذات منزع مادي محض، أو إنساني مشترك. أي أننا حين نهدف لتشييد هذا (المرتكز الحضاري) فإنه لا يكون ذا جدوى السؤال عن غائيته أو وسيليته.

ولمزيد من إجلاء الفكرة أطرح التساؤل التالي : حين نرغب في (تطوير الصناعة) أو (تأسيس نقابات) أو (المطالبة بانتخابات برلمانية) أو (الرقابة الصارمة على المال العام) وسواها من لافتات سواء دخلت في إطار (المطلبية السياسية) أو (التنمية الاقتصادية) أو سواها من حقول رئيسة في الخطاب المدني وفي المسعى الحضاري، فهل ثمة اختلاف أو تباين ـ عملي وتنفيذي على الأرض ـ بين من يعتبر الحضارة والمدنية (غاية) وبين من يعتبرها (وسيلة)؟! الفرق الوحيد لا يتجاوز المنزع الميتافيزيقي الغيبي الذي يدخل في إطار (النوايا)، فإذا كان أحدهم يعتبر الحضارة (غاية) فهو دنيوي الغايات

والمآلات، ويناقض هدي الإسلام ونصوص القرآن وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام. أما الآخر الذي يعتبر الحضارة (وسيلة) فهو يتوافق مع النص القرآني والهدي النبوي ورسالة الإسلام للبشرية . . المهم في الأمر أن هذا المنحى غيبي لا يمكن لأحد التأكد من كنهه، ومآله إلى الله يوم يقوم الأشهاد. أما على الأرض، وفي واقع العمل الميداني، ليس ثمة ـ غالباً ـ أي اختلاف أو تضاد في العمل، لأن العمل المجرد (السعي لإقامة حضارة) هو عمل شريف ومحمود ومندوب، ومن كانت له أهداف أخرى من هذا العمل (الشريف) فأمره إلى الله عزَّ وجلّ.

إن المثال السابق يقارب ـ بشكل كبير ـ ما ورد في سنة رسولنا عليه الصلاة والسلام في أن هناك من (يجاهد) ليقال (شجاع)، وأن هناك من (يقرأ القرآن) ليقال (قارئ)، وأنهم أول من تُسعر بهم النار يوم القيامة.

وهل ثمة أشرف من (الجهاد) و (قراءة القرآن)، رغم ذلك هي أودت بفاعليها ليكونوا أول حطب جهنم حين لم يخلصوا نواياهم لله، وأرادوا بها المظاهرة والرياء.

وكذا السعي لإقامة حضارة في المجتمع المسلم، هي غاية شريفة ومقصد نبيل، تقوى بها شوكة الدين، ويتطور بها المجتمع، ويزداد رفاه الإنسان. ولا يشوب هذه الغاية الشريفة دخن النوايا عن بعض الساعين لتشييدها.

3 ـ هل الجهاد غاية أم وسيلة؟ . . قد لا يبدو هذا

السؤال ذا قيمة، إذ إن الإسلام لم يأتِ لمجرد إشباع رغبة أحد في القتال، بل إن القتال بنص القرآن (**كُتِبَ عليكم القتال وهو كره لكم**) هو أمر مكروه بذاته. ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. فإذا ما تحققت هذه الأهداف (نشر الإسلام / الدفاع عن الأرض / رفع الظلم / . . . .الخ) عاد الحكم إلى أصله.

ثم يأتي سؤال آخر : إذا كان الجهاد مجرد وسيلة، فلماذا كان من أجلّ الأعمال وأعظمها في الإسلام. ولماذا أنفق المسلمون في عهد رسولنا عليه الصلاة والسلام وعهود الخلفاء الراشدين أموالهم وأنفسهم، وكرسوا جهداً كبيراً واستثنائياً من طاقة الدولة المسلمة الناشئة في القيام بهذه الوسيلة (الجهاد) حتى غدت في الدرجات الأولى من سلم الأولويات عند المسلمين في ذلك العصر؟

وإذا ما احتُلت أرض للمسلمين اليوم في إحدى بقاع الأرض (كما في فلسطين والعراق)، فما هو موقع الجهاد في سلم الأولويات عند الشعب المسلم الذي وقع عليه الاحتلال؟

ثم هل يسوغ ـ شرعاً وعقلاً ـ لأحد أن يأتي ليقول : (الجهاد وسيلة، والعبودية غاية . . إذن فإن بقاء العابد في مسجده ـ وأرضه تتعرض للاحتلال ـ خير له من بذل النفس في قتال المحتل)!!

ربما يُسهم المثال السابق في تقريب العدسة أكثر لكشف طبيعة التضليل الذي تكثف في السؤال المطروح في بداية المقال . . أولاً على مستوى تقليص معنى (العبودية)، وثانياً في العودة

ـ مجدداً ـ لوضعنا أمام خيارات التضاد بين (الوسيلة) و (الأهمية) . . إذ لا علاقة مطلقاً بين كون الشيء (وسيلة) وبين أهميته وإلحاحه . . فـ (وسيلة الجهاد) تغدو في رأس قائمة الأولويات حين تتعرض أرض المسلمين للاحتلال . . و (وسيلة الحضارة) تغدو في رأس قائمة الأولويات إذا ما كان المجتمع المسلم في قعر التخلف المادي والتقني والعلمي والثقافي، لأنه ـ وبسبب هذا التخلف الحضاري ـ صار المجتمع المسلم هو المستقبل والمستهلك والمتشرِّب لكل قيم وإنتاج وأفكار (الآخر المتفوق حضارياً) لكونه يمتلك كل أدوات الهيمنة وتصدير الأفكار والمنتجات (القوة المالية، القوة العسكرية، القوة الإعلامية، القوة السياسية . . . . .الخ).

كيف يمكن للمسلم أن يحافظ على دينه وهويته وثقافته من اختراقات الثقافات الأخرى التي كسرت ـ عبر وسائل العولمة الحديثة ـ كل المتاريس والجُدران والحواجز الإسمنتية، وغدت الأفكار تتدفق إلى غرف النوم دون الحاجة إلى صكوك جمركية أو رخص رقابية؟

وكيف له أن يقف في وجه الهوس المنظم في إفساد الأخلاق وسيطرة الإعلام الغربي على توجيه الرأي العام، والهيمنة الغربية على القرار السياسي في الدول الإسلامية، والارتهان للدعم المالي الأجنبي الذي يأتي على طبق من الاشتراطات والفروض؟

وبماذا يواجه الاستبداد السياسي ـ المدعوم غربياً ـ،

وقمع الحريّات، وتكميم الأفواه، والتعدي على الحقوق، والنهب المنظم للمال العام؟

وما هو التفسير المنطقي لدعاة الخصوصية حين يرون دولة من أكثر الدول الإسلامية التزاماً ومحافظة ورواجاً للخطاب الدعوي والإيماني ـ كالسعودية ـ تشخص الأطباق اللاقطة (الدش) فوق أسطح ما يزيد عن 90% من سكان المدن الرئيسة ـ بحسب العديد من الدراسات ـ رغم فتاوى التشنيع وتغليظ الحرمة (حتى أن أحد كبار العلماء أفتى بأن من يضع دشاً في بيته لن يرى رائحة الجنة لأنه غاش لأهله)؟

وما تفسيره لامتداد طوابير الانتظار ـ في ذات البلد ـ للمشاركة في مساهمة مالية تواترت الفتاوى في تحريمها وسُحتها، لنفجع بعد ذلك بخبر تعداد المساهمين الذي تجاوز نصف عدد السكان!

هل نستطيع مواجهة كل هذه (المنتجات الحضارية) بمجرد تكثيف الدعوة لـ (تزكية النفس، وإقامة الشعائر، وتعظيم العبودية) ونكون كمن يضع طوبة فوق جدار المواجهة في ذات الوقت الذي يهدم فيه خصومنا عشرة منها!! هل يمكن أن يتم ذلك دون أن يرافق هذا التعميق للجانب الإيماني عمل دؤوب، وجهود استثنائية في محاولة إنتاج (حضارة) تتواءم مع ثقافة مجتمعنا ودينه وهويته، وتخلق بدائل ومنتجات اجتماعية وثقافية تحد من خطر الاستلاب للثقافة الغربية، وتحقق نمواً اقتصادياً في المجتمع يوقف التدخلات المالية المشروطة للأجنبي،

ويطوّر التصنيع المدني والعسكري، ليقلل من ارتهاننا الاستهلاكي للمنتجات القادمة من وراء البحار، ويصلح الوضع السياسي في أوطاننا ليسود العدل في المجتمع ويكون الأمر شورى بين الناس، كي يتكئ الحاكم على (رضا الشعب) فيما يسمى بـ (العقد الاجتماعي)، لتكون شرعيته قائمة على أرض صلبة، لا على الارتهان لسياسة الدول العظمى، ولتتوقف كل مشروعات النهب المنظم للمال العام.

لا يستطيع أحد أن يوهمنا أن الشباب العربي منبهر بالغرب بسبب إعجابه بجدلية هيغل ومنظومة الديالكتيك الماركسي! أو بسبب غرامه بالنموذج النيتشوي في خلق الإنسان المتجاوز للحدود! أو بسبب انبهاره بجاك دريدا والتفكيك!. يبدو من نافل القول هنا أن الشباب المسلم لم تجرِ هذه التجريدات ابتداءً في مخياله الثقافي والاجتماعي.

ما أبهر الشباب المسلم هو التفوق الحضاري المادي .. هو حينما يرى كيف يُجبَر رفاقه في أزقة القاهرة العشوائية الموغلة بالفوضى على أن يلتزموا بكل حرفيات النظام المروري والسلوكي والقانوني في حال انتقل أحدهم للعيش في مدينة أوروبية. وحين يشعر بالدهشة والذهول وهو يتابع فيلماً سينمائياً صنع بالتقنيات الهوليودية. وحين يرى أن الإنسان الغربي متفوق بجامعاته، وبجماليات مدينته، وبدخله المالي، وبحجم الخدمات المتوفرة له في وطنه، وبمقدار الحرية المتاحة له كي يشتم رأس السلطة بأعلى صوته، وهو يسير في شارع مزدحم،

وحتى بتفوقه بكرة القدم وبقية الفنون الرياضية التي جعلتنا لا نستطيع التخلي عن استقدام (خبراء أجانب) كي يقودوا خيولنا الأصيلة في مسابقات التغني بالفروسية العربية!

هذا الانبهار الحضاري هو الذي أحدث شقاً في جدار الهوية، كي تتسرب منه المنظومة الفكرية والأخلاقية الغربية لمجتمعاتنا المسلمة، وليس العكس.

الحضارة لا تعدو أن تكون وسيلة لا غاية. وسيلة للدفاع عن الهوية. وسيلة لعدم الانبهار بالآخر المتفوق مادياً وتقنياً وسياسياً وفنياً. وسيلة للدفاع عن النفس، والاكتفاء المالي. واستقلال القرار السياسي. وسيلة لسد رمق الفقراء، وكف اليد عن السؤال، وإشباع حاجات الناس، وحماية كرامة الإنسان، وإغناء الدولة المسلمة عن المعونات الغربية المشروطة. وسيلة لتحقيق الرفاه الذي هو المسار الوحيد لتملك وسائط التأثير والنشر، ولتصدير الأفكار بدل استيرادها، ولإبهار الآخرين بما يتضمنه ذلك من حمولة ثقافية. ووسيلة لنشر دين الله في أرجاء الأرض أقوالاً وأفعالاً ونماذج حية.

الحضارة ليس أن ترتدي بدلة سويسرية. ولا أن تركب سيارة فارهة. ولا أن تمتلك عدداً من الأجهزة الإلكترونية. ولا أن تسمع الموسيقى الصاخبة وأنت تتناول طبقك المفضل في مطاعم ماكدونالدز.

الحضارة هي أن تقيم مجتمعاً قوياً يستطيع أن يقول لا إذا أراد. قوياً باقتصاده. قوياً بعمقه الثقافي والمعرفي في تاريخ

الأفكار والأمم والفلسفات، وقدرته على استيعابها ونقدها وتجاوزها والاستفادة مما هو مفيد في ثناياها.

الحضارة هي أن تقيم مجتمعاً مدنياً، يقوم على مؤسسات مدنية حرة غير خاضعة للسلطة السياسية. أن تقول للظالم ياظالم دون أن تخشى ظلمة الغرف الداكنة في ضواحي المدن المنسية. أن تمنع الجور والاستبداد السياسي، وتقيم حكماً شورياً يستطيع الناس أن يختاروا فيه من يمثلهم ومن يرتضونه، ويستطيعون فيه أن يحاكموا ويقيلوا كل من زاغت به مصالحه ليلهث وراءها على حساب الناس والمجتمع والدين والأمة. أن تتجاوز منظومات (ما لقيصر لقيصر وما لله لله) التي يمارسها كثير من محافظي التيار الإسلامي، الذين يحسبون أنهم بـ (تزكية النفس، وإقامة الشعائر، ونشر دور تحفيظ القرآن، وتعظيم العبودية) قد برأت بهم الذمة، بعد أن وصلوا إلى آخر الطريق في تكريس (العلمانية الجذرية!) لكن تحت رداء شيخ معمم!

ما استطعتم من قوة .. و(الحضارة) هي القوة

(المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف) هكذا دشن الوحي العلاقة بين القوة والإيمان، ليؤسس خيرية القوة إذا كانت في يد المؤمن، وفضيلتها إذا تمكن منها المجتمع المسلم. والسعي لامتلاك القوة ـ بمعناها العام طبعاً ـ هو سير في الطريق القويم نحو اكتساب الخيريّة، وإقامة العبودية، وتشييد قواعد التمكين، وتأسيس مجتمع القيم، ونشر الفضيلة في أصقاع الأرض.

(**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة**) وإذ يشير القرآن أن على المجتمع المسلم إعداد ما استطاع من (قوة) ـ هكذا بمعناها الشامل ـ حين يواجه خصومه ومنافسيه، فإن المجتمعات والدول ـ بحسب بداهة حركة التاريخ وسنن الكون ـ تكون في وتيرة متصلة من المواجهة والتزاحم والاعتراك مع المجتمعات والدول والمنظومات الأخرى، خاصة إذا كان هذا المجتمع ـ كما العالم

الإسلامي ـ يحمل نبوة وهداية سادت على أرض كثير من الديانات السابقة ـ سماوية وأرضية ـ، وامتدت راياتها فوق أنقاض عدد من الإمبراطوريات التي تلاشت وهي تحمل منظومات دينية وفكرية وثقافية وعرقية متباينة أشد التباين مع المجتمع المسلم. فإن هذا يشير دون مواربة إلى أن (المواجهة) لا تقتصر على كونها عسكرية الطابع، بل ربما تبدو المواجهة العسكرية هي الأقل حضوراً في مسيرة التاريخ، لحساب أنواع أخرى من المواجهات، التي تتجلى في التضاد الثقافي، والمزاحمة العقائدية، والمغالبة الاقتصادية، والتصارع السياسي. لذا نبهنا القرآن إلى حتمية سعي المجتمع المسلم إلى تشييد كل أركان (القوة)، الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والثقافية، والعمرانية. ليس لأن الاحتراب العسكري هو حتميٌ بين الشعوب، بل لأن التزاحم الحضاري والثقافي والسياسي هو الحتمية التي لا تنفك عن أي حلقة من حلقات التاريخ البشري الممتد.

لذا بات على المجتمع المسلم (بذل الوسع) في إنشاء الحضارة والقوة، والضخ المتواصل لوقود التشييد والبناء في توربينات الدفع والحركة داخل هذا المجتمع، كي يسير قدماً في طريق نشر الهداية الإلهية والعمران البشري في كل أنحاء المعمورة.

ولأن الله عزَّ وجلّ جعل للكون سنناً منها أن لـ (البناء الاقتصادي) و (القوة المالية) أعظم الأثر في تكوين (الحضارة)

وامتلاك زمام (القوة)، لكون المال يُعَد مدخلاً رئيساً ـ كما نرى في العالم اليوم ـ للبناء العسكري والنفوذ السياسي والهيمنة الإعلامية والتفوق التقني وسواها من مفردات الحضارة والمدنية. تواترت نصوص الوحيين في الحث على اكتساب المال، لأنه الركن الشديد الذي يأوي إليه الفرد والمجتمع كلما غالبه الزمن. لذا قدّمه تعالى على بذل النفس وسماه جهاداً ﴿ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: الآية 95] . وأثنى الرسول عليه الصلاة والسلام على المال في يد المرء الصالح كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند (**نعم المال الصالح للمرء الصالح**). وحين شكا بعض فقراء الصحابة للرسول في الحديث الذي رواه الإمام مسلم في من أن الأغنياء ذهبوا بالأجر (**ذهب أهل الدثور بالأجور**) ، قال عليه الصلاة والسلام (**ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**)، فالخيرية هنا خيرية دنيوية وأخروية. بل إنه ببذل المال تسلم أحد كبار الصحابة من فيّ الرسول عليه الصلاة والسلام شهادة خيرية، وهدى، وحسن ختام، وبشرى بالجنة، حين قال عن عثمان رضي الله عنه في الحديث الذي رواه الترمذي في سننه (**ما ضرّ عثمان ما فعل بعد اليوم**)، وماذا فعل عثمان ـ في ذاك الموضع ـ غير أن دفع المال لتجهيز جيش العسرة الذي سار إلى تبوك لملاقاة الروم.

وهذا ما يفسر لِمَ كان ستة من العشرة المبشرين بالجنة، وهم خير الناس، وأتقى الناس، وأزهد الناس، وأعلمهم بمعاني القرآن ومقاصد الشريعة، كيف كان هؤلاء من أكبر تجّار عصرهم وأكثرهم غِنىً وثروة.

وإذا ما عدنا لواقعنا اليوم، نرى شواهد كثيرة لدولٍ كبرى تخلّت عن المواجهة السياسية والعسكرية ـ لأمد محدود ـ مع الدول العظمى، إلى حين أن يكتمل تشييد اقتصادها الذي سيشكل القاعدة الصلبة للمواجهة العسكرية، والنفوذ السياسي، والهيمنة الإعلامية. كما تفعل الصين اليوم التي، ومع أنها تحظى بأعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، تعيش ما يشبه العزلة والابتعاد الواعي عن المواجهة السياسية مع دول المعسكر الغربي، رغم أنها تمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وهذا ما يفسر السلوك الصيني الدائم في عدم استخدام حق الفيتو (لا مع ولا ضد)، والرغبة في الحياد المؤقت، لأن هناك ـ بحسابات بناء الحضارة ـ ما هو أهم من استعجال المواجهة والبحث عن الهيمنة والنفوذ قبل اكتمال شروطها وأدواتها.

وفي ذات الوقت نرى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهيمن على كثير من مكامن القرار السياسي والعسكري والثقافي في العالم، وترتهن إرادة الشعوب، وتصدِّر منظومتها الثقافية قسراً ـ لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية ـ لكل دول العالم، حتى سُمّيت (شرطي العالم)، هي تتكئ على قوة اقتصادية هائلة، جعلتها *غم أن تعداد سكانها لا يزيد عن 5% من سكان العالمـ تتفرد لوحدها بمداخيل مرتفعة، جعلت دخلها القومي يتجاوز 25% من دخل العالم أجمع! ومنظومتها الاقتصادية القوية جعلتها تستهلك ـ لوحدها ـ أكثر من 30% من البترول المنتج عالمياً!

والقوة ليست بمعناها المادي فقط، بل هي أيضاً قوة وعيٍ وسياسةٍ وتقديرٍ وتبصّر. فرسولنا عليه الصلاة والسلام الذي واجه المشركين بقوة السلاح يوم فتح مكة، عندما اكتملت شروط القوة وحانت ساعة التقدير. هو ذاته الذي صالح المشركين يوم الحديبية (بقوة السياسة والتقدير وحسابات المصلحة) حتى ظنها عمر رضي الله عنه (دنيّة في الدين). وهو ذاته الذي وضع لنا نبراساً لقيمة الوعي بتأثير (الرأي العام) في مسار المجتمع المسلم، حين قال لعائشة رضي الله عنها في الحديث الذي رواه الإمام مسلم (**لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله**)، وورد في صحيح الجامع (**لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم**). وهو الذي أكد ذلك برفضه دعوة عمر رضي الله عنه لقتل رأس النفاق عبدالله بن أبي، وبرر ذلك بقوله (**دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه**) . . وهو ذاته الذي ما كان يزيد على دعوة أصحابه ـ الذين يعذّبون في مكة ـ للصبر (**صبراً آل ياسر إن موعدكم الجنة**)، لإدراكه لطبيعة المرحلة، وتوازنات القوى، ولأنه لم يؤمر بقتال. وحين اشتد الأمر عليهم، دعا بعضهم للهجرة إلى الحبشة، لأن فيها ملك لا يُظلم عنده أحد، فهو على معرفة ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالوضع السياسي في المحيط، لذا غلّب مصلحة الابتعاد عن مشهد الحدث، عند ملك عادل، بدل المواجهة التي لم تحِن ساعتها بعد.

وإذا ما اقتربنا بالعدسة أكثر لنجري مقاربة واقعية على

حالنا اليوم، وكيف أن التقدير الخاطئ للظرف الدولي، وعدم الوعي بموازين القوى، والانغلاق على المحيط، والشغف بلغة الحشد والتعبئة، واللهاث وراء جمع السلاح لإعلان الجهاد على دول الكفر في ذات الوقت الذي نلهث فيه وراء الوسطاء كي يوفروا لنا الذخيرة وقطع الغيار من مصانع الكفار أنفسهم، والتعويل فقط على التقوى وتطبيق الشريعة دون أي إدراك لشروط المواجهة وميكانزم التفوق والنصر. أن كل ذلك هو ما جعل طالبان التي احتوت القاعدة ولم تدرك أنها لن تكون في مأمن من رد الفعل، تتقوض تحت قصف التقنية الأمريكية!. وهو ما جعل المحاكم الإسلامية في الصومال لا تجد وقتاً لتتنفس الصعداء قبل أن تتدلى على مقصلة القذائف الأثيوبية!. وقبل ذلك هو ما جعل الدولة السعودية الأولى التي امتدت لتخوم الدولة العثمانية وأواسط العراق تقع ضحية الامتداد غير المحسوب، لتنتهي على وقع الحضارة المصرية!

إن نصوص الوحيين وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام تشير دوماً إلى أن للنصر شروطاً يجب توافرها، وأن التهور والمواجهة غير المحسوبة تحت ذريعة (كفاية التقوى للنصر) لن تودي بأولئك سوى إلى طريق التلاشي والزوال.

* * *

وإذا ما واصلنا استقراء بعض النصوص الشرعية التي تزخر بها كتب الصحاح، نقف أمام حديث للرسول عليه الصلاة والسلام

يحوي بعداً [illegible] تشييد كل المناطق الشاسعة، والضرب في الأرض، بناءً، وعملاً صالحاً، وهو الذي رواه البخاري في صحيحه **(من أحيا أرضاً ميتة فهي له)**، كي ينطلق المسلم، يحمل على عاتقه معوله، وفي جوفه دينهُ وخلقهُ، ليعمر الأرض، ويبني الحضارة، ويشيِّد أركان القوة في المجتمع.

وكذا الحديث الذي رواه أحمد في المسند عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله **(إذا قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها)**، وهل ثمة أروع من هذا دفعاً للبناء والعمران، حتى ولو كان المسلم والمجتمع والكون كله يعيش آخر لحظات الختام الدنيوي، الذي لن يبقى بعده إلا وجه ربنا ذو الجلال والإكرام.

وكذا ما كان يوصيه الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء من بعده للمؤمنين المقاتلين **(لا تهدموا بيتاً، ولا تقطعوا زرعاً)**، فالحضارة والعمران مشتركات بشرية، تكون لنا من بعد أعدائنا، ونعمرها بإذن الله بالخير والإيمان. وتجلى ذلك في مواضع كثيرة، منها يوم رفض المسلمون تقويض رمز التجبّر والطغيان والعبودية الفارسية، حين فتحوا المدائن، ووقفوا بسيوفهم العارية على الديباج الذي امتد في كل جنبات قصر كسرى الأبيض، بل جعلوه مسجداً يصدح بالآذان والقرآن، يومئذ قوضوا كل رموز التجبّر والعبودية العقائدية لغير الله، لكنهم أبقوا الحضارة الشاخصة لتواصل دوراً جديداً في نشر قيم الإسلام وتعميق الإيمان في النفوس.

ويؤكد لنا الرسول عليه الصلاة والسلام أن الخير (المتعدي) أفضل من ذاك الذي يقتصر على الإنسان ذاته، وأن قضاء حوائج الناس ومساعدتهم في كل ما يسهل عليهم معيشتهم، ويهون عليهم كدر العيش وضغوطات الحياة ـ وكذا الحضارة تفعل ـ هو عبودية أيضاً، وعملٌ للصالحات، تفوق في خيريّتها العبودية الفردية، حين يقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه ابن عمر (**أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه كربة، أو يقضي عنه دينا، أو تطرد عنه جوعا، و لأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن اعتكف في هذا المسجد، يعني مسجد المدينة شهرا (. . .) ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى تتهيأ له أثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام.**). وفي الحديث الذي رواه ابن عباس أن رسول الله قال (**من مشى في حاجة أخيه وبلغ منها كان خيرا من اعتكاف عشر سنين، ومن اعتكف يوما ابتغاء وجه الله جعل بينه وبين النار ثلاث خنادق، أبعد ما بين الخافقين**) .وكذا الحديث الذي رواه البخاري عن أنس أن رسول الله قال (**ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته**).

بل إن كثيراً من نصوص السنة تشير إلى أن الفعل المرتبط بالآخرين (الخير المتعدي)، هو خير عند الله من العبادة الفردية، لذا أتت الشريعة على إعظام أمرين، أولهما (خدمة الناس)، وثانيهما (الأخلاق) باعتبارها مرتبطة بنمط العلاقات

الإنسانية مع الآخرين، لذا قال رسول الله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه أبو هريرة (**إنما بُعِثت لأتمم مكارم الأخلاق**).

بل وأعظم رسول الله من شأن الأخلاق وحسن التعامل مع الناس، وسمى منتهكها (مفلساً) حتى وإن كان كثير صلاة وصيام، حيث قال في الحديث الذي رواه أبو هريرة وأورده مسلم في صحيحه (**أتدرون ما المفلس؟ قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال : إن المفلس** من أمتي، يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا .فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته. فإن فنيت حسناته، قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطرحت عليه. ثم طرح في النار).

إن تشييد العمران، وإقامة الحضارة في المجتمع المسلم، لحماية الهوية، وتملك مكامن القوة والنفوذ، وتصدير الثقافة، وقضاء حوائج الإنسان، وإشباع نزعاته المادية والجسدية بالمباح والمشروع، والحد من الفقر والبطالة، وإيجاد حلول لمشاكل المجتمع الطبية والاجتماعية والبيئية والتعليمية، وإقامة العدل والشورى، وحسن الأخلاق، وسوى ذلك، كلها ألوانٌ في لوحة الحضارة الإنسانية الخيّرة، وهي ـ إذا حسنت النية ـ سبيلٌ لتعميق العبودية، وتديين المجتمع لله رب العالمين.

دعوة للخير .. (ربِ اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي)

عندما نتتبع النصوص القرآنية التي تشير لحضارات الأمم السابقة، بدا لنا جلياً أن كثيراً من النصوص تشير بجلاء إلى أن (القوة) و (الحضارة) هي خير وفضل يمنّ الله به على من يشاء من عباده. وأن هذا الخير الذي منّ الله به على بعض الأمم السابقة يتطلب مزيداً من الشكر والعبودية والإيمان. فمن تكبّر واغترّ وعصى، فهو في كفر وزيغ وضلال، ومآله إلى جهنم وبئس المصير.

لنستعرض هنا بعضاً من الآيات التي وردت في ذكر الأمم السابقة.

﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: الآية 69]

وفيها منة وتذكير بالفضل الذي أعطاه لقوم عاد

﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ * وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾

أعطاهم كل مكامن القوة والتفوق، الاستخلاف في الأرض، وقوة الجسد.

بعد ذلك جاءهم نبي الله هود ليدعوهم إلى الله الواحد القهار.

﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأعراف: الآية 65]

وذكّرهم بفضل الله عليهم ونعمته بأن جعلهم خلفاء وزادهم في الأرض بسطة.

لكنهم أبوا إلا الاستكبار والزيغ والكفر بما عند الله، واتهام رسوله بالسفاهة والكذب.

﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الأعراف: الآية 66]

ويشير القرآن كذلك.

﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [فصلت: الآية 15]

بل وتحدوا رسول الله أن يأتيهم بوعيد الله وعقابه.

﴿فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين﴾

فبعد كل هذا الزيغ والكفر والاستكبار وتحدي عقاب الله، عاقبهم ربنا عزَّ وجلّ ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَخْزَىٰ ۖ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴿16﴾﴾ [فصلت: الآية 16]

وأنظر إلى قوله تعالى للأمم السابقة، إذ يشير إلى أن القوة والتمكين هي فضل وخير يستدعي الشكر ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿10﴾﴾ [الأعراف: الآية 10].

لكنهم إذا جحدوا ولم يشكروا ويؤمنوا فلن تُغني عنهم قوتهم وتمكينهم من شيء ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: الآية 26]

بل إن الله عزَّ وجلّ علمنا أن القوة المادية قد تكون طريقاً للنجاة، وأن بذل الأسباب ـ حتى لأنبيائه ـ هي من سنن الكون

التي قدّرها الله في اللوح المحفوظ . . لذا حين جحد قوم نوح برسالات ربهم. أمره الله أن يصنع الفلك على عينه، رغم أنه قادر سبحانه على تجاوز هذا الإطار المادي للنجاة. وقضى نوح عليه السلام عشرات السنين ـ بحسب المرويات ـ وهو يصنع الفلك استعداداً ليوم النجاة.

﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هُود: الآية 37]

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا عَمِينَ ﴿64﴾﴾ [الأعراف: الآية 64]

وكذا قوم ثمود، الذين ذكّرهم الله بفضله عليهم، إذ بوأهم الأرض واستعمرهم فيها، وأعطاهم من القوة والحضارة والتمكين ما لم يعطه لغيرهم ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ * وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا * وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾

﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿146﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ * وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿148﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿149﴾﴾

﴿وَكَانُوا۟ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴿82﴾﴾ [الحِجر: الآية 82]

وجاءهم نبي الله صالح يدعوهم إلى الإيمان، ويذكرهم بفضل الله عليهم وخيره ومنه

﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هُود: الآية 61]

بل وأرسل لهم مع ذلك معجزة الناقة، عسى أن تكون لهم آية وبرهاناً.

﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: الآية 73]

ولكنهم ـ كـ عاد ـ استكبروا وطغوا وأبوا الإيمان ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿76﴾﴾ [الأعراف: الآية 76]

بل إنهم لم يكتفوا بذلك حتى عقروا آية الله وبرهانه، وتحدوا نبيه أن يأتيهم بعقاب الله الذي يخوفهم به ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿77﴾﴾ [الأعراف: الآية 77] فعاقبهم ربهم.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿78﴾﴾ [الأعراف: الآية 78]

كل هذه الآيات تشير ـ دون غرو ـ إلى أن القوة والتمكين والحضارة فضل وخير يمنّ الله به على من يشاء من عباده، وقد تكون طريقاً للنجاة والإيمان والخير، ولكن إذا رفض أصحابها الشكر والإيمان، وأبوا إلا الزيغ والجحود والاستكبار، فإن عقابهم عند الله شديد.

ولا أدل من خيرية القوة وفضلها إذا كانت في يد المؤمن من دعوة نبي الله سليمان عليه السلام لربه.

﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾ [ص: الآية 35]

وخيريتها هي التي استدعت الشكر من يوسف عليه السلام ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: الآية 101].

وهي فضل من الله آتاه لآل إبراهيم عليه السلام ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۖ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النساء: الآية 54]

ليس في كل الآيات السابقة ذم للحضارة والقوة، بل تأكيد على خيريّتها وفضلها الذي يستدعي المنّة ويستوجب الشكر. إذ أن القوة والحضارة هي ـ غالبها ـ إطار مادي محايد، يمكن أن يستخدم في الخير كما الشر، وقد يكون طريقاً للهدى والرشاد، وقد يكون طريقاً للاستكبار والضلال.

ولأن الحضارة تحوي قدراً كبيراً من البريق والإبهار، بشكل بدا جلياً في مجتمعاتنا اليوم ولم يعد في حاجة إلى مزيد تأكيد. فإن أنبياء الله استخدموا هذا الإبهار لهداية الناس للإسلام، كقصة نبي الله سليمان مع ملكة سبأ بلقيس :

﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النمل: الآية 44]

وما تواتر عن رسول الله في السيرة يشير بجلاء إلى ندب استخدام (الإبهار المادي) و (الترغيب الدنيوي) في الدعوة إلى الله، ولا أدل من ذلك من وجود باب كامل من أبواب الزكاة تحت مسمى (المؤلفة قلوبهم) . . بالله عليك، بماذا يتم تأليف قلوب هؤلاء للدين بغير المال والمكانة والرفعة!! أليس هو استخدام (للقوة المادية) في الدعوة للدين والترغيب في الهداية!.

كما نذكر فعل الرسول عليه الصلاة والسلام مع ذلك الأعرابي حديث العهد في الإسلام، الذي أعطاه وادياً من غنم، فولّى ظهره مبهوتاً وهو يتمتم بكرم محمد.

ولماذا كان رسول الله يستهدف زعماء القبائل بالدعوة للإسلام؟! أليس بسبب أنهم بنفوذهم القبلي والمادي سيأتي من ورائهم أقوام كثر، قد لا يكون الإيمان قد استقر في قلوبهم، بل ربما لم يأتِ بهم إلا اتباع كبرائهم، لكن الأمل هو في أن يَصلُح إيمانهم إذا اقتربوا من هدي الإسلام ولامسوا قبس النبوة.

الحضارة تملك مخزوناً كثيفاً من الإبهار، فإما أنا نكتفي ببقائنا تحت وابل قصف الحضارة وإبهارها، وإما أن (نضرب في الأرض) و (نبذل الوسع) في تحصيلها وامتلاكها.

الديمقراطية .. حكم الشريعة أم حكم الشعب؟!

لا تكاد تقرأ كتاباً أو مقالاً أو دراسة عن (الديمقراطية) بقلم أحد الإسلاميين إلا وتجده يُكرر مقولات مفادها **(أن الديمقراطية هي حكم الشعب، وفي الإسلام الحكم للشريعة وليس للشعب)** . . **(في الديمقراطية يحق للشعب تشريع القوانين والأنظمة . . وفي الإسلام الله عزَّ وجلّ وحده هو المُشرّع)**.

سأحاول فيما يلي مناقشة هذه المقولات واختبارها وفق الأصول الشرعية والتطبيقات الديمقراطية الحديثة.

* * *

يقوم النظام الديمقراطي في إطاره الكلّي على مبدأ رئيس هو **(عدم استخدام العنف في التغيير السياسي، واللجوء فقط إلى الخيارات السلميّة، واعتماد آليات وأدوات مؤسسيّة لإدارة الصراع والاختلاف في المُجتمع)**، ويكون هذا المبدأ بمثابة

(عهد وعقد وميثاق) بين كل القوى والفصائل والأحزاب والتيارات المُكوّنة للمجتمع.

لذلك ففي كل المُجتمعات الديمقراطية ثمة **(دستور)** يمثّل المرجعيّة العليا المعنيّة ببلورة النظام العام للدولة، وتتفرّع من هذا الدستور جميع القوانين واللوائح والتشريعات المُنظِّمة للحراك السياسي والاجتماعي والثقافي.

فكيف يُصنع الدستور؟ ومن يُحدد مضامينه؟

من بداهة علم النُظم السياسية أنه لا توجد عناصر فكرية ثابتة ومُحددة يجب أن يشملها أي دستور، بل إن **(الدستور)** لا يعدو أن يُمثِّل **(طبيعة القوانين والأنظمة التي تضعها الأمة وترتضيها، لتصبح مرجعية عليا وسقفاً تشريعياً لا يمكن تجاوزه حتى من نوّاب الأمة وممثليها)**. لذا يتشكل أي **(دستور)** بحسب المعطيات الثقافية والدينية والاجتماعية لكل بلد.

فلو اتفقت غالبية الشعب على أن تضع دستوراً متوافقاً مع الشريعة الإسلاميّة، وينص هذا الدستور على **(عدم السماح بقيام أحزاب على أساس علماني)** و **(عدم اعتماد أي قوانين تُخالف ثوابت الشريعة وقطعيّاتها)**. عندئذ يحق للسلطة ـ المُنتخبة شعبيّاً ـ منع قيام أحزاب على أساس عِلماني، وعدم السماح باعتماد أي قوانين أو أنظمة تنطوي على مُخالفة للشريعة.

ولكن . . أليس للشعب الحق في تغيير الدستور؟

بِلا شك أن لكل شعب الحق في القيام بتغيير دستوري وفق ما يرى أنه أفضل. ولكن بتتبّع بسيط لغالب الأنظمة

الديمقراطية الموجودة، سنجد في تلك الأنظمة تشريعات تنطوي على مبدأ (**تعقيد إجراءات تغيير الدستور**).

لماذا؟

لأن الدستور يمثل سقفاً أعلى للتشريعات، وتغييره يعني فتح الباب على مصراعيه لتغيير عدد كبير من الأنظمة والقوانين، وهو أمر سيُحدِث خللاً هائلاً في البنية التشريعيّة للدولة، بسبب عدم الاستقرار في النظام التشريعي. وحتى لا يكون التغيير الدستوري مُتاحاً لكل فئة من الشعب بمجرد امتلاكها لأغلبيّة برلمانية بسيطة، ولكي يُقلل من تأثير لوبيّات المال والإعلام على قرار الناس.

لذا فإن قرار التغيير الدستوري ـ ولو كان تغييراً بسيطاً في مادة دستورية واحدة ـ ينطوي في كثير من الأنظمة الديمقراطية على إجراءات قانونية مُعقّدة. مثل أن يحصل هذا التغيير ابتداءً على موافقة أغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع البرلمان المُنتخب. . ثم وجوب حصوله على موافقة (المجلس الدستوري) ـ وهو مجلس مُنتخب، وأعضاؤه عادة من الفُقهاء الدستوريين. وفي الدولة الإسلامية سيكونون حتماً من الفقهاء في الشريعة والقانون بحسب الاشتراطات الموضوعية المطلوبة في التأهيل اللازم للمرشحين لهذا المنصب. المهم أن يكون هذا المجلس منتخباً (سواء من الشعب أو من البرلمان)، لا مُعيّناً كما في مجلسي (صيانة الدستور) و(تشخيص مصلحة النظام) الإيرانيين ـ . . وبعد حصوله على موافقة المجلس الدستوري، يُطرح هذا التغيير

الدستوري على الاستفتاء الشعبي. وفي هكذا استفتاءات لا يجب أن تكون الموافقة بالأغلبية البسيطة، بل إن بعض الأنظمة تشترط الحصول على أغلبيّة ساحقة قبل إجراء أي تغيير دستوري.

وفي تجربة إقرار الدستور العراقي عام 2005م حين طُرح هذا الدستور على التصويت الشعبي ـ بعد تجاوزه لكل المراحل القانونية السابقة ـ كان يحق لأغلبيّة الثلثين في ثلاث مُحافظات فقط ـ من ثماني عشرة محافظة في العراق ـ رفض هذا الدستور. أي أن نظامهم أعطى الحق لنسبة سكانية مقدارها 12% من التعداد العام للسكان لرفض إجراء أي تغيير دستوري.

والطُرق السابقة طبعاً لا تُعد أنظمة حصريّة لآليات تغيير الدستور. . بل يحق لكل أمة أن تضع أنظمة ومعايير صارمة لتعقيد التغيير الدستوري، حتى لا يُصبح هذا التغيير سهلاً وخاضعاً لتقلبات المزاج الشعبي السريع.

وهنا يأتي سؤال . . وماذا لو اتفقت الغالبية الساحقة من الشعب على رفض الشريعة؟

طبعاً يستلزم من هذا السؤال افتراض وجود مشكلة حقيقية في موقف هذا الشعب من الإسلام، حتى يكاد يُجمع هذا الشعب على رفض تطبيق الشريعة!. وهذا بلا شك افتراض أقرب للخيال، ولا يحظى بأي خانة في سلّم الاحتمالات الواقعية. . ولكن مسايرة لهذا الاحتمال الضئيل، وبافتراض إمكانية حصوله، يُطرح السؤال التالي:

في حال انفقت الغالبية الساحقة من الشعب على رفض الشريعة. ما هي الخيارات العمليّة على الأرض للمؤمنين بوجوب تطبيق الشريعة حينئذٍ؟

سيكون أمام المؤمنين بتطبيع الشريعة خياران لا ثالث لهما، هما:

الأول: استخدام العنف (الثورة / الجيش . . . .الخ) للهيمنة على السلطة، وفرض الشريعة بالقوة. . وهذا يعني تشريع مبدأ (العنف) في الوصول للسلطة، بحيث تستطيع أي فئة من الشعب بمجرد رفضها لقرار مجموع الأمة، أن تقوم باستخدام العنف للهيمنة على قرار البلد. . ولا أظن أن ثمة حاجة لإطالة الحديث عن هوية (الضحايا الدائمين) لهيمنة الأقليّات ـ بالقوة ـ على قرار الأمة. لأنهم الإسلاميون دون شك.

الثاني: الرفض الصارم لتنحية الشريعة، وعدم الاعتراف بالشرعية الدينيّة للسلطة (وإن كان ثمة تسليم بالشرعية الواقعية والسياسية على الأرض، والتعامل معها، كما يحصل لغالبية الإسلاميين في الدول الإسلامية التي تفرض حكوماتها القمعيّة تنحية الشريعة بالقوة والغلبة لا بإرادة الناس)، وسيعمل الإسلاميون حينها بكل ما أوتوا من قوة حركية وفكرية ومالية وإعلامية لتغيير الوضع القائم، ولكن من دون عنف، بل بالاكتفاء بالوسائل السلميّة المدنيّة. وذلك التزاماً بالعهد والميثاق المعقود مع غير الإسلاميين، والقاضي بعدم استخدام أي طرف للعنف والقوة في التغيير السياسي، واللجوء فقط للأساليب

المدنيّة السلميّة، وهو كما ذكرنا من مبادئ النِظام الديمقراطي.

فهل ثمة ما يمنع شرعاً من التزام الخيار الثاني؟

خاصة أن جميع الإسلاميين في الدول العربيّة والإسلاميّة (حتى أولئك الرافضين والمُحرِّمين للنظام الديمقراطي) يرفضون واقعياً استخدام العنف في التغيير، سواء تحت مبرر (الرفض المبدئي للعنف في التغيير) أو (لخشية الفتنة) أو لسواهما.

وأتساءل أيضاً . . ما الفرق بين أن يفرض (حاكم واحد) سُلطة الشريعة على الشعب ـ كما حصل طِوال التاريخ الإسلامي ـ وبين أن يُلزِم الشعب نفسه دستورياً بتطبيق الشريعة؟

الفرق بتقديري ينحصر في أن (الحاكم المُتفرِّد المُستبد) الذي لم يأتِ بالخيار الشعبي، بل أتى بالقوّة والغَلَبَة، يُمكن أن يتخذ في أي وقت قراره بتنحية الشريعة (لأنه في الأصل قرار فردي). وثمة تجارب كثيرة قام فيها الحاكم المتفرِّد المُستبد بتغيير الشريعة ورفضها. حيث يجد المتابع للتاريخ الحديث عشرات النماذج لحُكّام مسلمين معاصرين ـ بالذات في مرحلة ما بعد الاستعمار ـ وعدوا شعوبهم بتطبيق الشريعة، ثم بعد وصولهم للسُلطة بالقوّة نكثوا بوعودهم. وهناك أيضاً مِئات التجارب ـ على امتداد التاريخ الإسلامي ـ لحُكام متفرّدين نقضوا أصولاً شرعية ثابتة ومُستقرّة. وفي كل هذه التجارب لم يكن للشعوب أي قدرة أو قرار لرفض تنحية الشريعة أو رفض خرق السلطة لبعض أصولها.

لكن في ذات الوقت ليس هناك تجربة تاريخية واحدة ـ

أكرر واحدة ـ تم فيها تخيير شعب مسلم في أي بلدٍ كان ـ قديماً أو حديثاً ـ وكان اختيار هذا الشعب تنحية الشريعة.

يتجلى هنا السؤال الكبير . . باستعراض التاريخ. . من الأبعد عن قرار تطبيق الشريعة، الحاكم أم الأمة؟

لا أظن أن ثمة (مُتابع مُنصف) يختلف على أن الأمة أكثر التزاماً بخيار تطبيق الشريعة من الحُكّام المتفرّدين.

لماذا إذن لا نرهن تطبيق الشريعة بـ (قرار الأمة) بدلاً من أن نرهنه ـ كما في طوال التاريخ الإسلامي ـ بقرار حاكم متغلّب ومستبد؟!

نحن رأينا شعوباً كاملةً كانت رابضةً تحت الاستعمار السياسي والثقافي والعسكري، سواء كان استعماراً غربياً كما في الجزائر التي بقيت أزيد من 130 عاماً تحت الحكم الفرنسي. أو استعماراً شرقياً كما في الجمهوريات الإسلامية الآسيوية التي رزحت أكثر من 180 عاماً تحت الحكم القيصري الروسي ثم البلشفي السوفييتي. . وكل هذه الشعوب اختارت الإسلام بمجرد أن صار القرار بيدها بعد زوال الحكم العسكري الاستعماري عنها. وإن تم ـ وبكل أسف ـ اغتصاب قرار هذه الشعوب بالعنف والانقلاب العسكري المحلّي.

إن رفض منح قرار تطبيق الشريعة للأمة ينطوي ـ وإن دون قصد ـ على الثقة بـ رجل واحد (حاكم) أكثر من الثقة بمجموع الأمة المسلمة.

دعونا نختبر (الخيارات العمليّة المُتاحة حالياً) لتعامل

التيارات السلفيّة مع الأنظمة القمعيّة الرافضة للشريعة في العالم الإسلامي.

ما هي خيارات العمل على الأرض ـ وهنا أقصد الإجراء العملي لا الحكم الشرعي ـ عند السلفيين إذا ما قام (حاكم متفرّد ومتغلّب) بنقض أصول شرعية ثابتة أو قام بتغيير الشريعة؟

الخيارات العمليّة برأيي لا تتجاوز أمرين:

الأول: البقاء والخضوع عملياً لهذا الحاكم (وإن اعتُبر حاكماً غير شرعي) تحت مبرر خشية الفتنة وخطورة الخروج. والاكتفاء إما بالنصيحة السرية فقط، أو بالإنكار العلني.

الثاني: هو خيار الخروج المسلّح مع كل ما يحمله من دمار وفوضى ودماء، والتجارب الدامية للجماعات الجهادية معروفة للجميع. لذا ترفض الغالبية الساحقة انتهاج هذا المسلك.

قد يقول البعض: **أنت تريد أن تمنح الشعب حق رفض الشريعة؟!**

وأقول أنني لا أمنح أحداً ـ أياً كان ـ حق رفض تطبيق الشريعة. ولكن يجب أن أفرِّق بين (الحق الشرعي) الذي لا يملك المُسلم تجاهه إلا التسليم. وبين (حق تطبيق وحِماية الشريعة) الذي يقف المُسلم فيه بين خيارين: إما أن يكون هذا الحق عملياً بيد (الأمة) أو بيد (حاكم فرد). وفي هكذا حال، سأختار دون شك أن يكون هذا الحق بيد الأمة، لأنها الأقدر على حفظ الشريعة وصونها ومنع السلطة من الانحراف عنها.

لذا أعتقد أننا حين نسمع تلك الجملة التي تُكرر كثيراً:

(في الديمقراطية الحُكم للشعب، وفي الإسلام الحُكم للشريعة)

سنكتشف ـ برأيي ـ أن تركيبة السؤال خاطئة. لأن المرجعية في المجتمع المسلم هي دوماً للشريعة. لكن تطبيق الشريعة كان يُسند في التاريخ الإسلامي إلى (حاكم فرد متغلّب). وكان هذا الحاكم ينحرف كثيراً عن أصول الشريعة، ولم يكن النظام السياسي التقليدي ينطوي على أية آليات أو طرق عمليّة وسلميّة تمنع هذا الحاكم من الانحراف عن الشريعة.

أما في النظام الديمقراطي. فيُسند تطبيق الشريعة إلى (الأمة) التي هي أقدر على صونها وحمايتها من انحراف الحُكّام. وإذا ما انحرفت الأمة واختارت عدم تطبيق الشريعة ـ وهذا لم يحدث تاريخياً ولا لمرة واحدة ـ فهذا لا يعني أن الشعب بات هو المرجعية. بل تبقى الشريعة هي المرجعية الدائمة للمُسلم، وإن انحرفت الغالبية الساحقة من الشعب عنها، وإن انحرفت السُلطة المنتخبة عنها.

لذا فإن السؤال الصحيح يغدو:

(بمن نأتمن ولمن نعهد بواجب القيام بتطبيق الشريعة.. للحاكم الفرد، أم لمجموع الأمة؟).

وهذا يذِّكرنا بما رواه الطبري عن عليّ رضي الله عنه حين قال له الخوارج: (أتراه عدلاً تحكيم الرجال في الدماء؟) فأجابهم عليّ: (**إنا لسنا حكمنا الرجال، إنما حكمنا القرآن، وهذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق، إنما يتكلم به الرجال**).

وكذا ما ورد عن رسول الله في صحيح مسلمٍ من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي، أن النبي عليه الصلاة والسلام كان إذا أرسل سرية أو جيشاً أوصى أميره بوصايا، وكان منها قوله: **(وإذا حاصرت أهل حصنٍ، فأرادوك أن تُنزلهم على حُكم الله، فلا تُنزلهم على حُكم الله. ولكن أنزلهم على حُكمك. فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا)**.

وهذا يشير دون مواربة إلى أن الشريعة و(حكم الله) ليس أمراً قابلاً للتطبيق بمُفرده وبمعزل عن (أداة التطبيق) التي قد تكون بـ (إرادة رجلٍ وفهمه) أو بـ (بإرادة الأمة وفهمها). . لذا فالمُقارنة لا تنسجم إطلاقاً حين تكون بين **(حكم الشريعة / وحكم الشعب)**، لأنها مقارنة بين جنسين مُختلفين. . بل يجب أن تكون المقارنة من جهة بين **(حكم الشريعة / وحكم القوانين الوضعيّة)**. ومن جهة أخرى بين الموكَل إليهم واجب حماية الشريعة وتطبيقها وهم إما **(الحاكم الفرد/ أو مجموع الأمة)**.

وإذا ما اعتمدنا ـ جدلاً ـ ذات الطريقة في عقد المُقارنات غير المُتجانسة، سنصل حتماً إلى نتائج غريبة، يمكن أن تساعدنا كي نفهم طبيعة المُشكلة في عقد هكذا مُقارنات.

لنتذكر المقولة السابقة التي تتحدث عن أن الحكم في المجتمع إما أن يكون (لله أو للشعب). ولنحاول ذكر مرادفات شبيهة من مثل: (السيادة لله أو السيادة للشعب)، (القرار لله أو القرار للشعب)، (المُلك لله أو المُلك للشعب)، ليظهر لنا كثافة التضليل المكتنز في هكذا مُقارنات، حين نجد أنه طوال التاريخ

الإسلامي لم يكن المُلك ولا السيادة ولا القرار إلا للحاكم المتفرِّد الذي لا مُبدِّل لحكمه ولا راد لقوله.. فلماذا نوضع اليوم أمام مقارنات جائرة تهدف إلى عزل الأمة عن اتخاذ القرار، وترك مصائر الناس بين يدي الحاكم المُستبد؟!

المقارنة الحقيقية هي بين (الحُكم للفرد أو الحكم للأمة)، (القرار للفرد أو القرار للأمة)، (السيادة للفرد أو السيادة للأمة). ومنه ينبثق السؤال المُهم: (لمن نعهد بواجب القيام بتطبيق الشريعة.. للحاكم الفرد، أم لمجموع الأمة؟).

وثمة نصوص شرعيّة مُتعددة تُشير إلى أن الحق يكمن مع جماعة المسلمين، كما ورد في السُنن بطرق متعددة، وصححه الألباني في تحقيقه لكتاب العز بن عبدالسلام (بداية السول في تفضيل الرسول) قوله صلى الله عليه وسلم: **(لا تُجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة)**، وفي رواية أخرى: **(إن أمتي لا تُجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم، يعني الحق وأهله)**. وكذا في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: **(عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة)**. والأدلة في هذا المعنى كثيرة.

لذلك فإن ابن تيمية في معارج الوصول بمجموعة الرسائل الكبرى حين ذكر قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ **[البقرة: الآية 143]** قال: (والوسط العدل الخيار، وقد جعلهم الله شهداء

على الناس، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول. وقد ثبت في الصحيح ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: الآية 143] أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنازة فأثنوا عليها خيرا فقال وجبت وجبت ثم مر عليه بجنازة فأثنوا عليها شرا فقال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة أثنيتم عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة، وهذه الجنازة أثنيتم عليها شراً فقلت وجبت لها النار أنتم شهداء الله في الأرض. فإذا كان الله قد جعلهم شهداء لم يشهدوا بباطل، فإذا شهدوا أن الله أمر بشيء فقد أمر به، وإذا شهدوا أن الله نهى عن شيء فقد نهى عنه، ولو كانوا يشهدون بباطل أو خطأ لم يكونوا شهداء الله في الأرض، بل زكاهم الله في شهادتهم كما زكى الأنبياء فيما يبلغون عنه، أنهم لا يقولون عليه إلا الحق، وكذلك الأمة لا تشهد على الله إلا بحق).

ومع ذلك، وتماشياً مع كل الفرضيّات النظريّة ـ ولو كانت مُستبعدة عمليّاً ـ. فإذا أردنا اختبار هذه الفرضيّات، وذلك بالمُقارنة بين الخيارات (النظريّة والعمليّة) المُتاحة للمؤمنين بتطبيق الشريعة في حال انحرف كِلا النِظامين (النظام الفردي الاستبدادي، والنظام الديمقراطي) عن تطبيقها. فسنطرح السؤالين التاليين:

السؤال الأول: إذا انحرف (الحاكم المتفرّد) عن تطبيق الشريعة. . ماذا يجب على المسلم الداعي لتطبيق الشريعة؟

يجب عليه **أولاً**: أن يعتبر ـ نظرياً ـ أن هذا النظام لا يحظى بالشرعيّة الدينيّة. حتى وإن اعترف واقعياً بشرعيته العمليّة والسياسيّة.

ثانياً: أن يحاول تغييره وفق ما هو مُتاح، فبعضهم يكتفي بالنصيحة السريّة، والبعض الآخر يدعو إلى الإنكار العلني ودعوة الناس، مع تقدير المصالح والمفاسد وعدم إحداث فتنة في البلد المسلم. وآخرون يقومون باستخدام العنف والثورة (الخروج المسلّح).

السؤال الثاني: إذا انحرفت الأغلبية الساحقة من الأمة (في نِظام ديمقراطي) عن تطبيق الشريعة. ماذا يجب على المسلم الداعي لتطبيق الشريعة؟

يجب عليه **أولاً**: أن يعتبر ـ نظرياً ـ أن هذا النظام لا يحظى بالشرعية الدينيّة. حتى وإن اعترف واقعياً بشرعيته العمليّة والسياسيّة.

ثانياً: أن يُحاول تغييره وفق ما هو متاح من وسائل سلميّة مُتاحة (تكوين أحزاب، جمعيات، جماعات ضغط، استخدام الإعلام المفتوح، العمل البرلماني كأقليّة، استغلال هامش الحريّة التي يكفلها الدستور لدعوة الناس بكل الوسائل) محاولاً تغيير قناعات الناس وهِدايتهم للشريعة.

أظن أننا في حال قمنا بالتركيب الصحيح لسؤال (الحُكم)، سنصل حتماً إلى الثقة باختيار (الأمة) وقرارها، لا الركون إلى سطوة الحاكم المتفرّد المُستبِد تحت مُبررات مُضللة، تتمثل في رفض ما تُطلق عليه (حُكم الشعب).

وثمة مدخل آخر للموضوع، وإن كان يحتاج إلى مزيد تفصيل. ذلك أنه في نصوص السنة النبويّة الواردة في الصِحاح والسنن، وفي ما أُثِر عن الخلفاء الراشدين، وفي ما ورد بتاريخ فتوحات العصر الإسلامي الأول، ثمة مئات النصوص والشواهد القوليّة والعمليّة التي تتحدث عن مفهوم **(دفع الجزية)** المُترتّب على البلاد التي لا تقبل بالإسلام، ولا تُريد الحرب.

ووفق هذا المفهوم الذي نجد لتطبيقاته شواهد هائلة في التاريخ الإسلامي، نرى أنه كان بمقدور الجيش الإسلامي السيطرة الكاملة (عسكرياً وسياسياً ودينيّاً) على هذه البلاد الكافرة، ولكن الواجب الشرعي يُحتِّم عليهم ابتداءً تخيير أهل هذه البلاد بين (الإسلام) أو (الجزية)، فإن أبَوّا، فالحرب والسيطرة العسكرية.

وفي حال قَبِل أهل البلاد الكافرة بدفع الجزية ـ وفي مقابلها تكون الحماية العسكرية ـ فإن الواجب الشرعي هو قبول ذلك منهم، والكف عنهم، كما ورد نصاً في صحيح مسلم: **(فسلهم الجزية. فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم)**. وهذا يعني بقاء تلك البلاد بحُكمها وديانتها ونظامها، رغم توفر (الاستطاعة) للسيطرة بالقوة وحُكم البلاد بالإسلام. مع اشتراط ـ وقد أكّد عليه بعض المؤرخين ـ منح دُعاة الإسلام حرية الدعوة للدين وسط شعوب تلك البلدان الكافرة.

ألا يُعطينا هذا التواتر القولي والفعلي إشارة إلى أن الإسلام لا يسعى إلى فرض حُكمه بالقوة على شعوبٍ غير

مُسلمة. متى ما توفرت (الحُريّة) للدعوة للإسلام بين شعوب تلك البُلدان؟ . . لأن هذا يقترب من ذات المفهوم الذي يتحدث عن عدم فرض تطبيق الشريعة بالقوة على شعبٍ اختار غير الإسلام. والاكتفاء بـ (محاولة التغيير) عبر الدعوة والتأثير والعمل السِلمي. ونحن بذلك أمام (نص قولي وعملي)، وأمام عمل الخلفاء الراشدين فيما هو خارج (جزيرة العرب). فلا يصح حينئذٍ الاعتراض على هذه الفكرة بتشقيقات فُقهاء مُتأخرين. أو بما حصل في حروب الردة التي كانت ضد الخارجين على الدولة المُسلمة (مُفارقة الجماعة)، الذين نقضوا أصول الإسلام بأمورٍ أعظمها ادعاء النبوة (مُسيلمة في بني حنيفة / سجاح في بني تميم / طليحة في بني أسد / العنسي في اليمن)، وليس أقلها الامتناع عن دفع الزكاة.

لماذا أرفع قبعتي لحزب العدالة والتنمية؟

ربما ليس ثمة حزب سياسي أثار في العقد الأخير كثيراً من الجدل والإشادة والنقد كحزب العدالة والتنمية التركي.. ذلك أن الأداء السياسي للحزب كان لافتاً ومثيراً لأطراف عديدة: (خصومه في الداخل ، حكومات عربية وغربية ، حركات إسلامية ، أحزاب علمانية ، نخب ومثقفين وسياسيين).

في الداخل الإسلامي ثار سؤال كبير عن مدى إسلامية حزب العدالة والتنمية التركي الذي ما فتئ قادته يكررون التصريح بأنه حزب علماني يميني محافظ .. ومع ذلك لا أظن أن ثمة متابعاً جيداً ومنصفاً لتاريخ ومسار الحزب وقادته إلا وسيصل إلى نتيجة واحدة مفادها: أنه حزب إسلامي صميم.. لكنه حزب مختلف.. حزب قادر على العمل بمهارة فائقة وفق مساحات الحركة المُمكنة والمتاحة ، ويقوم بحساب خطواته

جيداً قبل الإقدام على أي تحرك سياسي نوعي.

بالنسبة لي.. فأنا لا أخفي إعجابي بتجربة الحزب الرائدة والاستثنائية.. وأعتقد أنها من أكثر التجارب الإسلامية تقدماً ورقياً. حيث استطاع هذا الحزب تجاوز الأطر التقليدية لحركة الإخوان المسلمين وترهلها الفكري والتنظيمي، وصار أكثر انفتاحاً ومرونة وفهماً لتعقيدات الشأن السياسي، وأكثر قدرة على اقتناص الفرص لتحقيق أفضل نتائج ممكنة.. لذلك أعتقد أن أفضل ما يُمكن أن نصف به هذا الحزب ـ إضافة إلى حركات إسلامية أخرى في العالم العربي هي أقل حضوراً على الأرض ـ بأنه يمثل اليوم أحد أنجح تجارب (حركات ما بعد الإخوان).

في السطور التالية سأحاول أن أحكي بإيجاز شديد شيئاً من الأسباب التي تدعوني للإشادة بتجربة هذا الحزب.

في الوسط السياسي التركي لا يُسمح لأي حزب بالعمل السياسي إلا حين يكون ملتزماً بقواعد سياسية وفكرية محددة، على رأسها أن يعلن الحزب (علمانيته) واحترامه لأسس الدولة الكمالية.. لذلك كان أمام حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في العام 2001م خياران اثنان. إما أن يقبل بالتخلي عن صفة (الإسلامية) بحيث يُعلن أنه حزب علماني، وعندئذٍ يستطيع المشاركة في الحياة السياسية. أو أن يُصِرّ الحزب على إظهار هويته الإسلامية، وعندئذٍ سيبقى أعضاء الحزب ـ الذي لن يُسمح له بالتأسيس ـ مجرد متفرجين على المشهد السياسي، دون المشاركة فيه.

أي أن الحزب كان بين (خيار واقعي ضاغط) و (خيار

مبدئي).. فإذا اختار الحزب الانخراط في (الخيار الواقعي) وذلك عبر تقديم بعض التنازلات المبدئية التي منها تنازله عن صفة الإسلامية، وما يتبع ذلك من تغييرات في برنامج الحزب، عندها سيكون باستطاعته أن يُشارك في الحياة السياسية ويحقق نتائج فعلية على الأرض، وسيسعى عملياً للتخفيف من غلواء العلمانية التركية وتوسيع هامش الحريات الدينية في المجتمع التركي.. وفي حال اختار الحزب التمسك بـ (الخيار المبدئي) فإن غاية ما سيكون قد حققه هو (براءة ذمة)، ومن ثم الخروج من الملعب السياسي والاكتفاء بالجلوس على مقاعد المشاهدين الذين لا يملكون أدنى قدرة على تحقيق شيء من النجاحات على الأرض. وذلك بسبب ما ذكرته اشتراط النظام التركي إقرار كل الأحزاب السياسية بعلمانيتها.

ولأن حزب العدالة والتنمية يُدرك أنه يخوض لعبة سياسية، وأنه ليس جمعية حقوقية أو مؤسسة دعوية، لذلك هو مسؤول عن (تحقيق نتائج) أكثر مما هو معني بـ (الصدع بالحق) ومن ثم الجلوس خارج الملعب السياسي، قرر الحزب أن ينخرط في اللعبة السياسية وفق شروطها الصعبة.

وفي الشريعة ثمة أدلة عديدة على مسألة العمل تحت لافتة (الاضطرار) ، وبهدف تحقيق نتائج واقعية على الأرض.. ففي صلح الحديبية عمل الرسول عليه الصلاة والسلام بمرونة سياسية تهتم بالنتائج أكثر من اهتمامها بمبدئية اللحظة. فرضي بما اعتبره بعض الصحابة (تنازلاً) و(دنيّة في الدين) حين قرر عليه الصلاة والسلام العودة عن الحج في ذلك العام، وحين قَبِل بأن يُكتب اسمه المجرد في وثيقة الاتفاق متنازلاً عن صفة النبوة والرسالة.

وكل ذلك من أجل مصلحة أكبر، هي تحقيق هدنة تساعد المسلمين على نشر الإسلام في أرجاء الجزيرة العربية دون الانشغال بقتال قريش. وهو ما تحقق فعلاً، حيث تجاوزت أعداد من أسلم بعد الحديبية أضعاف الذين أسلموا قبله. وحين خرقت قريش الهدنة بعد ذلك بعام، كانت دولة المسلمين هي الأقوى في الجزيرة العربية دون منازع. وهو ما مهّد لفتح مكة.

ولنا أيضاً أن نتأمل في قصة الصحابي الجليل عمّار بن ياسر.. حين رخّص له الرسول عليه الصلاة والسلام أن (يُعلن الكفر) تحت سطوة التعذيب، ثم نزل قوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) ليؤكد هذا المعنى.. فلنا عندئذٍ أن نتساءل: ما المكسب الذي سيلقاه عمار بن ياسر من إعلانه الكفر ومن شتم الرسول؟.. الجواب: حماية جسده من التعذيب.

فإذا جاز لمسلم أن (يُعلِن الكفر) وأن (يشتم الرسول) تحت سطوة الضرورة ومن أجل حماية شأن شخصي (جسد).. أفلا يجوز لحزب إسلامي - تحت سطوة الضرورة أيضاً - أن يُعلن أنه (علماني) من أجل حماية مصالح (أمة) وتوسيع مساحة التزامها الديني!. وهذا ما يُسميه الأصوليون قياس الأولى.

طبعاً الأدلة من نصوص الوحيين في هذا السياق عديدة. لكن ليس هذا مكان استعراضها.

حزب العدالة والتنمية دخل الحياة السياسية في العام 2001م.. وشارك في الانتخابات النيابية التي جرت بتركيا عام 2002م.. واستطاع الحزب بسبب الخبرة السياسية لقادته واستثماره للنجاحات السابقة لبعضهم في إدارة بعض المواقع - كنجاح أردوغان في إدارة بلدية اسطنبول - أن يحقق نجاحاً كبيراً

في الانتخابات ، حيث حصل على نسبة 32% من الأصوات ، وبسبب نظام العتبة ـ الذي يُسقط حق أي حزب في دخول البرلمان ما لم يحصل على 10% فأكثر من المقاعد النيابية ـ استطاع الحزب أن يحصل على 64% من عدد مقاعد البرلمان.

ومع كل هذا النجاح الكبير الذي حققه الحزب، إلا أنه لم تأخذه نشوة الانتصار، بل استطاع أن يتعامل بذكاء وواقعية مُبهرة أمام تعقيدات السياسة التركية، فهو يدرك تماماً أنه مازال محل توجس وقلق من مؤسسة الجيش التي قامت قبلاً بعدة انقلابات سياسية على حكوماتٍ سابقة حين تجاوزت الأحزاب الحاكمة الإطار الذي يرتضيه الجيش.. لذلك قرر الحزب أنه في مرحلته الأولى لن يُقدِم على أي خطوات في مسار (الحريات الدينية وتخفيف غلواء التطرف العلماني)، لأن ذلك سيُشكل استفزازاً كبيراً لمؤسسة الجيش، ويمكن أن ينتج عنه انقلاب عسكري، أو إقصاء دستوري من الحياة السياسية.. لهذا فَهِمَ الحزب أن الوقت مبكر جداً للإقدام على هكذا خطوات حساسة.

لذلك قرر الحزب أنه خلال فترته النيابية الأولى يجب عليه أن يعمل على مسارين اثنين لا ثالث لهما:

الأول: كسب ثقة الشارع التركي وتوسيع شعبية الحزب وسط الجماهير.

والثاني: تحجيم صلاحيات الجيش وتقليل مساحة تدخلاته بالسياسة.

ولتحقيق نتائج جيدة في هذين المسارين، أدرك الحزب

أن ليس ثمة مدخل لتحقيق المسار الأول (زيادة شعبيته في الشارع التركي) أفضل من (الاقتصاد) والعمل على تحسين الوضع المالي، ورفع متوسط دخل المواطن التركي.. وأنه ليس ثمة مدخل لتحقيق المسار الثاني (تحجيم الدور السياسي للجيش) أفضل من السعي للانضمام للاتحاد الأوروبي الذي من أهم شروط الانضمام إليه ألا يتدخل الجيش في الحياة السياسية.

في المسار الأول عمِل حزب العدالة والتنمية بدأب على تطوير المنظومة الاقتصادية في تركيا، وإيقاف شبكة الفساد التي نخرت الاقتصاد التركي لعقود طويلة. واستطاع خلال أربعة أعوام فقط أن يُخرج تركيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة، أن يُحقق نمواً اقتصادياً استثنائياً مقداره 7% بعد أن كان الاقتصاد التركي متوقفاً عن النمو لسنين طويلة. واستطاع الحزب أن يرفع متوسط دخل الفرد التركي من 2300 دولار في العام 2002م إلى 5500 دولار في العام 2006م ـ أي أكثر من الضِعف ـ، وأن يُخفّض التضخم الذي نخر الاقتصاد التركي وأثقل كاهل المواطن من 30% إلى 9% فقط. واستطاع أن يرفع المعدل السنوي للاستثمارات المالية الأجنبية في تركيا من أربعة مليارات سنوياً إلى أكثر من خمسة وعشرين مليار دولار سنوياً.

هذا النجاح الاقتصادي والسياسي المُبهر رفع من شعبية الحزب خلال أربعة أعوام لتزداد بنسبة 50% عمّا كانت عليه في العام 2002م (من 32% إلى 48%)، رغم أن الوسط السياسي التركي معروف بعمق الإيديولوجيا، وشدة الولاء الحزبي الذي

يحد بدوره من قدرة أي حزب على الامتداد الجماهيري بهذا الشكل الكبير.

وفي المسار الثاني استطاع الحزب ـ ولأول مرة في التاريخ السياسي التركي ـ أن يحقق تقدماً ملحوظاً على مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث استطاع الحزب أن ينتزع موافقة الاتحاد على تحديد جدول زمني لمفاوضات الانضمام، وكان هذا الأمر مطلباً مُلحاً أخفقت في تحقيقه كل الحكومات التركية السابقة.. وبسبب هذا التقدم تضاءل نفوذ الجيش السياسي، وأصبح أكثر حرجاً في تدخلاته بالشأن العام، فضلاً عن استعداده للقيام بانقلاب عسكري على حكومة مُنتخبة. لأنه في حال فعل الجيش ذلك وأقدم مثلاً على انقلاب عسكري، فهذا يعني أنه هو المُتسبب الوحيد في إحباط الحُلُم التاريخي لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر لا يطيق الجيش أن يتحمل تبعاته.

وبعد أن حقق الحزب هذا التقدم المُبهر على هذين المسارين، واستطاع أن يحقق انتصاراً كاسحاً في انتخابات عام 2007م، وشكل إثر هذه الانتخابات الحكومة بمُفرده ودون تحالفات حزبية، قرر أولاً أي يسير على ذات المسارين (تحسين الاقتصاد لكسب الشعبية.. والتقدم على مسار الاتحاد الأوروبي لتحجيم دور الجيش).

ولأن الحزب أدرك أنه الآن في وضع أفضل مما كان عليه في العام 2002م، وأن إقصاءه عن الحياة السياسية لن يكون

خياراً سهلاً. قرر حزب العدالة والتنمية أن يفتح في عمله السياسي مساراً ثالثاً هو في غاية الحساسية، لأنه مرتبط بمواجهة مباشرة مع الجيش ومع القوى والأحزاب العلمانية المُتشددة، وهو موضوع (إصلاح النظام السياسي التركي).

بعد قرار الحزب بالإقدام على خطوات أكثر جرأة في حراكه السياسي ، دخل أولاً بمواجهة شرسة وحساسة جداً مع مؤسسة الجيش ومع القوى العلمانية في موضوع انتخاب الرجل الثاني في العدالة والتنمية (عبدالله غول) لموقع رئاسة الجمهورية. وذلك لأن موقع الرئاسة يمتلك صلاحيات دستورية كبرى، على رأسها تعيين قادة الجيش وقُضاة المحكمة الدستورية. لذا رفض الجيش بصرامة تعيين عبدالله غول، وكان من أسباب الرفض التي أعلنها الجيش . إضافة إلى الخشية من هيمنة حزب العدالة والتنمية على المشهد السياسي التركي . هو رفضه لرمزية وصول سيدة محجبة هي زوجة عبدالله غول لتكون السيدة الأولى لتركيا، وهي سابقة في الحياة السياسية التركية.. ومع كل هذا الرفض، إلا أن الحزب أدار معركته الشرسة بكثير من المهارة والحِرَفيّة، واستطاع بعد جهود وتكتيكات وتحالفات أن ينتصر بها، وأوصل عبدالله غول إلى سدة الرئاسة التي كانت دوماً حجر عثرة أمام أي مشروعات تطويرية للحزب.

ثم دخل الحزب في مواجهة ثانية مع مؤسسة الجيش والقوى العلمانية حول موضوع وجوب تعديل الدستور، وقد رفع الحزب في هذه المعركة شعاراً ذكياً هو (مزيد من الحريات

للشعب التركي)، وتحت شعار الحريات سيضمن الحزب مزيداً من الحريات الدينية التي كانت مرفوضة سابقاً.. لأن الدستور الذي كان معمولاً به حتى تاريخ هذه المعركة السياسية هو الدستور الذي وضعه الجيش بعد انقلابه على حكومة التركية عام 1980م، حيث حكم قائد الانقلاب كنعان ايفرين كرئيس للبلاد لمدة سبعة أعوام، وصاغ دستوراً يمنح صلاحيات واسعة للجيش، ويقمع كثيراً من الحريات الدينية والسياسية.. واستطاع حزب العدالة والتنمية بعد معركة سياسية شرسة أيضاً أن ينجح في تعديل كثير من مواد الدستور لتسمح بمزيد من الحريات ـ وعلى رأسها الحريات الدينية ـ للشعب التركي.

ثم دخل الحزب في معركة سياسية ثالثة كانت هي الأكثر حساسية، وذلك لرمزيتها الشديدة، وهي معركة (الحجاب).. حيث استطاع الحزب بعد معركة سياسية كبيرة أيضاً أن يرفع كل التشريعات التي كانت تمنع النساء المُحجبات من الدخول إلى الجامعات والعمل في الدوائر الرسمية.. ولكن الجيش والقوى العلمانية أصيبا بتوتر شديد جراء ذلك، وقررا الرفض العملي لتطبيق القرار رغم إقراره في البرلمان، وبدأت جولة لتصعيد الموقف تجاه الحزب، وذلك عن طريق رفع لائحة اتهام إلى المحكمة الدستورية العليا تتهم حزب العدالة والتنمية بأنه ينوي إقامة حكومة دينية، إضافة إلى تُهم أخرى عديدة (لائحة الاتهام كانت تتجاوز السبعمائة صفحة!!). وكان حزب العدالة قلقاً من المحكمة الدستورية التي كان جميع قضاتها من المُعينين قبل

وصول عبدالله غول إلى الرئاسة ـ لأن الرئيس هو من يوقع مراسيم تعيين قضاة المحكمة الدستورية ـ وغالبية هؤلاء القضاة من المحسوبين على العلمانية المتشددة.. لكن الحزب الذي كان مُهدداً بالحلّ من قِبَل المحكمة الدستورية، استطاع أن يُقدم بعض التنازلات والتسويات، وأفلت من قرار الحل الذي كان سيشكل ضربة كبيرة له.

كل هذه المعارك السياسية التي أدارها الحزب، كان يقتحمها وهو يعرف تماماً (هامش المُمكن والمُتاح)، ويُدرك أبعاد المعركة وطبيعتها مقارنة بتوازنات المشهد السياسي المحلي والدولي، وبمدى امتداده الكبير في الشارع التركي، وبمدى علاقاته الجيدة بالحكومات الغربية، وكلها عوامل تزيد من قوته وثِقله في الوسط السياسي.. ولكنه يدرك أيضاً واقعية المشهد السياسي التركي الذي مازال اللاعب الرئيس فيه هو الجيش، ومازالت العلمانية فيه خطاً أحمر لا يمكن الاقتراب منه.

ولأن قيادة الحزب تعرف تماماً "هامش المُمكن"، اتخذ قائد الحزب رجب طيب أردوغان مواقف مُشرّفة وهجومية تجاه إسرائيل في حربها الأخيرة على قطاع غزة.. وكان في مواقفه تلك يتصرف بذكاء واضح، حيث كان يوجّه أشد النقد لإسرائيل، لكن في ذات الوقت يتعمد أن يحمل هذا النقد بعض الإثارة للنرجسية التركية، فيقول مثلاً: كيف تجرؤ إسرائيل على ضرب قطاع غزة وكانت قبل ذلك قد وافقت على الوساطة التركية؟!، يجب أن تتعامل إسرائيل مع تركيا على أنها دولة

عظمى.. وقال مرة: نحن أحفاد العثمانيين الذين أداروا العالم، لا نقبل أن تتعامل معنا إسرائيل بهذا الشكل.. إضافة إلى تصريحاته العديدة التي انتقد فيها إسرائيل بشدة دون أن يثير حفيظة الجيش التركي، لكونه ضرب على وتر (النرجسية الطورانية) وعظمة الدولة التركية.

وكان من آخر الخطوات الجريئة لأردوغان في هذا السياق، قراره بمنع إسرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية التي كانت مُعدة سلفاً بين تركيا وإسرائيل وأمريكا وإيطاليا إضافة لدول أخرى من حلف الناتو فوق الأراضي التركية.. وهو ما سبب غضباً أمريكياً وإيطالياً ـ فضلاً عن الغضب الإسرائيلي ـ تجاه هذا القرار.. فهددا بانسحابهما من هذه المناورات وإلغائها إذا لم تتراجع تركيا عن قرارها.. ولم يتراجع أردوغان.. فألغيت المناورات.

واستمرت القيادة التركية تتعامل بشكل حازم وحاد مع إسرائيل ، وخاض أردوغان كثيراً من المعارك السياسية ضد الكيان الصهيوني، مثل انتقاده الشهير للرئيس الإسرائيلي من على منصة منتدى دافوس، حيث اتهم شيمون بيريز والجيش الإسرائيلي بأنهم قتلة الأطفال. إضافة لقيامه بغضب من المنصة حين رفض مدير المنتدى إتاحة المجال له لإكمال انتقاده للوحشية الإسرائيلية.. ومثل إصراره على مشاركة حركة حماس في المؤتمر الذي حصل في أوروبا لمحاولة حل مشكلة الحرب على قطاع غزة ، حتى أن أردوغان قال: إذا لم تحضر حماس،

فسنكون نحن من يُمثل حماس في المؤتمر.

وعندما سأله الصحفي والكاتب فهمي هويدي في حوار معه بأن إسرائيل كانت تخترق على الدوام الأجواء التركية.. قال أردوغان: كان ذلك قبل حكومة العدالة والتنمية.. فسأله هويدي: وماذا في حال كررت إسرائيل ذلك الآن؟.. عندها أجاب أردوغان بغضب: عندئذٍ ستجد منا رداً مزلزلاً.

أيضاً يمكن أن نذكر في هذا السياق موقف أردوغان الشُجاع والمُشرّف عندما رُشِحت الدنمارك كي تكون رئيسة لحلف الناتو لمدة عام، فوافق جميع أعضاء الحلف باستثناء تركيا التي اعترضت على رئاسة الدنمارك. والنظام الداخلي للحلف ينص على وجوب موافقة جميع الأعضاء بالإجماع. لأنها أهانت مشاعر المسلمين بالرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام. وقال أردوغان أنه لن يوافق إلا بعد أن تعتذر الدنمارك للمسلمين، بل وطلب ثمناً سياسياً آخر من الوسيط الأمريكي نظير موافقته، حيث قال له: ويجب أيضاً أن تكون زيارة الرئيس أوباما الأولى إلى العالم الإسلامي هي لتركيا.. لما في ذلك من إضافة مهمة للرصيد السياسي التركي.. وبالفعل تحقق له ما أراد.

أيضاً يلحظ المتابع أن في ثنايا تجربة العدالة والتنمية عموماً وأردوغان بالتحديد كثير من المواقف التربوية والوجدانية التي تستحق التقدير .. فحين سأل أحد الصحفيين أردوغان ذات مرة عن موقف نجم الدين أربكان من حزب العدالة والتنمية حيث

اتهمهم بالعمالة والخيانة وأطلق عليهم عدة أوصاف عنيفة، ثم قال الصحفي في ختام سؤاله: فكان أن قمتم أنتم أيضاً ـ أي حزب العدالة والتنمية ـ بانتقاد أربكان.. عند ذلك يروي الصحفي أنه في هذه اللحظة احمر وجه أردوغان، وقال بلغة يشوبها الغضب والحزن: نحن لا يمكن أن ننتقد أستاذنا.. أربكان أستاذنا وله الحق في أن يقول عنا ما يشاء.. ونحن لا يمكن أن نرد عليه.. فليس من تربيتنا أن نُسيء إلى مُعلمينا.. بل أنا أحاول الاطمئنان على صحته دوماً وأتصل عليه بشكل شهري.

أيضاً القصة الشهيرة التي حصلت بين أردوغان وعبدالله غول.. ففي بداية تأسيس الحزب ومشاركته في الانتخابات النيابية الأولى ، كان رجب طيب أردوغان ممنوعاً من العمل السياسي بموجب أمر قضائي لمدة خمسة أعوام، لا تنتهي إلا في أواخر 2003م.. لذلك قاد عبدالله غول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، وبعد فوز الحزب صار عبدالله غول رئيساً للوزراء.

وبعد حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية برلمانية استطاع البرلمان أن يرفع الحظر السياسي عن رجب طيب أردوغان.. وعندها واجه الصحفيون عبدالله غول وسألوه: أنت المؤسس الحقيقي للحزب ، وصاحب تاريخ سياسي طويل ، ولكن ماذا لو دخل أردوغان إلى البرلمان بانتخابات فرعية، فمن سيُصبح رئيساً للوزراء؟ عند ذلك أجاب عبدالله غول بسرعة تثير الإعجاب: بكل بساطة سأتراجع خطوة إلى الوراء.. أردوغان هو رئيس الوزراء.

وبعد هذه الحادثة بخمسة أعوام، وبعد الانتخابات النيابية الثانية عندما حل موعد الاستحقاق الرئاسي، قرر حزب العدالة والتنمية ترشيح عبدالله غول رئيساً للدولة، ولكن الجيش والقوى العلمانية رفضت بشدة، خاصة أن زوجة عبدالله غول كانت محجبة، وهذا يعني أن تكون السيدة الأولى في تركيا مُحجبة، وهو أمر لم يحصل منذ تأسيس الجمهورية عام 1924م.

ولكن الحزب دخل في مواجهة مع الجيش والقوى العلمانية، ووصل الأمر إلى حد أن القوى الرافضة وافقت على أن يكون رئيس الدولة من أعضاء حزب العدالة والتنمية، ولكنها وضعت فيتو على اسم عبدالله غول تحديداً، وقالوا للحزب: اختاروا أي شخص آخر غيره.. ولكن أردوغان قرر الوفاء لرفيق النضال الذي تراجع له عن رئاسة الوزراء دون تردد، رامياً ببراغماتيته المعتادة في سلة المهملات، غير عابئ بتهديدات العسكر وتوحش القوى العلمانية.. لذلك قال أردوغان بحزم: لن يكون الرئيس القادم سوى عبدالله غول.. وبالفعل، تحقق له ما أراد.. ووصل غول إلى سدة الرساسة.. غول الاقتصادي النظيف، والسياسي المتمرس، استطاع الوقوف على قمة هرم الجمهورية التركية، وتحت قدميه تلظت كل القوى العلمانية من الغيظ والحنق وهي ترمق هذا الإنجاز المبهر لأبناء الحركة الإسلامية النجباء، دون أن تسعفها الحيلة والقوة لوأد هكذا نجاح.

وبعد التقدّم الاقتصادي الكبير الذي حققه الحزب في الفترة ما بين 2002م و2006م.. وبعد فوزه في الانتخابات بنسبة

48% .. أعلن أردوغان عن حزمة من الطموحات الاقتصادية التي ينوي الحزب تحقيقها في السنوات الأربع القادمة. فقال أنهم سيعملون على رفع متوسط دخل الفرد من 500، 5 دولار إلى 000، 10 دولار، وهي قفزة كانت أكثر من طموحة.. لكن العالم أجمع . ومن ضِمنه تركيا . تعرض لكارثة اقتصادية كبيرة في العام 2007م، حيث انهارت عدد من الأسواق العالمية، وتوقف النمو في كثير من كُبرَيات الدول الاقتصادية، وهو الأمر الذي جعل بعض المُراقبين الاقتصاديين يرون أنه من المُستحيل على الحكومة التركية تحقيق النمو الاقتصادي الذي وعدت به.. إلا أن المفاجأة كانت في آخر عام 2010م حين أظهرت التقارير أن متوسط دخل المواطن التركي بلغ في العام الأخير 11 ألف دولار! (وكان في 2002م يبلغ 2300 دولار فقط) .. وأن التضخّم انخفض أيضاً إلى 6% (وكان في 2002م يقارب 30%).. وأن حجم الاستثمارات الخارجية ارتفع بصورة غير مُتوقعة، حيث بلغ مُعدله السنوي أكثر من مائة مليار دولار (وكانت في 2002م تبلغ 4 مليارات فقط) .. وأن حجم التِجارة التركية التي كانت تبلغ في 2002م 250 مليار دولار، بلغت في 2010م أكثر من 800 مليار دولار .. وأن كل هذا التقدّم الاقتصادي جعل تركيا أكبر سادس اقتصاد في أوروبا، ورقم 17 على مستوى الاقتصاد العالمي.

وبعد كل هذه النجاحات الاستثنائية.. دخل أردوغان مُجدداً في لُعبة التحديات الطموحة.. حيث أعلن في مطلع العام 2011م أنهم في حال فازوا في الانتخابات البرلمانية القادمة التي ستُجرى في منتصف العام واستمرّوا في السُلطة بعد ذلك، فأنهم قد

وضعوا لأنفسهم تحدياً كبيراً يتمثل في رفع متوسط الدخل السنوي للمواطن التركي في العام 2023م إلى 000، 25 دولار!

في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الكثير الذي يمكن أن يُحكى ، ولكنني رغبت فقط في أن أشير باقتضاب إلى بعض مكامن القوة في هذه التجربة، والتي إن استمرت بهذا النجاح فستكون دون شك نموذجاً مُلهماً للحركات الإسلامية الأخرى، وتجربة إسلامية تستحق الإشادة والدراسة، لِكَون هذه التجربة تعتمد على مبدأ سياسي مهم هو (تحقيق أكبر قدر من النجاح على الأرض)، وفق حسابات المُمكن والمتاح سياسياً، ودون الإقدام على ارتكاب قفزات رعناء وغير محسوبة، قد تودي بكثير من نجاحات تلك التجربة.

بالطبع إنني حين أستعرض تجربة حزب العدالة والتنمية التركي فأنا لا أدعو لنقل تلك التجربة بحرفيتها إلى العالم العربي، لأن المناخات السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية تحوي كثيراً من مواطن الاختلاف.. ولكنني أدعو إلى استلهام ذات (العقل السياسي) الذي يعرف طبيعة المطالب الاستراتيجية وطبيعة تكتيكات المرحلة، ويُدرك متى يتقدم ومتى يتراجع، متى يُعارك ومتى يُسالم.. أنا أدعو لاستلهام هذا (الدينمو الفكري) كي يشتغل في منطقتنا ودولنا وفق ظروفها وتعقيداتها السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية.

ماذا تنقدون على الصحوة؟

أسعد بين يوم وآخر بلقاء أو مكالمة أو مراسلة من بعض الشباب الأفاضل يحملون غالباً في ثناياهم سؤالاً متكرراً مفاده:

ماذا تنقدون على الصحوة؟

وصيغة الجمع هنا تشير لي ولبعض الرفاق الذين مررنا بتجربة متشابهة، ونتقارب في كثير من الأفكار.

وأود هنا أن أنقل الإجابة عن هذا السؤال من الحيز الخاص والحوار المباشر، إلى الفضاء المفتوح.

وسأحاول الإجابة عن السؤال بإشارات سريعة ومقتضبة لتجربة مشتركة مررت بها مع بعض الأصدقاء. . أتمنى أن تكون كافية لتوضيح المقصود.

تستطيع أن تعتبرنا أبناء صميمين للحالة الإسلامية المحليّة، عشنا في كنفها، واستلهمنا كل تفاصيلها، وتنسمنا

هواء الصحوة بكل زخمه وعنفوانه في أواخر الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين.. معظمنا نشأ في ثنايا المجموعات الحركيّة السائدة في السعودية.. ومازال كثير منا يعتبر نفسه امتدادا لهذه التجربة، غير منفصلٍ عنها.

اهتم العديد منا بتحصيل العلوم الشرعية في الفقه والأصول والعقائد، إضافة إلى الاهتمام بمتابعة الوسط الفكري والسياسي المحلي والعربي.. وربما كان هناك اهتمام مكثف بمتابعة تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي والاقتراب من مخزون خبراتها الكثيف والثري..

في منتصف وأواخر تسعينيات القرن العشرين، وبعد تجاوز شوط معقول من القراءات الشرعية والثقافية، بدأت مرحلة التقييم للمسار الفكري والحركي.. وبدأت التساؤلات المشفوعة بتصورات جديدة لما يجب أن يكون عليه التيار الإسلامي المحلي.

سأحاول أن أرصد لك شيئاً من الهواجس التي كانت تجول بأذهاننا في تلك الفترة، وكان غالبنا إما دون سن العشرين أو تجاوزها بقليل.

بدأت تتشكل مجموعة من التساؤلات النقدية عن الحالة الإسلامية المحلية.

فمثلاً **في الجانب الشرعي**.. شعرنا أن ثمة تضييقاً فقهياً واضحاً في مسائل خلافية شائعة، ربما كان السائد المحلي مخالفاً فيها لرأي جمهور الفقهاء.. ورأينا في بعض التجارب

كيف جرت محاكم تفتيش لبعض من رجّح خيارات فقهية متسامحة مقارنة بالسائد. . وفي الوقت ذاته كنا نرى كيف يخيّم الصمت تجاه كل الآراء ـ وربما المزايدات ـ التي رجّحت خيارات فقهية متشددة مقارنة بالسائد. . حتى صار (خيار التشدد) دلالة صدق وورع ولا يستدعي المناقشة والرد. . أما (خيار التسامح) فهو دلالة تمييع للدين وتذويب للشريعة ومغازلة للخصوم، ويستدعي الإغلاظ في الإنكار!.

ورأينا كيف لاذ كثير من المتصدرين للشأن الشرعي بالصمت حين كان التيار الجهادي يُنظّر للتطرف، ويرفع سيفه الفكري مردداً: هل من مُبارز!. وفي الاتجاه الآخر كيف كان بعض أولئك الصامتين يشنون هجوماً كاسحاً تجاه أي اجتهاداتٍ يميل أصحابها إلى بعض الانفتاح والتسامح (القرضاوي، دبيان الدبيان، بيان التعايش . . . . الخ).

ورأينا كيف أن عدداً من المفكرين والمثقفين الذين وصمهم بعض شيوخنا بالانحراف والضلال، وأنهم (عصابة تروج لزندقة عصرية)، وأقيمت لهم مشانق (الموازين) كي تحسب مع أنفاسهم مدى صفاء منهجهم وعقيدتهم. . أن عدداً من هؤلاء هم من أكثر المثقفين المهمومين بالدفاع عن الإسلام والانتصار له والرد على خصومه، ومن متصدري المواجهة الفكرية مع مثقفي اليسار وروّاد التجديف تحت راية (البحث العلمي). . وأن كل جريرتهم أنهم لم يتبنوا الإسلام بصيغته السعودية!.

وفي الجانب الثقافي.. لمسنا حجم التبخيس لقيمة العمل الفكري والثقافي، رغم أنهما مفتاح اندماجنا مع العصر الحديث، وطريقنا لفهم الخريطة الفكرية المحيطة بنا، ومسلكنا الرئيس للمواءمة بين الشريعة والحياة.. هذا التبخيس أنتج بساطة ثقافية مُرعبة. جعلت تياراً إسلامياً عريضاً يحتفي بإنتاجات فكرية أقل ما يمكن أن يُقال عنها أنها سطحية وساذجة، كانت تردد علينا أن الفلاسفة الغربيين هم مجموعة من اليهود المهمومين بتدمير الإسلام!.. وأن الحداثة تتلخص في سطورٍ رمزيّة كتبها معتوه بعد كأس من الفودكا وأسماها قصيدة نثر!.. وأن الشيوعية مؤامرة يهودية هدفها نشر الإلحاد!.. وأن الليبرالية ديانة وثنية تسعى لنقض الإسلام!.. وأن التيارات القومية عميلة للاستعمار!.. وأن أعداءنا ـ كل أعدائنا ـ يتحالفون ضدنا لتدميرنا على الدوام. كما تحالف الاتحاد السوفييتي مع أمريكا ضدنا في الماضي!، وكما تتحالف إيران مع أمريكا اليوم!، ويتحالف حزب الله مع إسرائيل لذات السبب!.

ورأينا كيف يتم التعامل مع الظواهر النقدية الصادقة بارتياب وتشكيك قد يصل لمرحلة الاتهام بالخصومة.. مع ما تشكله الظواهر النقدية من ضرورة لكونها تمثل أهم مفاتيح التطوّر والإصلاح للمفاهيم والتصورات الفكرية والشرعية والسياسية عند أي تيار أو حركة، حتى لا تنفرط سبحة الأخطاء، وتتزايد كرة الثلج وهي تتداعى نحو قاع التشدد والانغلاق.

ورأينا كيف كانت تُثار معارك ضروس في الوسط الثقافي من أجل رواية، أو لحلقة من طاش ما طاش، أو لقضية إدارية بسيطة كقرار الدمج، أو لخبر عن هيئة الأمر بالمعروف، أو لمقال كتبه أحد مراهقي الليبرالية في إحدى صحف الدرجة الرابعة.. وفي تلك المعارك رأينا كيف يكون البغي على المُخالف، وسوء الخُلق، والفجور في الخصومة، لمجرد أن يكون الطرف الآخر ليبرالياً أو حتى إسلامياً أكثر انفتاحاً من السائد.. ولك أن تنظر إلى مقدار الكفاءة الثقافية والشرعية لمن يتصدون لمشروعات الاحتساب والإنكار في الإعلام، لتعرف أين تكمن المشكلة!.

وفي الوقت ذاته رأينا كيف تغيب القضايا الكبرى عن هذا التيار.. قضايا العدالة والحقوق والشورى وحق الأمة في الاختيار والمحاسبة والمراقبة.. وكيف أن هذا التيار بدل أن يشكل جبهة ضاغطة تطالب بالإصلاح.. شكّل جبهة متخصصة في تدبيج قصائد المديح ومدونات الثناء، وذلك ساهم دون شك في دحرجة قاطرة المجتمع إلى الوراء سنين عديدة.

ورأينا كيف يتم التعامل مع مشكلة التغريب الثقافي والأخلاقي في المجتمع عن طريق التركيز على تدبيج مقالات الشتيمة والعنف الهجائي للشرق والغرب، وبخاصة لليبراليين السعوديين الذين يطالهم أعنف النقد، في ذات الوقت الذي تُدَبّج فيه أعظم المدائح للمُلّاك الحقيقيين لتلك المؤسسات التي يديرها الليبراليون!!، وتستمر هذه الوصلات الهجائية لتستهلك

كل الجهد الذي كان يجب أن يُبذل ـ ولو بعضه ـ في بناء مؤسسات ثقافية وإعلامية كبيرة ومرنة، تستطيع المنافسة في السوق الإعلامي والثقافي المفتوح، وتهدف إلى خلق بدائل إعلامية وثقافية محافظة تستطيع أن توفر للمشاهد قدراً من المتعة والجاذبية التي كان يلقاها في المؤسسات الإعلامية الأخرى، خاصة مع توفر أهم العناصر اللازمة لإنشاء هكذا مؤسسات، وأقصد بذلك الوفرة المالية المُتاحة للتيار الإسلامي عبر الجمعيات الخيرية والعديد من التجار المُعتادين على تمويل المشروعات الدعوية. . وحتى تلك المؤسسات والقنوات المُحافظة التي تم تأسيسها بعد ذلك، كانت في غالبها ـ إن لم يكن جميعها ـ نِتَاج مُبادرات فردية ربما لاقت في بداياتها بعض الامتعاض من رموز التيار الإسلامي!.

* * *

طبعاً هذه التساؤلات لم تكن في أذهاننا بمعزلٍ عن إدراك أن تلك الأفعال لا تمثل كل التيار الإسلامي، بل تمثل بعضاً منه، ولكنه (البعض) صاحبُ الصوت المُرتفع، في مقابل البعض الآخر الذي يلوذ بصمتٍ ربما امتزج باستياءٍ مكتومٍ على طريقة أضعف الإيمان. . ولم تكن تلك التساؤلات لتجعلنا نغمط الصحوة حقها وفضلها ونشرها لعلوم الشريعة وحلقات التحفيظ، وسعيها الدؤوب لتدعيم الفضيلة والدفاع عن الأخلاق، وأذرعتها الممتدة للدعوة والعمل الخيري.

كل تلك الهواجس والتساؤلات التي تدافعت في أذهان شبابٍ صحويين لم يتجاوزوا الثالثة والعشرين من العمر، كانت مدخلاً لبعض الاستقلال الفكري، والخروج عن ثقافة التواطؤ على المجاملة والصمت تجاه أخطاء الإسلاميين تحت مبرر أنهم (ربعنا).. ورفض التعامل مع المخالفين باعتبارهم خصوماً ومتآمرين وأعداء للإسلام لمجرد اختلافهم في الأفكار أو العقائد.. والتواصل مع الإنتاج الثقافي والفكري العربي والغربي برؤية فاحصة هادئة تَمِيزُ الصواب من الخطأ، بدل أن توضع كل تلك الجهود الفكرية في سلّة المُهملات.

ومع ذلك بقي هؤلاء الشباب يشعرون دوماً أنهم أقرب للصحوة - وربما امتداد لها -.. ولكن مع إيمانٍ بأن هذا القرب الوجداني يجب ألا يرتبط بانحياز أيديولوجي صارخ تضيع في ثناياه الحقيقة.

* * *

وبعد أن رويت لك شيئاً من هواجس تلك المرحلة، لا أدري إن كان يسوغ لي أن أقوم اليوم بتصنيف هذه المجموعة على الخارطة الفكرية المحليّة.. إذا ساغ لي ذلك. فأعتقد أن هذه المجموعة بأفكارها ورؤاها هي في صميم الإطار الإسلامي، ولكن تقع على يسار الحالة الإسلامية المحلية.. أي أنها أكثر انفتاحاً من الناحية الشرعية والثقافية والسياسية من مجمل التيارات التقليدية والحركيّة المحليّة.

هي ـ كما أراها ـ مجموعة تلتزم بنصوص الوحيين، وبمرجعية الشريعة، ولا تختلف على الإطلاق في اختياراتها العقائدية مع التيار السائد.. إلا أنها تختلف عنه في بعض رؤاها الفقهية والفكرية والسياسية، وفي تعامله مع المنظومات الثقافية والسياسية الأخرى.. وهذا لا يعني أنها لا تشارك التيار السائد مثلاً في موقفه السلبي من الغرب، وفي قلقه من كثافة التغريب الاجتماعي والثقافي الذي يتعرّض له المُجتمع. ولكنها تصيغ هذا الموقف وذاك القلق بطريقة مختلفة، ربما كانت أكثر هدوءاً، وأقل صخباً، وأكثر ولوجاً في التفاصيل وقراءة للدوافع والأسباب.

وفي ختام إجابتي سأحاول أن ألخص لك شيئاً من أفكار هذه المجموعة ورؤاها، وإن كان باختصار يشوبه بعض الخلل رغبة في عدم التوسع أكثر.. هذه المجموعة تسعى لـ:

ـ بذل الجهد في القضايا الكبرى، قضايا العدالة، والحقوق، والمشاركة الشعبية في القرار السياسي، ودفع مشروعات التنمية بالاتجاه الصحيح.

ـ الانفتاح الشرعي ـ نظرياً وعملياً ـ على أقوال المذاهب والعلماء المُعتبرين، والتسامح حيال التنوّع الفقهي. حتى لا يكون المجتمع أمام خيارين اثنين، إما الأخذ بالرأي الذي ينزع إلى التشدد الفقهي، أو الانحراف عن الشريعة.

ـ الانفتاح الثقافي، وكبح جماح الاندفاع الغوغائي نحو التسفيه والتجريم والتخوين، وتعميق القراءة الواعية للمنتجات

الثقافية والفكرية والفلسفية، لنستطيع التمييز بين الخطأ والصواب، وذلك بهدف الاستفادة من الأفكار الخلّاقة سعياً لتطوير منظومتنا الثقافية كي تساهم في إيجاد حلول حقيقية لأزمات التخلف، والتعليم، والتنمية، والاستبداد، والفساد المالي والإداري، والتدهور الحضاري بوجهيه المادي والقيمي.

ـ توجيه الاهتمام ـ على مستوى المؤسسات والحركات وربما الأفراد ـ بالمشروعات العمليّة على جميع المستويات الثقافية والسياسية والإعلامية والاجتماعية والتربوية.

ـ إدراك المسار الكوني للعالم، وفهم طبيعة التحولات العولمية التي يشهدها المجتمع الدولي، وفي أي اتجاه تسير. . وعندئذٍ بدلاً من الانشغال في المُمانعة والمجابهة التي لم ولن ينتج عنها شيء، بذل الجهد في توظيف هذه التحولات وتبيئتها لتتواءم مع منظومتنا الثقافية، بل واستغلالها لتعميق قيمنا وهويتنا وترويج ثقافتنا في العالمين.

* * *

ويمكن أن ألخص لك كل تلك الهموم والتصورات والمَطالب بجملة واحدة هي: (نهضة المُجتمعات المسلمة)، أو (النهضة بشرط الإسلامية) كما يعبّر الشيخ عبدالعزيز القاسم. . لذا ليس ثمة توصيف أكثر دقة من وصف هذه المجموعة بـ(التيار الإسلامي النهضوي). . علماً أن (مركزية النهضة في الخطاب الإسلامي) هي ليست حكراً على هذه المجموعة، بل هي همٌّ

يشغل كثيراً من العاملين في الإطار الإسلامي داخل السعودية وخارجها.

وبالطبع أن النهضة المرجوة ليست فقط بوجهيها السياسي والاقتصادي، بل كذلك بوجوهها الثقافية والاجتماعية والتربوية والأخلاقية أيضاً.

أتمنى أن أكون استطعت توصيف شيءٍ من أفكار هذه المجموعة وتصوراتها وهمومها.

الفصل الثالث

حوار عن الصحوة والتنوير والإصلاح

- الصحوة تواجه كل متغير لا يروق لها بعملية انتحارية فكرية
- قررنا الا نتواطأ على الصمت تجاه اخطاء الصحوة تحت مبرر أنهم (ربعنا)
- الصحوة التي كانت ترى في اقتناء الدش (طرداً من الجنة) صار بعض دعاتها نجوم لبرامج الـ LBC
- التدين الذي يُفضله المُجتمع الدولي هو ذاك الذي يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله
- لست مثقفاً.. ولم اكن يوماً مع الإخوان المسلمين والحملة على د.الشثري ليست مجرد (توارد خواطر!)
- المشايخ اعترضوا على ظهوري في قناة المجد وأوقفوا برنامجي والسفارة الإيرانية قالت لي: أنت ممنوع من دخول إيران!
- ندمت كثيراً لأنني لم أكتب يومياتي في البوسنة والشيشان، وعشت مع رواية منيف (الآن هنا) لحظات صعبة، ووالدتي كانت تنقل لي آخر اخبار ميشيل عون وسعد الحريري.

بين يدي الحوار

هذا الحوار كان بالنسبة لي بمثابة الورطة.. فقد اتفقت مع الأستاذ الفاضل مدير تحرير (مجلة رؤية الإلكترونية) على أن يكون الحوار قصيراً وفي حدود الخمسة عشر سؤالاً، بحيث يكون نصفها عن كتاب أشواق الحرية وموضوع الديمقراطية.. لأنني بطبعي لا أميل إلى الحوارات المفتوحة التي يمكن أن تأتيك فيها أسئلة عن مؤتمر كيوتو للاحتباس الحراري، وعن الخلاف الفقهي في طلاق الثلاث، وعن مشاكل المراهقين، وحتى أسئلة من قبيل: هل تحب الشاي الساخن أم البارد؟

لكن بسبب طريقة الموقع القائمة على فتح مجال الأسئلة للقراء الأفاضل، فقد كانت تصل كل حين بضعة أسئلة على صفحة الموقع.. وكنت كلما أتممت الإجابة عنها، أفاجأ بوجود أسئلة جديدة.. فأشرع من جديد في الإجابة عنها.. وكان يدفعني للمواصلة هو حرجي من القراء الأفاضل الذين

تكرموا بوضع بعض التساؤلات، فكان لابد ذوقاً من الإجابة عنها لا تجاهلها. . هذا فضلاً عن الأسئلة التي كانت تصلني عن طريق الإيميل الشخصي، أو تلك التي أعدها الموقع مُسبقاً.

ولأنني كنت دوماً أنتقد طريقة بعض الضيوف في الحوارات الصحفية حين يتفننون في كتابة إجاباتهم على شكل برقيات دبلوماسية لا تفهم منها شيئاً ولا تحمل أي مضمون. . فكان لابد علي أن أجيب عن الأسئلة بشكل وافٍ يحترم السائل قبل أي شيء.

المهم أنني بقيت أجيب عن كل دفعة أسئلة ترد، وأظن دوماً أنها الأخيرة. . واستمر الحال على هذا الوضع حتى وصل عدد الأسئلة إلى قرابة الستين!

وبعد أن أتممت الإجابة عنها، دخلت مُجدداً إلى الموقع، ففوجئتُ بأنه تمت إضافة خمسة وعشرين سؤالاً في يوم واحد فقط! . فقمت على الفور بالاتصال بالأستاذ مدير الموقع وقلت له مازحاً: (يا أستاذي لا أريد أن أقضي بقية حياتي وأنا أجيب عن أسئلة)، ثم أضفت ضاحكاً: (عليّ أن أوفر لياقتي في الإجابة عن الأسئلة إلى مكانٍ ربما أكون فيه مضطراً للإجابة عن كل شيء). . فبادر مدير الموقع مشكوراً بإغلاق الحوار.

هذه باختصار قصة «الحوار الورطة». . الذي صار أطول بكثير مما يجب (قرابة 85 سؤالاً). . وبسبب ذلك فضلت أن يُقسم إلى قسمين، بحيث يكون أحدهما عن قضايا التنوير والصحوة والإصلاح وما شابهها. . والآخر عن بعض القضايا

الفكرية العامة وبعض الأسئلة ذات الطابع الشخصي.

وفي الختام أنا ممتنٌ لكل الأفاضل الذين تفضلوا بوضع أسئلتهم، وأتمنى أن أكون قد أجبت عنها بقدر وافٍ من الإيضاح.

نواف القديمي

الجزء الأول

س/ في البداية سنسألك على الطريقة التقليدية.. من هو نواف القديمي.. عرفنا بنفسك، وعن دراستك، وعن نسب أسرتك؟

اسمي نواف بن عبدالرحمن بن حمود القديمي.. ولدت في الرياض بتاريخ 14 يونيو 1976م.. متخرج من قسم الإعلام - شعبة صحافة.. في جامعة الملك سعود بالرياض عام 2000م.. وأسرتي ترجع إلى فرع «المقدام» من قبيلة بني خالد، وتنتشر أسر هذا الفرع في عدد من قرى سدير وثادق والمحمل والعارض بوسط نجد.

س/ ما تقييمك لأسباب تشظي وتفرق مجموعة التنويريين بعد أن أصبح بعضهم ليبرالياً ورجع البعض الآخر لمحاضن الصحوة، وهل بقي أحد ممن كانوا يصنفون تحت خيمة التنوير لم يبرح مكانه بعد؟

المشكلة أن الحديث عن «مجموعة» يستدعي الإشارة إلى أشخاص، وهو ما كنت لا أفضل الخوض فيه، إلا أن الحديث ابتداءً عن تشظي هذه المجموعة يوحي وكأن الأفكار التي كانت تدعو لها وتدافع عنها تلاشت هي الأخرى، وهذا الأمر غير صحيح. بل إننا نجد اليوم أن 80% من تلك الأفكار التي كانت

تخضع لسجال طويل في أواخر التسعينيات وفي السنوات الثلاث الأولى من بداية القرن الجيد، يتبناها اليوم عدد من الدعاة وطلبة العلم من أصحاب الحضور الجماهيري. بل إن شيخاً له حضوره الواسع والمؤثر وتاريخه الدعوي الطويل كالشيخ سلمان العودة لا تكاد تختلف آراؤه الحالية عن تلك الأفكار، إلا في شِق الإصلاح السياسي.

ومن جانب آخر، فإن عدداً من أبرز الأسماء التي كانت تُصنف في مقدمة هذه المجموعة، مازالت مؤمنة بذات الرؤى، ولم تتزحزح عن المسار العام لأفكار «الإصلاحية الإسلامية»، إلا ربما ما يدور في إطار التطور الطبيعي والهادئ للأفكار ونضجها، وفي مقدمة هذه الأسماء عبدالعزيز القاسم ود.سليمان الضحيان وعبدالعزيز الخضر ود.عبدالله الحامد وسواهم. وربما كان هؤلاء هم أبرز الأسماء التي صُنِّفت في إطار هذه المجموعة، وهم اليوم ليسوا ليبراليين، ولم يعودوا إلى محاضن الصحوة، بل لا يزالون على ذات المسار الذي بدؤوه منذ سنين عديدة.

وبمعزلٍ عن ذلك كله.. لتذهب المجموعة.. ولتبقى الأفكار.. وليتطوّر التيار الإسلامي تحت أي شعار كان.

س/ ألا تعتقد أنكم تسبحون عكس التيار، فلا الحكومة راضية عنكم بسبب نشاطكم في الإصلاح السياسي، ولا تيار الصحوة يقبلكم بسبب رؤاكم النقدية، ولا الليبراليين يرضون عنكم بسبب نقدكم الدائم لهم وإصراركم على تبني رؤية إسلامية.. لقد خسرتم الجميع، أليس كذلك؟

لا أخفيك أن أكثر نصيحة يرددها أصدقاء وناصحون تتلخص في: يجب ألا تخسروا الجميع، ما تمارسونه يجعل ظهركم مكشوفاً لأنكم لستم حلفاء لطرف.

وثمة مقولة شهيرة لأحد المثقفين السعوديين، ربما نلمس اليوم أنها شائعة ـ نظرياً أو عملياً ـ بشكل كبير في الوسط الثقافي المحلي. . وتتمثل هذه المقولة بالتالي: بحسب موازين القوى، يوجد في السعودية قوتان فقط، هما الحكومة والإسلاميون، فمن أراد أن ينتقد إحداهما فعليه أن يتكئ على الأخرى. ومن أراد أن ينتقد كلتا القوتين، فسيضيع حتماً بين الأقدام.

هذه المقولة وتلك النصيحة يتكئان على حسابات واقعية صحيحة، ولكنها حسابات سياسية ومصلحيّة محضة. . لكن المسألة الإصلاحية لم تكن يوماً مسألة (كسب أنصار وحلفاء)، بل هي قضية مبدئية وأخلاقية بامتياز، تهدف إلى دفع عجلة المجتمع ثقافياً وسياسياً باتجاه الانفتاح والتطور. . ولأنه في حال دخل الجميع في إطار التحالفات والحسابات والمصالح، فربما لن يضيع شيءٌ سوى مشروع الإصلاح.

لذا أعتقد أن على من يريد المشاركة في المسار الإصلاحي بضفتيه الثقافية والسياسية، ودون أن يكون مضطراً لمُجاملة أو تودد لطرف ما. فيجب عليه ابتداءً ألا يتوتر من النقد، بل ربما وجب عليه ألا يخاف كثيراً على سُمعته، لأنه قد يتعرض دوماً لقدر من التجريح والشتائم، وربما الافتراء والتحريض.

س/ يرى البعض أنكم معاشر التنويريين عنيفون في نقدكم للصحوة والدعاة ولعموم التيار السلفي، وفي نفس الوقت أنتم لُطفاء جداً مع التيار الليبرالي والتغريبيين؟

لا أظن أن هذا الكلام صحيح، بل أظن أن النقد الذي يطال التيار الليبرالي أكثر من ذاك الذي يطال التيار السلفي. ولك أن ترجع إلى ما كُتب من مقالات، سواء لشخصي المتواضع، أو لعدد من الأسماء التي ذُكرت سابقاً، ستجد أن الخلاف مع التيار السلفي هو في غالبه (خِلاف ثقافي)، يُدار بالحوار والدليل واستعراض الشواهد الشرعية والواقعية، أما الخلاف مع التيار الليبرالي، ففضلاً عن الخلاف الثقافي، هو أيضاً (خِلاف أخلاقي)، لأن مشكلة الليبرالية السعودية ـ في غالبها طبعاً ـ أنها أول من تنكَّر لأصولها وقيمها، فهي ليبرالية لا علاقة لها بالحرية إلا في شقها السلوكي التحرري، بل وربما ساهمت هذه الليبرالية في تكريس الاستبداد السياسي والعنف، ومارست التحريض الأمني تجاه التيار الإسلامي. لذا فقد يشوب النقد الموجه لهذا الانتهاك الأخلاقي بعض الحدة التي قد لا يستلزمها الخلاف الثقافي.

لكن على صعيد آخر، ولكون التيار الإسلامي يحظى بامتداد وتأثير كبيرين، فإنه في حال تطوّرَ هذا التيار واهتم بقضايا المجتمع الكبرى (الإصلاح السياسي والثقافي، وبناء مؤسسات المجتمع المدني التي ستفرز جهوداً خلاقة في مجالات تعزيز الهوية وحماية المنظومة الأخلاقية والثقافية)،

فحينئذٍ سيكون التيار الإسلامي هو الرافعة الرئيسية لإصلاح المجتمع والنظام السياسي على حد سواء. . لذلك فإن دواعي الحوار وتطوير الأفكار والممارسة النقدية مع هذا التيار تحظى بأهمية كبرى مقارنة بتلك التي يستدعيها الحوار النقدي مع التيار الليبرالي الذي لا يكاد يحظى بأي شعبية تُذكر.

س/ انتقد عدد من الباحثين والدعاة انكبابكم على قضايا الإصلاح السياسي والعدالة والحقوق وفي المقابل إهمالكم التام بل وتقليلكم من قيمة أي مجهودات يبذلها الآخرون وتصب في صالح حماية دين الأمة وهويتها من أخطار التغريب والانحلال الأخلاقي والاختراق الثقافي. . ألا ترى أنكم تمارسون نفس ما انتقدتم به التيار السلفي من أنه يركز على القضايا الشرعية ويحارب التغريب ويهمل قضايا الإصلاح السياسي والعدالة؟

لا أظن أن هذه الملاحظة دقيقة، فكثير ممن يجهدون في مشروعاتٍ أو كتاباتٍ تصب في إطار الإصلاح السياسي وإقامة العدل والحفاظ على الحقوق، لهم مجهودات واضحة في قضايا حماية الهوية وتعزيزها. . ربما قد لا تروق للبعض طبيعة هذه الجهود. أو ربما يريدها البعض الآخر وفق أطر خاصة ومحدودة، ولكن هذا لا ينفي بالطبع أن هذه الجهود هي في آخر الأمر ساقية تصب في نهر الحفاظ على الهوية وتدعيمها.

بالنسبة لي مثلاً ـ وأعتذر لاضطراري للحديث عن شأن شخصي ـ، فأنا لم أنفق في حياتي جهداً أكثر من ذاك الذي أنفقه يومياً ومنذ اثني عشر عاماً في عملي بمؤسسة (وهج الحياة

للإعلام) التي تُصدر مجلة حياة وعدد كبير من الكتب الاجتماعية. فجميع أنشطة هذه المؤسسة تدور في إطار الحفاظ على الهوية وتعزيز الأخلاق والقيم الإسلامية، ولا علاقة لها إطلاقاً بالشأن السياسي والفكري، وقد قامت هذه المؤسسة وتأسست على رؤية تهدف إلى توفير منتجات صحفية مُحافظة تنافس في سوق الصحافة الاجتماعية، وتخلق بديلاً محافظاً للأسرة المسلمة. . ولإنتاجات المؤسسة ـ من المجلات والكتب ـ جمهور واسع، يصل بحسب تقديراتنا إلى مائة ألف قارئ منتظم.

وخذ مثلاً آخر لشخصية عِصامية لها تاريخ طويل ومشرّف في العمل الإسلامي، وهو الدكتور محمد الأحمري، الذي أنفق جزءاً كبيراً من إنتاجه الكتابي ونشاطه العملي ـ ولسنين طويلة ـ في مشروعات تهدف إلى توثيق روابط الشباب المسلم في أمريكا، سعياً لتوفير مناخ محافظ لهم وتعزيز انتمائهم وهويتهم، إضافة إلى نشاطه الكتابي الذي تابعناه لسنين طويلة في العديد من المطبوعات والمواقع الإلكترونية، وكان في غالبه عن موضوعات الاختراق الثقافي ونقد التغريب الفكري والفلسفي والسياسي. . والأمثلة في هذا الإطار عديدة.

فهل إذا أقدم أحدنا على كتابة عدد من المقالات عن موضوعات الاستبداد السياسي والظلم والفساد وغياب العدل، صار بذلك مفرّطاً في جانب الحفاظ على الهوية، ويشطب كل نشاطه ذاك بجرة قلم!.

لكن العدل يقتضي أن تسأل الآخرين ذات السؤال. . ماذا عن أولئك الذين أنتجوا مئات الأشرطة، وألقوا آلاف الكلمات، وسوّدوا عشرات الكتب والكتيبات، ومع ذلك أنت لا تجد في كل إنتاجهم الغزير كلمة عن الاستبداد السياسي، والحقوق المسلوبة، والعدالة الضائعة. بل ربما تجد في ثناياها دفاعاً عن الاستبداد، ووقوفاً في وجه أي مشروعات إصلاحية.

هل تعرف بماذا سيجيبك أولئك إذا سألتهم هذا السؤال؟!

سيعطونك موعظة عن وجوب (احترام التخصص)!. وأن هذه القضايا السياسية والإصلاحية تقع خارج إطار تخصصهم. . ولكن ربما لن تجد أحداً منهم يذكرك بـ (احترام التخصص) إذا كان هذا النقد موجهاً لأولئك المهتمين بقضايا الإصلاح السياسي!.

طبعاً الحديث عن احترام التخصص هو أمرٌ مشروعٌ دون شك، وصحيح بالجملة. . ووفق هذا المنطق يجب أن نحترم مبدأ أن يتخصص البعض في الوعظ والتذكير، وآخرون في العمل الخيري والإغاثي، وسواهم في العمل الاجتماعي أو الثقافي، وكذلك يجب أن نحترم أيضاً أولئك الذين يجهدون ويسعون في مشروعات العدالة والحقوق. . على الأقل فإن أولئك المتخصصين في مشروعات العدالة والحقوق سيدفعون ضريبة لن يدفعها بقية العاملين في الحقول الأخرى.

بقي أن أشير إلى أن الحديث عن التخصص يسوغ عند الحديث عن الأفراد والمؤسسات، لكنه سيمثل قصوراً ونقصاً

حين يكون الحديث عن (تيارات). فعندما نرى تياراً إسلامياً عريضاً يسعى لتطبيق الإسلام، ويُعظِّم كل ما تعظمه الشريعة، ويُهمِل كل ما أهملته الشريعة. ثم لا نراه يبذل أي جهد يُذكر، بل ويُهمل تماماً قضايا عظمت الشريعة من أمرها في عشرات الآيات، وهي قضايا العدل ورفع الظلم التي جعلها الله عزَّ وجلّ مدار الرسالات: (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط). . فإن ذلك الفعل يمثل تقصيراً كبيراً دون شك. وإحجاماً عن القيام بواجباتٍ هي فروض كفائية تلزم جميع الأمة.

س/ ألا ترى أن هناك تراجعاً واضحاً في مسيرة الانفتاح في المجتمع؟

لا أرى ذلك طبعاً، بل المجتمع يتجه إلى مزيد من الانفتاح، وهو أمر أظنه بدا واضحاً لكل من يتابع الساحة الثقافية. . فكثير من الأفكار التي كانت تواجه بعنف وبفتاوى وبحملات منظمة قبل عشرة أعوام، باتت اليوم وجهة نظر مقبولة لا تستدعي الرد. انظر مثلاً لفتاوى الشيخ يوسف القرضاوي كم كانت مثيرة قبل عشرة أعوام، وكم هي مقبولة اليوم. وانظر مثلاً إلى طبيعة العلاقة مع القنوات الفضائية المفتوحة كيف تحولت من (حرب شعواء) إلى محاولة استغلالها وتقديم برامج شرعية وثقافية مفيدة عليها، حتى وصل الأمر إلى قبول شخصيات هي من صميم الصحوة، بتقديم برامج على قناة الـ LBC المسيحية اللبنانية!.

انظر مثلاً للعلاقة مع الأطباق اللاقطة (الدش) كيف تحولت من التحريم والتجريم الذي وصل إلى مرحلة التألي على الله بأن مشتريه لن يرى رائحة الجنة!، إلى المسارعة في خوض غِمار المنافسة، وإصدار العديد من القنوات والباقات المحافظة، حتى لا تكاد تسمع من يقول اليوم أن الدش حرام.

وهذا بالطبع لا يعني أنه بات هناك قبول لما تُنتجه هذه القنوات المفتوحة. بل كل ما هنالك أن الأمر تحول إلى مزيد من الواقعية في التعامل مع المنتجات الحديثة، حيث أدركنا أن فتاوى التحريم لا تكفي لمنع الناس من اقتناء هذه الأطباق. وأنه مع كل العنف في التحريم والمواجهة الذي لاقتها الأطباق اللاقطة في بداية وأواسط التسعينيات، لم تمضِ عشرة أعوام إلا وهذه الأطباق تسترخي فوق أسطح 90% من المنازل في المدن السعودية!. بل وانتشرت هذه الأطباق في منازل الإسكان الداخلي لأعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات الشرعية! كما رأيت بنفسي في إحداها. . لذلك يغدو المسار الأكثر جدوى والأقرب لتحقيق مراد الله في حفظ المجتمع المسلم من التردي الأخلاقي، هو في دخول حمّى المنافسة، بهدف خلق بدائل ملائمة لثقافة المجتمع. . لأن الاكتفاء بالمُمانعة والتشنيع والتحريم يعني مزيداً من التأخر في احتواء الشارع المسلم، وذلك سيصب دون شك في صالح مشروعات الآخرين الذين لا يعيرون اهتماماً للفضيلة والأخلاق.

وحتى على مستوى شباب الصحوة. فمن يتواصل مع فئات

الشباب المتديّن سيلمس بوضوح مقدار الانفتاح الناضج الذي بدت مساحته تتسع في دوائر الصحوة.. شخصياً التقيت خلال ثلاثة أشهر بقرابة ثماني مجموعات لشباب ينتمون إلى أوساط الصحوة، وكثير منهم طلابٌ في الكليّات الشرعية، ولمست بوضوح مقدار تطور خطابهم الشرعي والفكري.

بل أظن أن هذا الانفتاح الذي نشهده اليوم سيمر في المستقبل بمرحلة مُقلقة، حين نُدرك أن هناك أكثر من ثمانين ألف مُبتعث سعودي معظمهم ذهب للدراسة في الغرب بعد فراغه من المرحلة الثانوية، أي أنه لم يتجاوز بعد سن العشرين، وربما لم يستخرج كثير من هؤلاء الشباب جوازات سفر إلا من أجل الابتعاث، وهذا يعني أن كثيراً من هؤلاء مروا بانعطافة حادة جداً، من بيئة محافظة تماماً إلى بيئة مفتوحة تماماً تسمح لهم بفعل كل المحرمات. ونحن نسمع اليوم كثيراً من القصص والتجارب لهؤلاء الشباب المُبتعثين. وهي تشير إلى أن مجتمعنا قد يشهد في المستقبل القريب وجود طبقة ليبرالية واسعة من الشباب لم يعرفها من قبل. وهو أمر سيجعل المجتمع أمام تحدٍ حقيقي، فإذا لم يستوعب أهل العلم والدعاة هذه المتغيرات السريعة التي باتت تأتي من جهات عديدة (العولمة، البعثات ...الخ)، وأصروا على التمسك والترويج لنموذج تقليدي للتديّن ـ وكأن شيئاً لم يحدث خلال عقدين من الزمن! ـ فإن نتائج ذلك لن تكون سارّة على كل حال.

الحل يكمن في قدرتنا على تجاوز المنظومة التقليدية،

وفتح أفق جديد لتدين حقيقي وعميق لكنه ليس مأزوماً مع العالم، وليس عنيفاً في تعامله من المنظومات الثقافية الأخرى التي ربما حوت كثيراً مما يمكن أن نستفيد منه، وإن اختلفنا معها في مفاصل جذرية.. يجب ألا نواجه كل متغير لا يروق لنا بعملية انتحارية فكرية. ولك أن تقيّم إن كان ثمة نتائج تحققت من حروب داحس والغبراء التي خاضها بعض المتدينين تجاه رواية بنات الرياض، أو قضية الدمج، أو لكلمة من هنا وجملة من هناك كتبها أحد مراهقي الليبرالية المحلية!.

يجب ألا نجعل الأجيال الشابة الجديدة تصطدم بخيارين اثنين، إما تدينٌ محافظٌ كذاك الذي كان سائداً في الثمانينيات والتسعينيات، أو الليبرالية بنسختها السعودية المشوّهة.

وبالطبع حين أتحدث عن الانفتاح، وعن تجاوز المنظومة التقليدية للتدين، فأنا لا أتحدث بهدف إيجاد حل توفيقي لمشكلة ضاغطة!، بل أتحدث عن ضرورة تعميق تديّن له حضوره التأصيلي الراسخ في النص الشرعي، بل أراه أقرب إلى روح الشريعة ونصوص الوحيين اللذين يملكان إعجاز القدرة على التواؤم مع كل البيئات والأزمنة. وهذا الأمر ربما استدعى استعراضاً موسعاً ليس هذا مقامه.

س/ ذكرت في حوار لك مع موقع إخوان أون لاين في سياق حديثك عن تيار التنوير الإسلامي أن أجندة هذا التيار تركز على نقد السلفية وتفكيك منظومتها التقليدية لأنها معيقة للتقدم.. هل مازلتم على هذا الرأي؟

أعتقد أن المسار الفكري لهذا التيار قد حصل له بعض التطور، فما أشرتُ إليه سابقاً من نقد السلفية قصدت به أن الرؤية للإصلاح كانت ترتكز على ضرورة الإصلاح الديني والثقافي، أي تحرير المنظومة الدينية من التقليد، وفتح آفاق الاجتهاد، وإبراز هامش التنوع والثراء الفقهي والكلامي الكبير في التراث، واستحضار علم المقاصد، وتطوير الخطاب الثقافي والاجتماعي والسياسي المحلي باتجاه التعامل برشد مع المنتجات الثقافية والمادية الحديثة، بدل الاندفاع وراء الممانعة السريعة.. وهذه الرؤية ـ بهذا المعنى ـ مازالت حاضرة عند هذا التيار، لكن سايرتها رؤى أخرى ترى أن تطور المجتمع وانفتاحه وتطور منظومته الثقافية والدينية لن يتم بمعزل عن الإصلاح في النظام السياسي. وأن انفتاح المجتمع بات شبه حتمي بفعل أذرعة العولمة التي أحاطتنا من كل مكان، لذا فإن الإصلاح السياسي للسلطة باتجاه المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتعزيز الرقابة على المال العام، وإصلاح القضاء ودعم استقلاله، وتنمية الاقتصاد، أن كل هذه المشروعات الإصلاحية هي حجر سنمار الذي ستتكئ عليه مشروعات تطور المجتمع.

أعتقد أن هامش الاهتمام بالإصلاح الديني تضاءل بعض الشيء ـ رغم أهميته ـ لصالح الاهتمام بالإصلاح السياسي.

س/ باعتبارك صديق ولصيق بالباحث ابراهيم السكران وكنت على علاقة وثيقة به من سنين طويلة، فكيف هي هذه العلاقة الآن بعدما صارت بينكم ردود ونقاشات ساخنة؟. ثم ما

هو تفسيرك الشخصي لتحولاته المفاجئة بين مرحلة «مذكرة المناهج» والكتابات الحادة في نقد التيار السلفي، ثم مرحلة بحث المآلات ودفاعه المستميت عن كل ما هو سلفي؟

ربما نشأنا ـ أنا وإبراهيم وعدد من الأصدقاء ـ على بعض الاسترخاء في التعامل مع الحالة النقدية، فمذ كنا نتوافق على أكثر القضايا، لم تكن لقاءاتنا الدائمة تخلو من نقاشات حادة حول موضوعات متعددة، من دون أن يكون لذلك أي أثر على متانة العلاقة الشخصية.. لذا ربما يُبدي البعض استغرابه حين يرانا نجلس في مقهىً نحكي ونتسامر في ذات الليلة التي قام بها أحدنا بالرد على الآخر.. وأذكر أن أحدهم كتب مرة في النت بعد النقاش الذي شهده بحث المآلات وبعد عودة إبراهيم من السفر: استغربت كثيراً عندما رأيت البارحة السكران والقديمي والهجلة في مقهىً وضحكاتهم مرتفعة، لأنني كنت أظنهم على خلاف!.

أما سؤالك عن تفسيري الشخصي لتحولاته المفاجئة بين مرحلة «مذكرة المناهج» وبحث المآلات. فأظنني لا أستطيع تفسير الحالة بعين المراقب الذي يناقش مُعطيات خارجية.. العلاقة بإبراهيم تفرض دون شك تفسيرات لها طابع شخصي عميق نتجت عن علاقة طويلة وممتدة. ولا أرى أن من اللائق توظيف الفهم الناتج عن علاقة شخصية في تفسير تحولات فكرية.

س/ أستاذ نواف.. في مقالتك عن الديمقراطية التي عنونتها بـ «أحاديث الديمقراطية والعدل» وكانت رداً على الشيخ

بندر الشويقي، رأى البعض أنها كانت انتصاراً للدكتور محمد الأحمري. . فما رأيك؟

لم تكن انتصاراً للدكتور الفاضل محمد الأحمري، بل كانت انتصاراً للفكرة التي أؤمن بها. وإن كنت لم أخفِ انزعاجي من الطريقة الحادة التي رد بها الشيخ بندر الشويقي على د.الأحمري، دون أن يستدعي النقاش كل هذا التوتر في الرد!، وقد أبديت هذا الانزعاج للشويقي مباشرة في لقاء تم بيننا بعد تعقيبي عليه.

س/ أحد المقربين من الشيخ بندر الشويقي رد على مقالتك تلك ونقل فيها عن الشويقي أنه لم يكفرك في ذاك المجلس. . هنا تناقضت الأقوال . . هل كفرك أم لا . . وإذا كان كذلك. . فلماذا لم ترد لتوضح الأمر. . أم ربما سمعت منه صيغة تحمل تأويلاً فظننتها تكفيراً مباشراً. . وهل في الأمر بُعد شخصي؟. ثم ما رأيك بأساليب الشويقي في الرد على المخالفين. . وهل بينكما علاقة شخصية؟.

لا أدري إن كان تكراره لقول (لقد كفرت بالله العظيم) يمكن أن يحمل تأويلاً آخر!. أظن أن محمد شحرور شخصياً ـ وهو المغرم بالتأويلات الغريبة والفجة ـ لن يجد مخرجاً لتأويل جملة تحمل هذا القدر من الوضوح!. . لكنني على كل حال لم أكن أرغب في نقل الحوار من حيز فكري عن (الديمقراطية والعدل والحقوق)، إلى حيز شخصي تماماً يدور حول (كفرني أم لا). . لذلك لم أرد عليه حين قام بالنفي.

لو كان الأمر شخصياً لرددت عليه لإثبات وقوع التكفير بالصيغة والشهود.. ولكان بالإمكان استغلال بعض كلامه الذي أورده في مقاله لإثبات ميله لتكفير المؤمنين بالنظام الديمقراطي.. فالشويقي كرر عدة مرات أن هناك التزامات في الديمقراطية تستوجب الاستتابة ويلزم منها الكفر.. ولأنني أعرف بالضبط طبيعة الالتزامات التي يتحدث عنها، وهي من صميم الرؤية الديمقراطية، فكان بإمكاني حينها أن أطلب منه أن يذكر (الالتزامات التي تستوجب الاستتابة)، وعليّ بدوري أن أثبت له ـ ولا أيسر من ذلك ـ أن غالبيّة الحركات الإسلامية من المغرب وحتى إندونيسيا تلتزم بهذه الالتزامات وتؤمن بها تنظيراً وممارسة!.. وعليه بعد ذلك أن يبحث عن مخرجٍ أو تأويلٍ لهذا التكفير الذي سيطال هذه المرة غالب الحركات الإسلامية!.

ولو كان الأمر شخصياً لاستجبت للاتصالات التي جاءتني من محاميين اثنين يطلبان مني توكيلهما لرفع قضية تكفير ضد بندر الشويقي، خاصة في ظل توفر العديد من الشهود.

ولكني لم أرغب في تعقبه حول هذه الجزئية بما قد تحمله له من إحراج، ولكونها ليست في صلب النقاش. ولأن الحوار كان ذا طابع فكري محض، وكان هدفنا سوياً ـ حتى وإن قست اللغة ـ أن نصل إلى نقطة وضوح في موقف الشرع من الديمقراطية، لا أن ينتصر أحدنا على الآخر.

ولأنني التقيت الشيخ بندر الشويقي عدة مرات، وتحاورنا أكثر من مرة، فيمكن لمن يلقاه أن يلمس بوضوح أن الشويقي ـ كما

نُطلق باللهجة المحلية ـ (راعي دين)، كما أنه لم يكتب يوماً تزلفاً للسلطة بحثاً عن حظوة، بل هو مهموم بالرد والمنافحة عما يراه انحرافاً شرعياً يستوجب الرد. ولكن بسبب أنه يلجأ دائماً إلى اللغة الحادة والعنيفة في الرد على مخالفيه، فكثيراً ما يتحول الحوار معه من خلاف فكري، إلى مُماحكة يتداخل فيها الخلاف الفكري بالانتصار الشخصي، وربما يتطور الأمر ـ بعد طول مماحكة ـ إلى رغبة في إسقاط المقابل وتشويهه، لا الرد على أفكاره.

س/ لم لا تنطلق برامج تعاونية بينكم وبين بعض أساتذة الشريعة ممن يقاربونكم بالرؤى والمنهج، هل الانفصال عن التيار الديني الغالب مفيد بهذا الشكل؟؟هل تعتقدون أنكم مختلفون عن كل العاملين في الساحة من أساتذة الشريعة، وتريدون المضي قدماً دونهم؟

ليس ثمة انفصال كما تُشير، بل هناك تواصل مستمر على مستوى اللقاءات الشخصية أو الثقافية مع عدد من طلبة العلم والدعاة.. رغم أنني لم أفهم سبب تخصيصك لأساتذة الشريعة بالذات من بين كل العاملين في الوسط الثقافي والشرعي.

بالنسبة لي ولكثير من الأصدقاء، فباب العلاقات الشخصية والفكرية مُشرع على مصراعيه.. ولكن قد تكمن المشكلة فقط عند أولئك الذين يُريدون علاقاتٍ مشروطةٍ بالتوافق الفكري، أو يريدون بالحد الأدنى ألا يكون ثمة خلاف حول ما يرونه محسوماً.. وهنا تكمن المشكلة عند البعض.. أما فيما عدا هؤلاء، فليس هناك انفصال.

س/ ألا يُستغرب أن يكون رجل بمثل فكرك ورؤيتك بهذا المنصب الكبير لمجلة حياة أو المؤسسة التي تتبنى المجلة؟ فالمجلة لا تحمل رؤيتكم، بل تتوافق مع الرؤية الدينية السائدة في السعودية.. فلماذا لم يشرع الأستاذ في نقل أفكاره فيها، هل السبب في كونها مخصصة للمرأة؟ أم أن التجارة تقتضي بعض التنازل؟

لا أدري ما وجه الاستغراب أولاً!. وما هي رؤيتي التي تختلف عن رؤية مجلة حياة أو مؤسسة وهج الحياة المُصدِرة لها ثانياً؟!.. بالنسبة لي فأنا أرى أن مجلة حياة تمثل ما أريد تماماً. فهي مجلة اجتماعية بسيطة، تهدف إلى خلق بديل هادف ومفيد وممتع للفتاة، ينافس في سوق المطبوعات النسائية التي لا تضع لقيم المجتمع وثقافته أي اعتبار.. هي مجلة تهدف للترفيه والإمتاع الممزوج بالفائدة والتوجيه القيمي وبأسلوبٍ غير مباشر.. لذا تجد المجلة ممتلئة بالقصص، والمقالات الساخرة، والموضوعات الخاصة بالفتاة، والتحقيقات المليئة بالتجارب الحياتية.. وفي الوقت ذاته لا تكاد تجد في مجلة حياة طرحاً لأفكارٍ ذات صبغة ثقافية أو فكرية. ولن تجد فيها على الإطلاق أي نقاشٍ لأفكارٍ سجالية. وذلك بعكس ما تفعله غالب المجلات المحافظة التي تجدها تتحدث عن التغريب، والعولمة، وتحرير المرأة، بذات التبسيط الذي تتحدث فيه عن الديكور، والمكياج، ومشاكل البنات!.. نحن في مؤسسة (وهج الحياة للإعلام) و (مجلة حياة) كنا أمام مسارين

واضحين. . إما أن نناقش القضايا الثقافية كما يجب، وبالعمق المطلوب. عندها ستُطرح هذا القضايا بطريقة تشوبها النخبوية التي لن تكون ملائمة لطبيعة الجمهور المُستهدف. . وإلا فلا داعي لوجودها. . ونحن دون شك اخترنا المسار الثاني.

ثم لا أدري ما المقصود بالرؤية الدينية السائدة. . إذا كنت تقصد رؤية الأوساط الأكثر مُحافظة وتديّناً، فلا أظن أننا كذلك. . لأن مجلة حياة وفق معاييرهم تمثل انفتاحاً قد لا يرتضونه، لكونها تتوسع في بعض القضايا الاجتماعية بشكل لا يتواءم مع رؤى الأوساط الأكثر محافظة. لذا كنا ومازلنا نتلقى على الدوام ملاحظاتٍ في هذا الإطار. . ولكن في الوقت نفسه فإن (مجلة حياة) هي في آخر الأمر مطبوعة محافظة، لا تمثل ـ بمجملها ـ استفزازاً اجتماعياً حتى لتلك الدوائر التي وصفتها بأنها أكثر تديّناً، رغم ما تبديه من ملاحظات بين الفينة والأخرى.

أحسب أنني رسمت بيدي المسار التحريري العام لـ(مجلة حياة) منذ صدورها. . وما يجري في المجلة اليوم يُمثل ما أريده تماماً. . وهذا لا يعني بالطبع اتفاقي على كل ما يُنشر على صفحات المجلة، لأن ثمة بدهيّة صحفية ربما يجدر التأكيد عليها، وتتمثل في أن أي وسيلة إعلامية سيّارة يجب أن تحمل هامشاً من التنوّع ووجهات النظر المتباينة، وإلا تحولت إلى إعلام حزبي يُعبّر فقط عن رأي الجهة التي تديره.

أما ما أشرت إليه من أن التجارة تقتضي بعض التنازل. .

فيبدو بوضوح أخي الكريم ـ واعذرني لذلك ـ أنك بعيد عن الوسط الإعلامي. . لأن الإعلام عموماً والإسلامي منه خصوصاً هو اليوم تجارة خاسرة مالياً. . ولا يشذ عن قاعدة الخسارة في الإعلام المفتوح سوى القليل من الصحف والمجلات التي تمتلك قاعدة إعلانية واسعة. وعدد محدود جداً من القنوات الفضائية ـ ربما لا يتجاوز أصابع اليدين ـ من بين المئات التي يكتظ بها الأثير. أما البقية فهي تعتاش على دعم وتمويل من خارجها، لأن مداخيلها ليست كافية.

أما في وسط الإعلام الإسلامي، وفي سوق المجلّات تحديداً، فأكاد أجزم بأن الخسارة المالية تكاد تشمل الجميع. لذا لن تجد في المجلات التي تصدر حالياً من هو قادر على الاستمرار ـ لأن عدداً من المجلات توقفت عن الصدور ـ إلا تلك المدعومة من مؤسسة خيرية، أو المُعتاشة على تبرعات عشوائية. . وربما كانت (مجلة حياة) هي الاستثناء الوحيد في سوق المجلات المحافظة. ليس لأنها تربح. بل لأنها استطاعت ـ عبر تطوير جيد لقطاعات التسويق والتوزيع ـ أن تحافظ على تساوي المصروف والدخل. . لذا تعمد مؤسسة (وهج الحياة للإعلام) المُصدرة لمجلة حياة على تنويع إصداراتها وفتح مصادر دخل جديدة لتحقيق الاستقرار المالي، ولأن سوق المجلات المحافظة ـ مهما تم تطويره ـ فلن يحقق الاستقرار المنشود.

لو كانت المسألة تجارة وأرباحاً. . لما امتنعت (وهج

الحياة للإعلام) عن عدد من المشروعات المُربحة لمجرد أنها رفضت تجاوز إطارها القيمي الذي تبنته، أو لأنها رفضت أن تدفع من تحت الطاولة.

ولو أن المسألة تجارة وأرباح.. لدخلت المؤسسة وبجدارة ـ لكون مطبوعاتها واسعة الانتشار ـ إلى سوق الوكالات الإعلانية الكبرى التي يسيطر عليها لوبي لبناني ماروني يشترط أنماطاً إعلانية لا ترتضيها المؤسسة.

الإعلام المحافظ لا يربح.. ومن أراد الربح فيجب ألا يتورط في سوق الإعلام.. وليفرّ منه فراره من المجذوم.. ولو اتجه لأي قطاع تجاري آخر، ـ ولو كان بيع الخضروات ـ فسيكون طريقه أقصر دون شك لبلوغ غايته المنشودة.

س/ هل حاولت نقل أفكارك إلى التيار المتدين بمحاورة أحد العلماء أو مناقشتهم؟

تجري بين فينة وأخرى ـ ومع أصدقاء عديدين ـ حوارات مع شخصيات لها حضورها ووزنها الشرعي.. وكنت في أحايين عديدة أفاجأ حين يبدي كثير من هؤلاء الأفاضل مرونة عالية في تفهم الأفكار التي قد تحمل بعض الانفتاح.. بل إن بعضهم ربما يبدي موافقته الكاملة على بعض تلك الأفكار.. ولكن لا يخلو الأمر أحياناً من خيبة أمل حين تسمع من ذات الشخص بعضاً من قناعاته المُعلنة وأفكاره المنشورة التي تُناقض تلك التي باح بها في ذاك المجلس.. حينها تشعر أن ذلك الشخص إما أنه كان مُجاملاً لنا في ذاك المجلس. أو أنه خاضع لحسابات

جماهيرية وموازنات خاصة لا يستطيع معها أن يُصرّح بأفكاره.. أشعر أحياناً ـ بعد هكذا تجارب ـ أن ثمة انفتاحاً واسعاً عند كثير من الشيوخ وطلبة العلم.. ولكن المسألة لا تعدو أن تكون خاضعة إما لـ «حِسابات»، أو «نقص شجاعة» أو ربما لأسباب أخرى لا أدريها.

س/ الآن المجتمع الشاب لم يعد كتدين السالفين، هناك أزمة ثقة، وهناك تدين من نمط جديد يُدعم دولياً وإعلامياً، وهناك النمط الإصلاحي النهضوي، هل يرى الأستاذ نواف في هذا غياباً قادماً للتدين السلفي التقليدي؟ فإن كان، فلِمَ؟ وإن لم يكن.. فكيف يقدر الأستاذ دور وحجم التيار السلفي المتدين في الجيل القادم؟!

أزمة الثقة التي تحدثت عنها مُتوقعة.. فالمجتمع الذي يمور بمتغيرات سريعة وجذرية على مستوى الأفكار وأنماط السلوك، لن يبقى ذات المجتمع الذي كان سائداً قبل عقود.. هذا المجتمع بات يجد صعوبة في قبول فتاوى ترى التحريم في مسائل حيوية بالنسبة له، في ذات الوقت الذي يرى فيه عدد من العلماء الكبار عبر الفضائيات وفي النت يرون الجواز لنفس المسائل.

وهذا بالطبع لا يعني أننا مُقدمون على غياب للتيار السلفي التقليدي.. بل في اعتقادي أن هذا التيار سيبقى عميقاً ومتجذراً عند قطاعات واسعة في المجتمع.. ولكنه سيشهد في المقابل انحساراً واضحاً مُقارنة بما كان عليه قبل مرحلة الانفتاح الإعلامي.

ونحن اليوم نلمس بوضوح مقدار التيسير الذي شهده المسار الفقهي عند كثير من الشيوخ وطلبة العلم المحليين، وبالخصوص أولئك الذين صار لهم نشاط إعلامي وحضور فضائي.. وهذا التغيير إيجابي دون شك.. وصار يتواءم مع منظومة فقهية باتت سائدة في العالم العربي، كنا نعتبرها سابقاً مُفرطة في التيسير.

التيار السلفي التقليدي سيبقى واقعاً تحت ضغوطات عمليّة حادة.. فنزعة الأخذ بالأحوط، وعدم الاعتبار لطبيعة التحولات الجذرية التي يشهدها المجتمع، والاكتفاء بالتنظير الفقهي بعيداً عن محاولات إيجاد حلول واقعية عبر مشروعات عملية، سيجعل الناس أمام خيارين اثنين، إما الالتزام بالقول الفقهي المحلي السائد، أو تجاوزه والاتجاه للخيارات الفقهية المتاحة في العالم العربي، وعند شخصيات شرعية محلية بدأت تأخذ منحى التيسير.. والنتيجة الطبيعية لذلك هو تقلص دائرة المرجعية الشرعية السلفية المُحافظة، لصالح مرجعيات شرعية أخرى.

أعتقد أن التيار السلفي التقليدي أمام خيارين.. إما أن يتطور.. أو يتقلّص.

أما الحديث عن «تدين يُدعم إعلامياً ودولياً».. فأعتقد أن التدين الذي يُفضله المُجتمع الدولي هو التديّن الانعزالي، منزوع الأسنان، ذاك الذي يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله.. ولك حينها أن تتساءل: ما هو التدين المُفضل لأي سُلطة في العالم الإسلامي، وللدول الغربية أيضاً.. أظننا سنصل إلى نتيجة

واحدة، تتمثل فيما يُطلق عليه إعلامياً (التديّن غير المُسيّس). . لذلك لا يرى كثيرٌ من خبراء الحالة الإسلامية في الغرب أي فرقٍ بين القاعدة والإخوان المسلمين. . لأنهم يعتبرون أن كليهما نتاج رؤية إسلامية مُسيّسة. . لذا لا ترى كثيراً من الدوائر الغربية مشكلة في التصوّف مثلاً، ولا في التيارات الدينية التقليدية المُقربة من السلطة، بما في ذلك السلفيّة الرسميّة.

س/ ألمس فيك حدة واضحة في نقد الليبراليين. . البعض يرى أنك تمارس هذا الفعل بدافع مغازلة السلفيين والتأكيد على اختلافك الجذري مع الليبراليين حتى لا يضعوك وإياهم في سلة واحدة. . فما رأيك؟ وأيضاً ما هو رأيك بالتيار الليبرالي في السعودية؟

لو كان نقد الليبرالية المحليّة مداره الرغبة بمغازلة التيار السلفي، لكان الأمر أسهل مما تتوقع. ولما كان ثمة داعٍ للحوارات والنقاشات مع عدد من الشخصيات السلفية بما قد يشوبها من سخونة واتهامات وتصنيفاتٍ لا أظنني مستمتع بسماعها. . لو كان نقد الليبرالية مجرد تكتيك مصلحي يهدف إلى مغازلة السلفيين، لكان الأولى والأذكى والأكثر مصلحيّة هو نقد الليبراليين وفق المنطق والأرضية السلفية. . على الأقل إذا سقطت أسهمك عند الليبراليين، فإنها سترتفع عند السلفيين. . هذا هو المنطق المصلحي يا سيدي. . وما يجري خلاف ذلك.

المشكلة مع التيار الليبرالي لا تنحصر في كونها خلافاً ثقافياً مع منظومة فكرية تحمل بعض التقاطعات والاختلافات مع

مُسلمات شرعية، بل المشكلة الأكثر إلحاحاً مع هذا التيار، أن ليس له من الليبرالية إلا الاسم، وربما بعض التصورات حول التحرر الأخلاقي ليس إلا.

كنت دائماً أقول: ليت التيار الليبرالي السعودي التزم بالأصول الفلسفية للنظرية الليبرالية على وجه الدقة، تلك التي تدعو للوقوف في وجه الاستبداد، وتسعى من أجل الحقوق والحرية الفردية، وتناضل من أجل حق الشعب في اختيار السلطة ومراقبة أفعالها.. على الأقل سيكون لهذا التيار حينئذٍ وجه إيجابي، في مقابل الوجه الآخر المرتبط بالتحرر الأخلاقي.

لكن المشكلة أن التيار الليبرالي السعودي هو ـ في غالبيته ـ يسترخي بأمانٍ داخل معطف السلطة، ومن موقعه ذاك يمارس كل الموبقات المُناقضة للأفكار الليبرالية نفسها. فهو يدافع عن الظلم والاستبداد السياسي، ويمارس التحريض الأمني ضد خصومه الإسلاميين، ويقف ضد حرية التعبير إذا كانت في صالحهم، وتجد أن أفراد هذا التيار مستعدون لأن يعزفوا أسبوعاً على وتر خطأ بسيط لهيئة الأمر بالمعروف، أو لأجل كلمة عابرة قالها أحد دعاة الصحوة، وفي ذات الوقت هم غير مستعدين لكتابة سطر واحد ـ في أي منتدى مفتوح ـ عن المعتقلين السياسيين، أو عن صفقات المال المُهدرة، أو عن حق الشعب في المشاركة بالقرار السياسي.. لذلك غدت الصورة الذهنية لليبرالية السعودية في المجتمع، أنها مجرد دعوة للتحرر الأخلاقي ليس إلا. ولن يجد

من يتابع الصوت المُرتفع للتيار الليبرالي في الصحف والمنتديات والفضائيات إلا الوصول إلى هكذا نتيجة.

بل وغدا حتى الموقف من التيار الديني عند بعض الليبراليين مرتبطاً بأجندة السلطة. لذا يقوم هؤلاء البعض بالدفاع عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في ذات الوقت الذي يتهمون فيه حركة الإخوان المسلمين بالتطرف والغلو (أياً كان الموقع الفكري للشخص، فلا أظنه يسوغ إنكار حقيقة أن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب هي أكثر محافظة ـ وبمراحل ـ من حركة الإخوان المسلمين!).

وفي المقابل نجد أن مجموعة الإصلاح الدستوري، التي تتبنى الدعوة للمشاركة الشعبية في القرار السياسي، وإجراء انتخابات، وفصل السلطات، وسوى ذلك ـ وكلها مطالب من صميم الرؤية الليبرالية ـ، نجد أن هذه المجموعة تضم في قائمتها أشخاصاً من غالب التباينات الفكرية المحليّة (الإسلاميين، القوميين، اليساريين)، ولكنك لن تجد في ثناياها شخصاً واحداً محسوباً على التيار الليبرالي!.

فضلاً عن أن هذا التيار الذي ظل يدعو إلى الانفتاح على الثقافة الغربية، لم يُصدر من جانبه أي إنتاجات رصينة في الفكر أو في الفلسفة أو في علوم الاجتماع أو حتى في رؤيته للفكر الديني.

وبعد كل ذلك.. هل بقي ثمة مسوّغ يدعو لاحترام ظاهرة الليبرالية السعودية!.

وإذا كان كثير من رموز التيار السلفي المُحافظ يتفقون

مع كثير من رموز التيار الليبرالي في الدعوة إلى الطاعة المُطلقة للسلطة، والسكوت عن الأخطاء والمظالم.. إلا أن الفرق الجوهري بين الطرفين يكمن في أن السلفيين مُنسجمون مع تراثهم وأدبياتهم، فهم لم يقولوا يوماً أنهم دعاة تحرر ومشاركة شعبية في القرار السياسي، بل إن أدبياتهم تحثهم على الطاعة والولاء. لذا تغدو المشكلة مع هؤلاء مشكلة ثقافية محضة.. لكن في المقابل فإن التيار الليبرالي يفعل عمليّاً على الأرض كل ما يناقض أصوله النظرية، حتى بات من أشد خصوم فكرة البدء بتطبيق بعض الممارسات الديمقراطية في المجتمع، وذلك خشية من وصول الإسلاميين، وهنا تكمن المُفارقة الأخلاقية!.. لذا أعتقد أن أبرز خصم يقف في وجه تطبيق الفكرة الليبرالية في المجتمع السعودي هو التيار الليبرالي نفسه.

وهذا لا يعني من دون شك خلو التيار الليبرالي من شخصيات ناضجة ومُنسجمة مع الفكرة الليبرالية ومُستقلة سياسياً.. ولكن صوت هذه الشخصيات القليلة يضيع دوماً وسط ضجيج الآخرين.

س/ هل تصنف نفسك كإسلامي؟، وإذا كنت كذلك.. فهل أنت سلفي؟

بطبعي لا أجد غضاضة في التصنيف العلمي للظواهر والتيارات. بل وأظن أن هذا الفعل ـ إذا ما مورس بعلميّة ـ يُعد ضرورة بحثية للتقسيم والتمييز بين التيارات والأفكار، أياً كان

المستوى المُتبع في التصنيف (عقائدي، فكري، سياسي، حركي. . . الخ).

بالنسبة للأفكار التي أؤمن بها ويؤمن بها عدد من الناشطين في الوسط الثقافي، فأنا أضع أولئك المؤمنين بهذه الأفكار في دائرة التيار الإسلامي، أي أنهم إسلاميون صميمون، باعتبار أن التصنيف بالإسلامية يشير إلى أولئك المؤمنين بمرجعية الشريعة، وحاكميتها على الحياة بكل شؤونها (التعبدية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، وإن اختلفت الاجتهادات وتباينت الرؤى في طريقة تفعيل النصوص وتنزيل الأحكام على الواقع.

أما بالنسبة للسلفية. . فنحن سنكون دون شك أمام مشكلة تعريف. . إذا كانت السلفية هي تقرير مسائل عقائدية في (التوحيد والإيمان والأسماء والصفات والقدر والصحابة . . .الخ) فنحن دون شك سلفيون بهذا المعنى. وإن كان التوصيف الأكثر دقة لهذا المنهج العقائدي هو ما ورد في كتب الأئمة تحت مسمى (عقيدة أهل السنة والجماعة)، أو الإشارة إلى (أهل الحديث) باعتبار تمايزهم في بعض مسائل العقيدة عن الأشاعرة والماتوريدية والكرّامية وسواهم.

أما إذا تمثلت السلفية بكونها منظومة فكرية متكاملة، لها منهجها السياسي، وأحكامها الفقهية، ورؤاها الثقافية، واختياراتها للسلوك الاجتماعي. . فكل هذه الحقول خاضعة للاتفاق والاختلاف، وفي ثناياها كثير من المسائل الخلافية

الخاضعة للتباين والاجتهاد. . فإذا كانت السلفية وفق هذا المعنى، فأظن أن ثمة تبايناً واضحاً عنها.

س/ لماذا أنتم يا من تسمون أنفسكم عقلانيين وعصرانيين مغرمون بالظهور الإعلامي والبروز الصحفي وتستمتعون بالجلوس على مقاعد الاستديوهات الوثيرة، وتطربون لنشر صوركم ومقالاتكم على صفحات الجرائد الصفراء وتتضخم نفوسكم عندما يوصف أحدكم بالمفكر والإصلاحي و«الأستاذ الكبير» كما وصفك صديقك ذات مرة؟

لست أدري إن كنت أنا المقصود بهذا الكلام!. أم أنك تقصد شخصاً آخر.

وأعتذر للقراء الكرام مجدداً لأنني مضطرٌ لأن أوضح للأخ الكريم أنني ممتنع عن الظهور في أي قناة فضائية منذ أربعة أعوام، رغم كثافة الدعوات الفضائية التي لا يمضي شهر من دونها. وأنني أرفض حتى دعوات الحوار الصحفية، بسبب الانشغال، ولكوني أضجر من هكذا حوارات ولا أميل إليها. ولولا إلحاح الأستاذ مدير الموقع وعدم قبوله لرفضي المُتكرر لما كنت هنا أيضاً.

أما الألقاب فبطبعي أجفل منها، ربما أكثر مما تتوقع، لذا لم أقبل يوماً أن أوصف بأنني (مفكر) رغم التساهل الكبير في الوسط الثقافي في إطلاق هذا الوصف، وهذا الرفض طبعاً ليس تواضعاً مني، بل هو بسبب شعور عميق بعدم رغبتي بابتذال هذه المصطلحات الكبيرة التي باتت تُطلق على كل أحد ـ وأنا في

المستوى المُتبع في التصنيف (عقائدي، فكري، سياسي، حركي. . .الخ).

بالنسبة للأفكار التي أؤمن بها ويؤمن بها عدد من الناشطين في الوسط الثقافي، فأنا أضع أولئك المؤمنين بهذه الأفكار في دائرة التيار الإسلامي، أي أنهم إسلاميون صميمون، باعتبار أن التصنيف بالإسلامية يشير إلى أولئك المؤمنين بمرجعية الشريعة، وحاكميتها على الحياة بكل شؤونها (التعبدية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، وإن اختلفت الاجتهادات وتباينت الرؤى في طريقة تفعيل النصوص وتنزيل الأحكام على الواقع.

أما بالنسبة للسلفية. . فنحن سنكون دون شك أمام مشكلة تعريف. . إذا كانت السلفية هي تقرير مسائل عقائدية في (التوحيد والإيمان والأسماء والصفات والقدر والصحابة . . .الخ) فنحن دون شك سلفيون بهذا المعنى. وإن كان التوصيف الأكثر دقة لهذا المنهج العقائدي هو ما ورد في كتب الأئمة تحت مسمى (عقيدة أهل السنة والجماعة)، أو الإشارة إلى (أهل الحديث) باعتبار تمايزهم في بعض مسائل العقيدة عن الأشاعرة والماتوريدية والكرّامية وسواهم.

أما إذا تمثلت السلفية بكونها منظومة فكرية متكاملة، لها منهجها السياسي، وأحكامها الفقهية، ورؤاها الثقافية، واختياراتها للسلوك الاجتماعي. . فكل هذه الحقول خاضعة للاتفاق والاختلاف، وفي ثناياها كثير من المسائل الخلافية

الخاضعة للتباين والاجتهاد. . فإذا كانت السلفية وفق هذا المعنى، فأظن أن ثمة تبايناً واضحاً عنها.

س/ لماذا أنتم يا من تسمون أنفسكم عقلانيين وعصرانيين مغرمون بالظهور الإعلامي والبروز الصحفي وتستمتعون بالجلوس على مقاعد الاستديوهات الوثيرة، وتطربون لنشر صوركم ومقالاتكم على صفحات الجرائد الصفراء وتتضخم نفوسكم عندما يوصف أحدكم بالمفكر والإصلاحي و«الأستاذ الكبير» كما وصفك صديقك ذات مرة؟

لست أدري إن كنت أنا المقصود بهذا الكلام!. أم أنك تقصد شخصاً آخر.

وأعتذر للقراء الكرام مجدداً لأنني مضطرٌ لأن أوضح للأخ الكريم أنني ممتنع عن الظهور في أي قناة فضائية منذ أربعة أعوام، رغم كثافة الدعوات الفضائية التي لا يمضي شهر من دونها. وأنني أرفض حتى دعوات الحوار الصحفية، بسبب الانشغال، ولكوني أضجر من هكذا حوارات ولا أميل إليها. ولولا إلحاح الأستاذ مدير الموقع وعدم قبوله لرفضي المُتكرر لما كنت هنا أيضاً.

أما الألقاب فبطبعي أجفل منها، ربما أكثر مما تتوقع، لذا لم أقبل يوماً أن أوصف بأنني (مفكر) رغم التساهل الكبير في الوسط الثقافي في إطلاق هذا الوصف، وهذا الرفض طبعاً ليس تواضعاً مني، بل هو بسبب شعور عميق بعدم رغبتي بابتذال هذه المصطلحات الكبيرة التي باتت تُطلق على كل أحد ـ وأنا في

مقدمتهم ـ، حتى على أنصاف المثقفين والكتاب. وعندما وضع الأستاذ معد الحوار قبل اسمي وصف (مفكر) في اليوم الأول من نزول الإعلان، استأت لذلك وطلبت منه أن يشطبها على الفور، وأن يضع مكانها أوصافاً مهنية لا تبجيلية، كصفة الكاتب أو الصحفي وسوى ذلك.

وحديثك عن الوصف بـ (إصلاحي) فأنا لم أصف نفسي بهذا الوصف في يوم من الأيام (لا كتابة ولا شفاهة). وحتى عندما كنا نُعِد ونوقع خطابات المطالب الإصلاحية، كنت أرفض أن أضع أمام اسمي في خانة التعريف بالأسماء الموقِعة صفة (إصلاحي)، بل كنت أضع في مكانها صفتي المهنية كـ (صحفي)، ولك أن تراجع ذلك، فخطابات المطالب منشورة.

أما وصفي بـ (الأستاذ الكبير) فهو من اختراع الصديق العزيز إبراهيم السكران، حيث وصفني بها في رده على تعليقي على بحث المآلات، وكان وقتئذٍ في نيوزيلندا، فأرسلت له عدة رسائل أرجوه فيها و (أستعطفه بحق الصداقة) أن يقوم بحذفها، لأنني أعتقد أنك حين تُعطي شخصاً ما أكثر من قيمته، فأنت تسيء إليه دون شك. ولكن الصديق إبراهيم لم يفعل، وفضّل أن يستمر في هوايته بكيل المدائح المُفرطة للجميع.

أعتقد أن كثيراً ممن يُطلق عليهم وصف «التنوير» هم زاهدون في الإعلام والظهور، ولك أن تستعرض الأسماء التي ذكرتها في بداية الحوار وآخرين سواهم، لترى حجم ظهورهم الإعلامي مقارنة مع قدراتهم. بل أظن أن ابتعادهم عن الإعلام

كان سبباً في تضاؤل تأثيرهم الفكري مقارنة بما يملكونه من إمكانات جيدة.

س/ من يسير على طريقتكم المصادمة لثوابت الأمة هو إما شخص لا يعرف طريق الإصلاح، أو أنه شخص يرغب في منصب ووجاهة على حساب نقد المتدينين، وأظنكم من أصحاب النوع الثاني؟

كنت أتمنى أن تذكر لي تلك الثوابت التي قمنا بمُصادمتها.. أو على الأقل أن تتأمل لبعض الوقت بتلك الثوابت التي تعنيها.. فربما اكتشفت أنها ثوابتك الخاصة التي نتجت من تنشئة أو من انحيازات ثقافية وفقهية، وأنها لم تكن بالطبع ثوابت الشريعة.

يا سيدي يمكن لأي أحد أن يرى اليوم وبوضوح إلى أين تتجه بوصلة المصالح.. فليس ذلك بالأمر الذي يخفى.. نحن نرى كيف أنك حين تقوم (بوعيٍ) بتغيير بوصلة اتجاهك يساراً ـ وتبيع في ثنايا ذلك ذمتك ـ عندها ستكون أقرب إلى السُلطة، التي قد تضع اسمك في قائمة المناصب والوجهاء، وقد تُصبح بين ليلة وضحاها «كاتباً كبيراً» في أشهر الصحف، وربما تُسكب عليك بعضاً من «شرهات الإعلاميين» الدسمة، وقد تُمنح أيضاً نصف «درزن» من مقاعد الاستديوهات التي تحدثت عنها في سؤالك السابق.. وفي المقابل نرى لو أنك غيرت بوصلة اتجاهك يميناً وفق حساباتٍ محددة، كيف يمكن أن تُصبح «نجماً دعوياً» تنهال عليه المدائح والمحامد، وتُشرع له أبواب

المؤسسات الخيرية، والمنابر الإعلامية الخاصة، والرحلات «الدعوية» التي باتت تُقام صيفاً في المنتجعات الأوروبية!، فضلاً عن الشعبية التي ستحظى بها وعشرات المريدين الذين سيُتمتمون بعظمتك على شبكة النت آناء الليل وأطراف النهار.

أما إذا اخترت كِلا الحُسنيين، وقررت أن تكون (مشلحاً) يسترخي في قصر الأمير، كي يتزلف له ويبحث عن رضاه، فربما فُتحت لك خزائن الأرض، وأُشرِعت لك أبواب الدنيا، ولكن عليك ألا تسأل حينها عن حجم ذاك الذي ستبيعه مقابل ذلك.

هذه يا سيدي هي أقدار مجتمعنا التي نتجرّع كأسها المُرّة منذ عقود.. وتلك هي المسارات الصحيحة للمصالح والوجاهات وتصفيق المُريدين.

ولكن في المقابل، إذا رفضت أن تكون في إحدى هاتين الضِفتين، وقررت ألا تُجامل الإسلاميين في قناعاتك وأفكارك، وأن تنشط في مشروعات الإصلاح السياسي، عندئذٍ لن تكتفي بامتعاض السلطة الذي قد يمتد لمنعك من السفر، وربما إقصاؤك من حقوقك الوظيفيّة، فضلاً عن تطور الأمور وبلوغها حد تغييبك في منتجعات الحاير.. وعلى الضفة الأخرى أنت موعودٌ أيضاً بكثافة الافتراء الذي يمكن أن تلاقيه في المواقع والمنتديات من بعض (دعاة الإنترنت المُقنّعين)، المتخصصين بأداء واجب الافتراء على الناس في سبيل الله!.. شخصياً لم ألقَ سوى نزر يسير من هذه الافتراءات، ليس أقلها أن أوصم

بالتعامل مع الاستخبارات الأمريكية!! (افتراء غير محبوك.. أليس كذلك!).. وغيري لقي أكثر من ذلك بكثير.

انظر مثلاً لحجم الشتائم والافتراءات التي يلاقيها على الدوام شخص كالشيخ عبدالعزيز القاسم، المهموم دوماً بتوسيع هامش مُشاركة الفقه في بناء الدنيا وعدم عزله عن دائرة إنتاج الحلول الحياتية لمشاكلنا الضاغطة، كي لا تنفرد الحلول العلمانية بساحة المشروعات التنموية.. فمثلاً حوت مقالة واحدة فقط راجت عنه مؤخراً في النت، أكثر من ثلاثين فِرية، منها (أنه يمثل حالة بين الإسلام والكفر.. وأنه يدعو الناس إلى فكر مآله الإلحاد بالله والكفر والعداء الصارخ للإسلام.. وأن أفكاره تحمل من الكفر ما الله به عليم.. وأنه يدعو لتغيير أحكام شرعية كثيرة لأن الشريعة ليست صالحة لعصرنا.. وأن أهم أولوياته هو العداء لأهل الاستقامة من العلماء وطلبة العلم.. وأنه يوالي الكفار.. وأنه يدعو إلى إسلام أمريكي.. وأن هدفه مسخ عقائد الناس وتمييع دينهم وتذويبه.. وأنه يعمل دراسات ويضع خططاً لهدم الإسلام.. وأنه منتكس ومنحرف ...الخ)، علماً أن كاتب هذه الافتراءات هو شخص معروف، ويُحتفى به عند بعض الدعاة الذين يُثنون دوماً على (جهاده النتي)!. ولا أظنه سمع من أحدهم يوماً جملة (اتق الله في أعراض المسلمين).

س/ ما تقييمك لتجربة المجموعة المهتمة بالإصلاح السياسي الدستوري التي يقف على رأسها د.عبدالله الحامد

ود.متروك الفالح.. خاصة أنك محسوب عليها؟ هل ترى أنها تستطيع تطوير المجتمع وتحقيق الإصلاح السياسي الذي تنشده؟

أعتقد أن الحديث عن مجموعة الإصلاح الدستوري يجب أن يتناول ثلاثة مسارات مهمة.. أولها هو (أهمية) وجود هذه المجموعة. وثانيها هو عن (جدوى) هذا الوجود ونتائجه على الأرض. وثالثها هو عن (كفاءة أدائها) ومدى قدرتها على بناء رؤية استراتيجية لمسار الإصلاح السياسي.. وسأحاول الإشارة باقتضاب شديد إلى هذه المسارات الثلاثة.

بالنسبة للمسار الأول.. فأظن أن وجود هذه المجموعة يشكل ضرورة سياسية وأخلاقية في المجتمع السعودي. فالحديث عن الأفق السياسي المرجو للوطن، وتوجيه بوصلة الإصلاح السياسي باتجاه بناء المؤسسات والمشاركة الشعبية، وتكوين كتلة وطنية ـ ولو كانت صغيرة ـ تنادي بتلك المطالب، وتُسهم في تمرين الأوساط الثقافية المحلية على سماع تلك المشروعات الإصلاحية، وتُسهم أيضاً في رفع السقف المحلي المُتاح لمطالب الإصلاح. أن كل تلك الأفعال هي شديدة الأهمية في بلد يعيش فقراً في الممارسة السياسية، وخوفاً من أي مطالبات سياسية ودستورية جديّة للسلطة السياسية.

أما المسار الثاني.. فأحسب أن الحديث عن الجدوى العمليّة المتوقعة لنشاط تلك المجموعة الإصلاحية يجب أن يحمل قدراً من الواقعية. فرغم بعض التقدم الذي تُحرزه في ملفات سياسية وأمنية محددة، إلا أنني أظن أن (المجموعة

الدستورية) ليست قادرة على إحداث تطوير حقيقي للنظام السياسي، لا حالياً ولا في المستقبل المنظور، وذلك لأسباب عديدة ليس هذا موضع تفصيلها، ربما من أهمها أنها لم تستطع تشكيل كتلة شعبية تضغط في هذا الاتجاه، وبظني أنها لن تستطيع تكوين هكذا كتلة في المستقبل.

وفي المسار الثالث. . برأيي أن المجموعة تفتقر إلى بعض الكفاءة السياسية في إدارة مسار المشروع الإصلاحي. ربما يلمس ذلك بوضوح من يتابع مقدار التغيّر السريع في سقف المُطالبات، التي باتت ترتفع كل حين من دون أي إطار مفهوم لهذا التصعيد، حتى أن المجموعة في آخر بياناتها طالبت بتعيين (رئيس وزراء) من الشعب!. وبرأيي أن هذه القفزات المظلية باتت تضر أكثر مما تنفع، وستُسهم في تقليل قدرة المجموعة الدستورية في المحافظة على الناشطين معها، فضلاً عن قدرتها على كسب مُناصرين جدد.

مسار المجموعة الإصلاحية ربما يشير إلى إمكانية أن تتحول في المستقبل من (مجموعة سياسية) إلى (مجموعة حقوقية). أي أنها ستكون أشبه بـ (حركة ضمير)، تتحدث عن الانتهاكات السياسية والأمنية، وتقدم رؤيتها للإصلاح السياسي، ولكنها لن تكون معنيةً بدواعي المرونة والحسابات والموازنات التكتيكية المطلوبة في النشاط السياسي، فضلاً عن قدرتها على تطوير النظام السياسي.

بقي أن أشير ـ وبمعزل عن التقييم الفكري ـ إلى أن هذه

المجموعة الدستورية تضم شخصيات جليلة ـ في مقدمتهم الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح ـ كانت ومازالت تتبنى مواقف أخلاقية شجاعة ومُشرّفة تنطوي على كثيرٍ من النُبل والمروءة، وقدمت تضحياتٍ عديدة، ودفعت ضريبة سياسية أجزم أن كثيراً ممن يتصدرون اليوم للحديث عن (مصلحة الوطن) و (حب الوطن) غير مستعدين لدفع جزء يسير منها إذا ما وضعوا أمام محكّات حقيقية تتطلب التضحية من أجل الوطن.

س/ ألا تعتقد أن المطالبة بالديمقراطية تتناقض مع النظام الملكي القائم في المملكة؟!

بالطبع لا. . لأن من بدهيات الفكرة الديمقراطية أنها قابلة للتطبيق في الأنظمة الجمهورية والملكية على حد سواء. . لذا تجد كثيراً من دول العالم، (غربية وشرقية وعربية) هي دول ملكية وتمارس العمل الديمقراطي في ذات الوقت.

في السعودية يبدو الأمر مختلفاً بعض الشيء. . فالسعودية لم تكن تاريخياً إقليماً جغرافياً موحّداً. . فهي ليست كمصر أو العراق أو الشام أو غيرها من الدول التي كانت ومازالت أقاليم جغرافية موحدة بمعزلٍ عمن يحكمها. فإذا سقط فيها نظام سياسي، قام نظام آخر ليحكم كامل الإقليم.

الجزيرة العربية التي تمثل الدولة السعودية حالياً قرابة الـ90% منها، كانت خلال أزيد من ثمانمائة عام أقاليم جغرافية وسياسية مُتفرّقة، فهناك الحجاز، والبحرين، والأحساء، ونجد، وعسير، والمخلاف السليماني، وجزء من بادية الشام،

وسواهم. . وكانت هذه الأقاليم في غالب مراحلها التاريخية خاضعة لولاءات سياسية متفرقة أيضاً. . ويعزو خبراء الجيوبولوتيك ذلك إلى أن الجزيرة العربية ليست منطقة أنهار وسهول خصبة تساعد على توحد الإقليم الجغرافي في كتلة سياسية واحدة، بل إن المساحات الصحراوية وسلاسل الجبال تشكل فواصل طبيعية للتواصل الجغرافي. . لذا فليس هناك تماسك تاريخي للوحدة الجغرافية لهذه المنطقة.

الدولة السعودية استطاعت توحيد هذه الأقاليم المتفرقة داخل الجزيرة العربية وفق سياق تاريخي طويل امتد لأكثر من مائتي عام.

لذا فإن مشروع المجموعة الدستورية قائمٌ على مبدأ رئيس يتلخص في (ضرورة الأسرة السعودية الحاكمة لمشروع الوحدة). . وأن أي غياب لهذه الأسرة يعني تجزئة البلاد. . وهذا المبدأ نتج عن قراءة سياسية محضة، وخبرة وتحليل تاريخي وسياسي للمنطقة، ومعرفة عميقة بالطبيعة السكانية والقبائلية والثقافية للأقاليم المتوحدة داخل إطار المملكة السعودية. . لذا تعتبر المجموعة الدستورية أن هذا الأمر هو أحد المبادئ الرئيسية لعملها، وأن من يختلف معها فيه لا مكان له في هذه المجموعة، لأنه يناقض مبدأً محورياً في رؤيتها.

وأذكر أنه قبل سنتين، وفي لقاء مفتوح لبعض أفراد هذه المجموعة، تحدث شاب بما يناقض هذا المبدأ، ففوجئت برد غاضب وحاسم من الدكتور متروك الفالح قال فيه إن هذه القضية

لا يمكن أن تكون محل نقاش داخل المجموعة الدستورية، وأن من لا يؤمن بهذا المبدأ فلا مكان له تحت لافتتها، وليبحث له عن أي لافتة سياسية أخرى.. وذات الكلام كرره عدد من الشخصيات الإصلاحية في المجموعة عبر منابر إعلامية عديدة.

وأكرر أن هذا المبدأ خاضع لرؤية سياسية محضة.. ولا علاقة له بحب أو كره هذه النتيجة.. لأنني أدرك أن كلاماً كهذا قد يُغِضب كثيراً من الشخصيات ذات النزعة الثوريّة التغييرية.. بل وبدا مستفزاً لعدد من الباحثين الذين حاورتهم خارج المملكة، لكونهم يعتقدون أن مجرد رفع شعار الإسلام يكفي لتوحيد الجزيرة العربية. لذلك لم يخلُ الحديث معهم من اتهام لهذه المجموعة الدستورية بممالأة السلطة!. وهنا تكمن المفارقة!.

هذا المبدأ المحوري في رؤية المجموعة الدستورية، يجعل هذه المجموعة داعية لـ (الإصلاح) لا (التغيير). وتصب كل مطالباتها ورؤاها السياسية في التأكيد على ضرورة تطوير النظام السياسي ليتضمن مشاركة شعبيّة في القرار السياسي، وفصلاً للسلطات، واستقلالاً للقضاء، ورقابة على المال العام، وسوى ذلك من مطالب باتت معروفة.. ولذلك تنطبق على هذه المجموعة صفة (الإصلاحية) ولا تنطبق عليها صفة (المُعارضة).

س/ هل كل من يوالي الدولة أو الحكومة متزلف وبحث عن مصلحته؟

بالطبع لا.. بل الأصل أن يوالي جميع أبناء الوطن دولتهم ووطنهم. والعمل الإصلاحي الذي يسعى إلى تسديد

الأخطاء، ورفع المظالم، ومشاركة المواطنين في القرار السياسي، والرقابة على المال العام، هو من صميم الولاء والحب لهذا الوطن. . أما أولئك الذين يبحثون عن منصب ووجاهة ونفوذ من خلال تبرير التجاوزات القائمة، والدفاع عن كل الأخطاء، وربما الوقوف حجر عثرة أمام الرؤى التي تهدف إلى إصلاح النظام السياسي وتطويره، فهؤلاء يقومون بتقديم مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن، وإن ادّعوا غير ذلك.

ومن ناحية أخرى فليس كل أولئك القريبين من السلطة ومن القرار السياسي، ومن يثنون على الأداء الحكومي، هم شخصيات مهمومة بتحصيل مصالحها على حساب الوطن. . بل على العكس، ربما كان كثير منهم مهمومين بخدمة الوطن وتطوير بنيته الخدماتية، ودفع مشروعاته التنموية إلى الأمام. ويسمى كثير من هؤلاء بـ «التكنوقراط». . لكن على الضفة الأخرى أزعم أن المواطن البسيط بات قادراً اليوم على التفريق بين أولئك المنخرطين في مؤسسات الدولة من أجل العمل والتطوير وخدمة المواطنين، وفي ذات الوقت هم يسعون إلى تحسين أوضاعهم الماديّة والمعيشيّة بطرق مشروعة، وبكدهم وعرقهم. وأولئك المهمومين بالتكسب والوجاهة عن طريق التقرّب والتزلف لأصحاب القرار، والدفاع عن كل الأخطاء، وكيل المدائح للسلطة في الحق والباطل، بل وربما قاموا بتجريم الآخرين واتهامهم بانتهاك المقدسات لمجرد أنهم اختلفوا مع السُلطة وانتقدوا بعض ممارساتها.

س/ يتساءل البعض: إذا كنت تؤمن أن النقد هو عملية مهمة لتطوير التيارات والأفكار كما ذكرت ذلك مراراً، فلماذا لا تنتقد التيار التنويري أيضاً، ولماذا لا تنتقد أصحابك التنويريين كذلك، أم أنك تتفق معهم في كل شيء؟!

النقد لم يكن يوماً ترفاً فكرياً. بل هو أشبه بالبوصلة التي تُخبرك دوماً عن المسار الصحيح كي تتقدم إلى الأمام.. والمنظومات التي تخشى النقد، وتتعامل معه بعنف وارتياب، ستتمادى دون شك في ارتكاب الأخطاء، لأنها حُرِمت من ذاك الصوت الذي يقول لها: احذري، أنتِ في المسار الخطأ.

بالنسبة لي، فالنقد لم يكن يوماً حكراً على طرف، ومن يسمح لنفسه ابتداءً أن يقول للآخرين: أن فعلكم ذاك كان خطأً، فيجب أن يقبل بصدر رحب حين يقول له الآخرون نفس الشيء.. هذا على المستوى الشخصي.. أما على مستوى ظاهرة الانفتاح في التيار الإسلامي التي سُميت بالتنوير، فقد مارست نقدها منذ بدايتها، بل وفتحتُ في صحيفة المحايد ملفاً خاصاً لنقد هذه الظاهرة، استضفت فيه بعضاً من أعنف خصومها، وحصل ذلك في العام 2001م، يوم كانت هذه الظاهرة في قمة عنفوانها وانطلاقتها.. وفعلتُ الشيء ذاته في صحيفة الشرق الأوسط، حيث فتحت ملفاً صحفياً آخر لنقد الظاهرة، استضفت فيه عدداً من ناقديها.

وفي ذات الوقت، فقد كتبت عدة مقالات نقدية لأفكار وآراء شخصيات محسوبة على ظاهرة التنوير، وقمت بانتقادهم

بالاسم دون مواربة أو تلميح، بل وكنت عنيفاً في نقد بعضهم حين رأيت أنهم ارتكبوا أخطاء أحسبها كبيرة.

أضف لذلك أننا سننشر في الشبكة العربية كتاباً مُهماً جداً خلال شهر ونصف من الآن، وأحسبه سيكون كتاباً تأسيسياً هو الأول من نوعه، لكونه يمثل رصداً وتوثيقاً ونقداً للحراك الفكري والسياسي والإعلامي والديني في المجتمع السعودي خلال ثلث قرن. وفي هذا الكتاب فصلٌ في حدود الثمانين صفحة يتحدث فيه مؤلفه بلغة نقدية صارمة ـ وربما عنيفة ـ عن ظاهرة التنوير التي بدأ صوتها العلني يتصاعد في المجتمع السعودي في أواخر التسعينيات، واستمر بعد ذلك.

س/ ما هو الفارق الرئيس بين التنويريين والليبراليين (أقصد الليبراليين الصادقين وليس حفنة الليبراليين السعوديين) ؟

أحسب أن المجموعة المُهتمة بموضوعات النهضة والإصلاح السياسي تلتقي مع الفكرة الليبرالية في موضوع (شكل وهيكلية النظام السياسي) القائم على الانتخاب وفصل السُلُطات وتداول السلطة وترسيخ الحُريات السياسية. وذلك لأنها ترى أن هذه الهيكلية السياسية هي الأقرب لتحقيق مقاصد الشريعة التي تُطالبنا بسيادة العدل، وضمان حق الأمة في قرارها السياسي، وضبط المال العام، وسوى ذلك. . وتختلف هذه المجموعة مع الفكرة الليبرالية في تحديد طبيعة المرجعية الثقافية والفكرية. . حيث ترى هذه المجموعة أن الشريعة يجب أن تكون هي الحاكمة على تصرفات المسلم. فيما الفكرة الليبرالية تبقى هلامية

في تحديد مرجعيتها الثقافية، فربما كانت عند بعض الليبراليين (دستور حقوق الإنسان العالمي)، أو أي مرجعية أخرى. . وبالطبع يتفرع عن الخلاف حول المرجعية، خلافات كثيرة حول طبيعة الأخلاق وسقف الانفتاح الاجتماعي والثقافي وسوى ذلك.

س/ وما هو الفارق الرئيس بين التنويريين والإخوان المسلمين؟

حركة الإخوان المسلمين هي حركة كبيرة وممتدة على طول العالم الإسلامي وعرضه، وهي لذلك تحمل بطبيعتها قدراً كبيراً من المرونة الفكرية، بحيث تجد أن الإخوان المسلمين في السعودية هم في حقيقتهم سلفيون بمسحة إخوانية، والإخوان المسلمون في تونس هم ليبراليون مؤمنون بالمرجعية الإسلامية، والإخوان المسلمون في تركيا هم أقرب للتصوف منهم للسلفية، وهكذا. . وكل ذلك يرجع إلى أن جماعة الإخوان هي قائمة في أساسها على إطارين اثنين. . الأول إطار يعتمد على مرونة فكرية وفقهية. والثاني إطار يعتمد على مسار أيديولوجي وسياسي وحركي أكثر دقة وتحديداً، ويرتكز بشكل رئيس على فكرة (تكوين حركة مُنظّمة تهدف إلى إعادة الحياة الإسلامية في المجتمعات المُسلمة، وإقامة الدولة الإسلامية). . لذا تجد أن ثمة تباينات واضحة عند جماعات الإخوان في الدول العربية والإسلامية بحسب البيئة والدولة التي تعمل بها، وبحسب طبيعة وضعها السياسي في تلك الدولة. حتى أن بعض الحركات

الإخوانية في بعض الدول العربية صار هدفها الرئيس وأولويتها الكبرى تتمثل فقط في السعي لمجرد بقاء الحركة وتماسكها أمام قمع السلطة.. وهذه المرونة التي تتكئ عليها جماعة الإخوان يمكن اعتبارها (نقطة ضعف وهشاشة فكرية)، و (نقطة تماسك وقوة حركية وسياسية).

لذا لا أستطيع الحديث عن الفارق الرئيس بين المجموعة المهتمة بقضايا النهضة والإصلاح السياسي في السعودية وجماعة الإخوان المسلمين، بسبب التباينات الواضحة في المناهج الفكرية للجماعة.. علماً أن كثيراً من المنتمين لمدرسة الإخوان في السعودية وخارجها يؤمنون بأولوية النهضة والإصلاح السياسي. ولكن هذا لا يعني أن أولوية النهضة والإصلاح السياسي صارت هي الأولوية المعتمدة لجميع حركات الإخوان، بل هي قد تكون مجرد أولوية لجيوب ومجموعات داخل بعض حركات الإخوان، كما هو الحال عند الإخوان في السعودية وفي غيرها. وفي الوقت ذاته ربما شكلت قضايا النهضة والإصلاح السياسي أولوية مُعتمدة ورئيسيّة لحركات إخوانية أخرى.

س/ من هم الفقهاء والعلماء المعاصرون الذين نستطيع أن نحسبهم على تيار التنويريين؟ أو الذين تتفق أطروحاتهم مع أفكار التنويريين؟

أعتقد أن شريحة واسعة من علماء العالم الإسلامي ومفكريه، هي تؤكد دوماً على ضرورة نهضة المجتمعات

المسلمة وضرورة الإصلاح السياسي. فمن المغرب الذي يحتضن عدداً من الشخصيات الشرعبة الشهيرة المُنخرطة في المشروعات الإصلاحية والنهضوية، ككل المنتمين أو المتقاربين فكرياً مع حزب العدالة والتنمية المغربي وبعض الحركات الإسلامية الأخرى. مروراً على الجزائر وتونس ومصر والسودان والشام والعراق ودول الخليج. . حيث تحتضن هذه الدول عشرات العلماء والشخصيات ذات الثِقل الشرعي، والتي تطالب بأولوية النهضة والإصلاح السياسي. . ويمكن أن أذكر لك نماذج محدودة فقط في بعض الدول وذلك بهدف تقريب الصورة ليس إلا. . فمحمد الحسن الددو في موريتانيا، وأحمد الريسوني في المغرب، ويوسف القرضاوي في مصر، وسلمان العودة في السعودية (في شِق النهضة لا في شِق الإصلاح السياسي)، إضافة إلى عشرات الأسماء الأخرى على امتداد العالم الإسلامي، كلها شخصيات شرعية معتبرة تُركّز كثيراً من جهودها ـ رغم تباينات فيما بينها ـ في التأكيد على أولوية النهضة والإصلاح السياسي في المجتمعات المسلمة. هذا فضلاً عن عشرات ـ وربما مئات ـ الشخصيات الناشطة في المجال الفكري والثقافي والتي تهدف إلى التأكيد على هذه الأولويات.

س/ لو عرضت عليك صورتين : مجتمع متدين ينتشر فيه العدل والأخلاق لكنه متخلف حضارياً، ومجتمع متقدم حضارياً لكن ينتشر فيه البعد عن التدين والأخلاق . . فأيهما تفضل؟

بطبعي لا أحب الثنائيات النظرية الصارخة كتلك التي

ذكرتها في سؤالك. . لأن دورة التساؤلات النظرية المثالية لن تنتهي. . فماذا لو كنت أمام خيارين، مجتمع يسوده الطغيان والجبروت والعنف والظلم والتعذيب ولا يدع قرشاً في جيبك، لكن يدعك تصلي. . ومجتمع مثالي وعادل وقوي وغني وحضاري، ولكن يمنعك من الصلاة. . فماذا تختار؟. . أو أن تكون بين خيار أن تقضي حياتك في سجن انفرادي بائس ومعك مصحف، وخيار أن تخرج إلى حياة جميلة ومزدهرة ورغيدة ولكن تُمنع من المُصحف. . فماذا تختار؟. . صدقني لن تنتهي لعبة الثنائيات الفجة وغير الواقعية على الإطلاق.

بالنسبة لي. . أتمنى أن تكون مجتمعاتنا على أفضل حال ممكن من التديّن والأخلاق والعدل والتحضّر والقوة الفكرية والمادية. . وإن لم تكن كذلك. . فيجب أن نسعى كي تكون كذلك.

الجزء الثاني

س/ هناك فكرة سمعتها مرة بشكل عابر، ثم حاولت البحث عن معلومات أكثر حولها ولكنني لم أجد شيئاً يعززها.. وهي أن بعض الحركات الإسلامية استلهمت بعض الأفكار الشيوعية في أدبياتها.. هل لديك ما يفيدني بخصوص ذلك؟ لأن الموضوع يهمني كثيراً.. أم تعتقد أنها مجرد دعوى خصوم؟

هذا الموضوع دقيق جداً، وأحسب أن الباحث فيه بحاجة إلى تتبع تفصيلي للمسارين الفكري والتنظيمي للحركة الإسلامية منذ نشوئها على يد حسن البنا، ولا أظنك ستجد مصادر مكتوبة في هذا الموضوع.

ولكن في البداية لابد من الإشارة إلى أن من يتحدث عن هذا الموضوع بقصد الإدانة فإنه يصدر عادة من ذهنية مُغرمة بادعاء النقاء الفكري الكامل، وكأن كل تجاربها وأفكارها وحياتها هي إنتاج خالص و(مقطّر) للتجربة التاريخية الإسلامية!، وفي هذه الدعوى مُغالطة ثقافية واجتماعية كبيرة، فنحن كائناتٍ تتأثر وتتطور وتستلهم من تجارب الآخرين - بوعي أو بدون وعي - وتستفيد من تراكم الخبرات المحيطة ومن

الأفكار المُبدعة والخلّاقة، حتى لو كانت من النتاج الثقافي الخالص للخصوم. . ونستطيع ـ حال البحث ـ أن نجد عند كل التيارات الإسلامية اقتباساتٍ من تجارب الآخرين.

وفي موضوع استلهام بعض الحركات الإسلامية لأفكارٍ شيوعية. فسأحاول من ناحيتي أن أشير إلى لقطات سريعة في هذا الإطار، قد تكون مفاتيح مستقبلية لبحث أكثر تفصيلاً . . وسأجعلها على شكل نقاط لتسهيل عملية السرد:

1- فكرة التنظيم التي بدأها حسن البنا لم تكن شائعة بالشكل الذي ساد بعد ذلك بعقود في الأجواء السياسية العربية. . ففي بداية القرن العشرين شهدت مصر وجود تنظيمات حزبية محدودة، كانت في غالبها فوضوية التشكيل، واستنساخاً مُبسطاً للتجربة الحزبية الغربية. وفي ذلك الوقت تفردت الحركات الشيوعية بكونها أكثر التنظيمات صرامة وتماسكاً في هيكلها الحزبي. . والأفكار الشيوعية التي بدأت تتسرب إلى مصر منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت زخماً حركياً كبيراً في العقد الأول من القرن العشرين بعد الضخ التنظيمي المهم الذي قام به لينين في مفاصل الحركة الشيوعية عبر العديد من الكتب والمقالات. وهو ما تسرب بدوره إلى مصر، ونتج عنه ابتداءً تأسيس حركات اشتراكية محدودة، نضجت فيما بعد بالتأسيس الرسمي للحزب الشيوعي المصري في العام 1922م.

وحسن البنا الذي كان متابعاً للمشهد السياسي المصري

استلهم بعض الأفكار التنظيمية الحزبية ـ التي لم تُعرف من قبل في الفكر الإسلامي ـ من الحركات الشيوعية، وبالخصوص استلهامه لفكرة الوحدات التنظيمية الصغيرة التي يسميها الشيوعيون (خلايا)، حيث استنسخها حسن البنا في تنظيمه وطور مضمونها وجعلها تحت اسم (أسرة)، لتكون أكثر حميمية وقرباً من الثقافة الإسلامية، وابتعاداً عن خشونة الصرامة الحزبية.

2- فكرة (الطليعة المؤمنة) التي ستقود مجتمعاتنا نحو تطبيق الشريعة وسيادة الإسلام، وهي الفكرة التي نحتها سيد قطب رحمه الله وضخها في الفكر الإسلامي، تكاد تكون استنساخاً كاملاً وتفصيلياً لفكرة (الطليعة الثورية) في الفكر الماركسي اللينيني، الذي يريد لهذه الطليعة أن تقود نضالات البروليتاريا نحو الثورة على الاستغلال البرجوازي من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي.

بل وحتى الفكرة القطبيّة المتمثلة بالتعويل على (الإرادة) في التغيير وليس على (القوة) تكاد تتطابق في تفاصيلها التنظيرية مع الفكرة الثورية للمناضل الشيوعي الأرجنتيني تشي غيفارا.

3- وعند حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه القاضي تقي الدين النبهاني في القدس عام 1953م، تكاد تتطابق فكرة الحزب المحورية التي دونها النبهاني في كراسة الحزب، وتؤكد على أن عودة الخلافة الإسلامية (أي الحل المثالي الإسلامي) لن تكون إلا من خلال تكوين تكتل سياسي حزبي صارم يعمل

على التثقيف السياسي ويقود المجتمع نحو التغيير. . وهي فكرة تتطابق تماماً مع تنظير لينين في كتابه التأسيسي المهم (ما العمل) الذي صدر عام 1902م واعتُبِر دستور الحركة البلشفية التي قادت الثورة على الحكم القيصري في روسيا عام 1917م، وأسست فيما بعد الاتحاد السوفييتي. حيث أكد لينين في كتابه ـ وبتفصيل نظري واسع ـ على أن حُلُم انتصار البروليتاريا على البرجوازية من أجل تكوين مجتمع الشيوع (الحل المثالي الشيوعي) لن يكون إلا بتأسيس تكتل حزبي صارم ـ تقوده الطليعة الثورية ـ يعمل على التثقيف السياسي ويقود نضالات البروليتاريا نحو التغيير.

4- الفكرة المحورية التي سادت تنظير الحركات الجهادية في العالم العربي، والمتمثلة في أولوية عدو الداخل (الحكومات العربية) على عدو الخارج (الغرب واليهود)، وهي الفكرة التي كان أول من دونها هو القيادي الجهادي المصري محمد عبدالسلام فرج في كتابه (الفريضة الغائبة)، وهو الكتاب الذي اعتُبر بمثابة الدستور للحركات الجهادية المصرية، حيث كتب محمد عبدالسلام فرج فقرة في كتابه بعنوان (العدو القريب قبل العدو البعيد).

هذه الفكرة غير المسبوقة في الفكر الإسلامي هي استنساخ كامل لفكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (وهي حركة ماركسية لينينية) التي أطلقتها أواخر الستينيات في الأردن، وقالت فيها أن محاربة العدو القريب (الحكومة الأردنية) يجب

أن يسبق قتال العدو البعيد (الحركة الصهيونية)، وأطلقت بناءً على ذلك شعارها الشهير (الطريق إلى القدس يمر عبر عمّان)، بل وطرحت شعاراً أكثر استفزازاً هو (الطريق إلى القدس يمر عبر قصر بسمان) وقصر بسمان هو القصر الملكي في الأردن.. وكان غسان كنفاني الأديب المعروف والقيادي في الجبهة الشعبية هو أول من كتب هذه الفكرة ـ كتبها باسم مستعار هو «طارق» ـ في مجلة القوميين العرب، حيث قال: (إن الطريق إلى تحرير القدس يمر عبر عمّان.. وعلينا أن نحرر البلاد العربية أولا ثم نذهب لتحرير فلسطين). وقد أدت هذه الفكرة إلى النهاية المأساوية التي حصلت في أيلول الأسود عام 1970م باقتتالٍ عنيف ودموي بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني، ونتج عنه طرد الفصائل الفلسطينية من الأردن لترتحل بعد ذلك إلى لبنان.

وقد انتقلت هذه الفكرة على ما يبدو إلى الفكر الجهادي المصري عبر الشخصيات الفلسطينية التي قادت بدايات النشاط الجهادي في مصر، مثل الفلسطيني صالح سرية قاعد تنظيم الفنية العسكرية الذي أعدم بعد قيامه بعمليته عام 1974م، والفلسطيني محمد سالم الرَحّال الذي قاد إحدى الفصائل الجهادية المصرية في أواخر السبعينيات.

5- تستطيع تلمّس مواطن تلاقي واضحة في مفهوم الحتمية (حتمية الحل الإسلامي) الذي برز في الفكر الإسلامي بشكل واضح في سياق الصراع مع التيارات الأخرى، ولم يكن

مستخدماً بهذا الشكل سابقاً، إضافة إلى أن استخدام هذا المفهوم في الفكر الإسلامي كان مختلفاً في سياقه عن موضوع نصوص آخر الزمان ونزول عيسى عليه السلام وسوى ذلك، لكون هذه النصوص ذات طابع غيبي لا ندري متى سيأتي زمانها (ربما لا يأتي زمانها إلا بعد ألف عام).. بخلاف مفهوم (حتمية الحل الإسلامي) الذي يشير إلى خلاص قريب ذي مواصفات فكرية وديناميـة سياسية.

وسيجد الدارس والمُتتبع لنشوء وتطور مفهوم الحتمية في الفكر الإسلامي مواطن تلاقي واضحة مع مفهوم (الحتمية) الذي خدمه المفكرون الماركسيون الأوائل بتنظير فكري وحركي واسع، ليصلوا بعده إلى إطلاق شعارهم الشهير المتمثل بـ(حتمية الثورة) و (حتميّة المجتمع الشيوعي).

6- وأحسب أن المتتبع لمسار الفكر الإسلامي في الخمسينيات والستينيات سيلمس بوضوح طبيعة موجةٍ فكريةٍ سادت تلك الفترة، كانت شديدة التركيز على مفاهيم العدالة الاجتماعية في الإسلام، وذلك بسبب حمى الصراع مع مفاهيم العدالة الاشتراكية والشيوعية.. لذلك أنتج الفكر الإسلامي ـ الواقع تحت ضغط مفاهيم العدالة الشيوعية ـ كثيراً من الكتب التي تتحدث عن توزيع الثروة و (العدالة الاجتماعية في الإسلام) و (اشتراكية الإسلام) وسوى ذلك.

مجدداً أعتقد أن هذه الموضوع بحاجة إلى تتبع بحثي دقيق ليس هذا مكانه.

س/ ذكرت مرة في مقال لك أن الفكر الجهادي اعتمد على بعض نصوص أئمة الدعوة النجدية أو ما يعرف بالوهابية في أحكام التكفير للأنظمة وجواز قتالها.. فهل كل الجماعات الجهادية اعتمدت على هذه النصوص.. أليست هناك مصادر أخرى للفكر الجهادي؟.

هذا موضوعٌ كبيرٌ أيضاً، ويحتاج إلى بسط واسع.. ولكن سأحاول أن أذكر لك إشارات مقتضبة عن خريطة المصادر الشرعية والفقهية للفكر الجهادي، حيث تحمل هذه المصادر بعض التنوّع بحسب جغرافيا هذه الحركات.

وابتداءً فإن كل المصادر الفقهية للحركات الجهادية في العالم العربي تتكئ على النص الشرعي (القرآن والسنة) بشكل مباشر، وهي في هذا الأمر تتشابه بشكل كبير من حيث طبيعة النصوص التي يتم إيرادها وطبيعة تفسيراتها.. أما في المصادر الفقهية، فهي تحظى ببعض التنوع وفقاً للتالي:

1- التيار الجهادي المصري: كان المرجع الأول والأهم لهذا التيار هو كتاب محمد عبدالسلام فرج (الفريضة الغائبة)، ثم تبعته عدد من كتابات جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية.. وقد اتكأ كتاب (الفريضة الغائبة) ـ وبعض الكتب الأخرى ـ بشكل رئيس على فتاوى ابن تيمية وكتب سيد قطب وأبو الأعلى المودودي وبعض الإنتاجات الفكرية للمدرسة الهندية.

2- التيار الجهادي المغاربي، والجزائري تحديداً: فقد كان المنظّر الأبرز لهذا التيار هو أبو قتادة الفلسطيني الذي

أنتج عدة كتب لقيت رواجاً واسعاً عند التيار الجهادي المغاربي، من أهمها كتاب (الجهاد والاجتهاد)، والكتيب المتضمن لفتواه عن (حكم الخطباء والمشايخ الذين دخلوا في نصرة الطغاة)، وكتاب (الأربعون الجياد لأهل التوحيد والجهاد)، والعديد من الكتب الأخرى.. وقد اتكأ أبو قتادة الفلسطيني في غالب تنظيره للفكر الجهادي على المذهب المالكي، وعلى المواقف الصارمة لفقهاء المالكية تجاه قضايا العدل والخروج على أئمة الجور، وفتاواهم ضد حكام الدولة الفاطمية، وسوى ذلك.

3- التيار الجهادي في السعودية والخليج: وكان المنظّر الأبرز لهذا التيار هو أبو محمد المقدسي، الذي أنتج عدة كتب من أهمها كتاب (ملة إبراهيم)، وكتاب (الكواشف الجليّة في كفر الدولة السعودية)، وسواهما.. وقد اتكأ المقدسي في غالب تنظيره للفكر الجهادي على رسائل الشيخ محمد بن عبدالوهاب ونصوص أئمة الدعوة النجدية.

هذه باقتضاب شديد هي المسارات الرئيسية الثلاثة للمصادر الفقهية التي اتكأت عليها التيارات الجهادية في العالم العربي.

س/ يبدو أنك كنت على علاقة شخصية وثيقة بالدكتور عبدالوهاب المسيري، وقارئ جيد لكتبه، فهل يمكن أن تذكر لي ما هي المجالات التي اشتغل عليها المسيري وبرع فيها حتى حظي بكل هذه الأهمية.. وهل صحيح أنه كان مؤيداً للعلمانية التي أسماها جزئية؟

يُمكن تلخيص الحضور المعرفي الذي حققه د.عبدالوهاب المسيري رحمه الله في الحياة الثقافية العربية بثلاثة محاور . . أولها ـ وهو الأهم ـ دراسته المعمقة والموسوعيّة لليهودية والصهيونية، والتي تمثلت بموسوعته الاستثنائية (اليهود واليهودية والصهيونية)، وبعدد من الدراسات الفرعية الأخرى التي صدرت في كتب مستقلة. . وبهذه الموسوعة يكون المسيري أول باحث عربي يتخصص في المسألة اليهودية ويتناولها بدراسة أنثروبولوجية وتاريخية وسياسية واجتماعية، إضافة لدراسته للحركة الصهيونية باعتبارها حركة تتجاوز اليهودية، ودورها في تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلية.

المحور الثاني يتمثل في إشرافه على دراسة ظاهرة التحيّز في الفكر الغربي. وهذه الدراسة قام بها عدد من الباحثين ـ بعضهم من طلاب د.المسيري ـ وتخصصت في دراسة الحقول المعرفية والعلمية التي أنتجها الفكر الغربي في السياسة والاقتصاد والفلسفة وعلوم الاجتماع والعمران وفي عدد آخر من الحقول الإنسانية، ومن ثمَّ دراسة وتتبّع ظواهر الانحياز للمنظومة الثقافية الغربية في البُنى النظرية التي قامت عليها هذه العلوم. وقد أشرف د.عبدالوهاب المسيري على عمل هذه الموسوعة ـ التي صدرت عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا في عدة مجلدات ـ حيث تولى ضبط منهجيتها والتأكد من صرامة مسارها العلمي. لذلك يُعد المسيري اليوم أبرز دعاة (أسلمة العلوم) في الوسط الثقافي العربي.

أما المحور الثالث فيتمثل في دراسته للعلمانية في موسوعةٍ كان ينوي إصدارها في أربعة مجلدات ـ صدر منها اثنان فقط ـ وأسماها (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة)، قام في أولها بسردٍ بحثي واستقصائي لـ (العلمانية) كمفردة وتعريف ومضمون ومحتوى عند كل ممن قام بدراستها من الباحثين العرب، وبعد ذلك قام المسيري بدارسة العلمانية كما يفهمها هو، حيث قام بتقسيمها إلى (جزئية) لا تُعارض الدين من حيث المبدأ، ولكنها تدعو إلى تحييده وعدم إقحامه في الشأن السياسي، وهو ما درج كثير من الباحثين على تسميته (فصل الدين عن الدولة)، والمسيري يرى أن أغلب العلمانيين العرب هم من هذا الصنف، أي (علمانيين جزئيين). . أما العلمانية الشاملة ـ ويسميها أحياناً علمانية فلسفيّة ـ فيكاد المسيري أن يُطابق بينها وبين النزعة المادية المحضة من حيث غياب القيم الإنسانية والمبادئ الدينية والأخلاقية، حيث تتحول المادة إلى معيار وحيد للقيمة، وهو ما يصفه المسيري بحالة التشيّؤ (تحول الإنسان إلى شيء) والتسلّع (تحول الإنسان إلى سلعة) والحوسلة (تحوله إلى وسيلة)، وهي حالة تقترب من (الإلحاد الديني) الذي لا يعترف بسوى المحسوس والمُدرك وذي القيمة المادية المباشرة.

أما حين تحدث المسيري عن العلمانية الجزئية وقال أنه لا يُعارضها، فأنا أميل إلى أنه لم يقم بالتفريق بين فكرة (فصل الدين عن الدولة) التي تعني تحييد الدين عن أن أي فعالية وتأثير

يُمكن تلخيص الحضور المعرفي الذي حققه د.عبدالوهاب المسيري رحمه الله في الحياة الثقافية العربية بثلاثة محاور . . أولها ـ وهو الأهم ـ دراسته المعمقة والموسوعيّة لليهودية والصهيونية، والتي تمثلت بموسوعته الاستثنائية (اليهود واليهودية والصهيونية)، وبعدد من الدراسات الفرعية الأخرى التي صدرت في كتب مستقلة. . وبهذه الموسوعة يكون المسيري أول باحث عربي يتخصص في المسألة اليهودية ويتناولها بدراسة أنثروبولوجية وتاريخية وسياسية واجتماعية، إضافة لدراسته للحركة الصهيونية باعتبارها حركة تتجاوز اليهودية، ودورها في تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلية.

المحور الثاني يتمثل في إشرافه على دراسة ظاهرة التحيّز في الفكر الغربي. وهذه الدراسة قام بها عدد من الباحثين ـ بعضهم من طلاب د.المسيري ـ وتخصصت في دراسة الحقول المعرفية والعلمية التي أنتجها الفكر الغربي في السياسة والاقتصاد والفلسفة وعلوم الاجتماع والعمران وفي عدد آخر من الحقول الإنسانية، ومن ثمَّ دراسة وتتبّع ظواهر الانحياز للمنظومة الثقافية الغربية في البُنى النظرية التي قامت عليها هذه العلوم. وقد أشرف د.عبدالوهاب المسيري على عمل هذه الموسوعة ـ التي صدرت عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا في عدة مجلدات ـ حيث تولى ضبط منهجيتها والتأكد من صرامة مسارها العلمي. لذلك يُعد المسيري اليوم أبرز دعاة (أسلمة العلوم) في الوسط الثقافي العربي.

أما المحور الثالث فيتمثل في دراسته للعلمانية في موسوعةٍ كان ينوي إصدارها في أربعة مجلدات ـ صدر منها اثنان فقط ـ وأسماها (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة)، قام في أولها بسردٍ بحثي واستقصائي لـ (العلمانية) كمفردة وتعريف ومضمون ومحتوى عند كل ممن قام بدراستها من الباحثين العرب، وبعد ذلك قام المسيري بدارسة العلمانية كما يفهمها هو، حيث قام بتقسيمها إلى (جزئية) لا تُعارض الدين من حيث المبدأ، ولكنها تدعو إلى تحييده وعدم إقحامه في الشأن السياسي، وهو ما درج كثير من الباحثين على تسميته (فصل الدين عن الدولة)، والمسيري يرى أن أغلب العلمانيين العرب هم من هذا الصنف، أي (علمانيين جزئيين). . أما العلمانية الشاملة ـ ويسميها أحياناً علمانية فلسفيّة ـ فيكاد المسيري أن يُطابق بينها وبين النزعة المادية المحضة من حيث غياب القيم الإنسانية والمبادئ الدينية والأخلاقية، حيث تتحول المادة إلى معيار وحيد للقيمة، وهو ما يصفه المسيري بحالة التشيّؤ (تحول الإنسان إلى شيء) والتسلّع (تحول الإنسان إلى سلعة) والحوسلة (تحوله إلى وسيلة)، وهي حالة تقترب من (الإلحاد الديني) الذي لا يعترف بسوى المحسوس والمُدرك وذي القيمة المادية المباشرة.

أما حين تحدث المسيري عن العلمانية الجزئية وقال أنه لا يُعارضها، فأنا أميل إلى أنه لم يقم بالتفريق بين فكرة (فصل الدين عن الدولة) التي تعني تحييد الدين عن أن أي فعالية وتأثير

في المجتمع على كثير من الأصعدة السياسية والتشريعية والثقافية (وهي علمانية)، وبين (فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية) التي تعني رفض التدخل المباشر لرجال الدين ـ الذين يفتقرون إلى المعرفة والقدرات السياسية ـ في الإدارة السياسية، أي أنه رفضٌ للنموذج الإيراني في الحكم، وهذا الأمر في تقديري لا علاقة له بالعلمانية، لكونه لا يُعارض وجود مرجعية دينية وأخلاقية لرجال السياسة، ولكنه يعارض فقط وجود سلطة دينية عليا هي التي تقرر مسار العمل السياسي. وأحسب أن المسيري يميل إلى التقسيم الأخير في رؤيته لطبيعة عمل الدولة، لكونه يقرر في كثير من المواضع محورية قيم الدين في حياة الإنسان.

س/ في إحياء علوم الدين يقول الغزالي عليه رحمة الله: (إن العقائد التي استمر عليها أكثر الناس بمجرد التقليد أو بمجرد كلمات جدلية حررها المتعصبون للمذاهب وألقوها إليهم هي حجاب عن الاستقامة ومعرفة الحق).. هل تعتقد بأن هناك شبهاً ما بين تاريخ الأمة النصرانية وتاريخ أمة الإسلام من ناحية الكذبات التاريخية فيما يتعلق بتحريف المسارات أو تعبيدها بالخطأ لتحجب الحقيقة إلى الأبد فتودي وتسحق باسم الدين؟

التكوين الديني في السياق المسيحي يختلف بشكل جذري عما هو عليه في السياق الإسلامي.. في المسيحية لم يكن هناك نصوص تشريعية، بل مجموعة تعاليم روحية وأخلاقية، وهذا يعني انفصال المنظومة الدينية عن كثير من شؤون الحياة اليومية التي يقع غالبها خارج الإطار الروحي.. كما أن المسيحية لم

تحظ بتواصل زمني منتظم في انتقال النص الديني، بل كانت هناك فترة واسعة من الانقطاع العلني امتد لقرابة الثلاثة قرون، بين صلب المسيح ـ كما في المسيحية ـ وانتشار الديانة المسيحية في الإمبراطورية الرومانية الوثنية بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين للمسيحية في بداية القرن الرابع الميلادي. . هذا الانقطاع الزمني الكبير لعَلَنيّة المسيحية، وبقاؤها تحت طي الخفاء والكتمان والدعوات السرية، كان هو المدخل الرئيس للتحريف والتأويل وإعادة تكوين المنظومة الدينية على قواعد التثليث والرهبنة وهيمنة الكنيسة، خاصة بعد مؤتمر «نيقية» الذي عُقد في العام 325م واعتبر «المجمع المسكوني الأول» وحضره الإمبراطور قسطنطين إضافة إلى ما يُقارب الثلاثمائة أسقف، حيث أنهى هذا المؤتمر الخلاف بشأن إلوهية المسيح، وبعده اعتنق الإمبراطور قسطنطين ومن ورائه الإمبراطورية الرومانية مذهب التثليث الذي يؤمن بألوهية المسيح، وبقي بعد ذلك المسيحيون الموحدون الذين يطلق عليه اسم «الآريسيين» أقلية مضطهدة في محيط التثليث المسيحي.

في الإسلام يبدو الأمر مختلفاً بشكل جذري، فوجود القرآن ككتلة واحدة محفوظاً ومكتوباً منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، وجمع المصحف في عهد أبي بكر، وإجماع الصحابة والأمة على سلامته من التحريف والنقص، وتواصل الإسناد المتصل للأحاديث النبوية الصحيحة، كل ذلك ينفي عن الإسلام أي شبهة تحريف.

أما هامش التنوع والخلاف الفقهي والكلامي في المذاهب، فهي مساحات مفتوحة للاجتهاد والتأويل والتفسير للنص المقدس وفق الدلالات اللغوية والقواعد الأصولية. بحيث يبقى الاجتهاد الأقرب للحق، هو ذاك الأقدر على الانسجام مع دلالات النص، ومقاصد التشريع، ومنطق العقل.

وما أفهمه من كلام الغزالي هو أنه يشير إلى تشددات بعض المذاهب في بعض مسائل العقائد، بحيث ينقل بعضهم شيئاً من الخلافات الكلامية المُحدثة، ليقوموا بوضعها في خانة القطعيّات العقائدية، ومن ثمّ يُمارسون المُفاصلة مع الآخرين بناءً عليها.

س/ كيف ترى علاقة (السياسي) عندنا (بالعالم الديني)، هل هي علاقة استغلال ومصالح شخصية لضبط الشعب كما يريد السياسي عبر الأداة المؤثرة هنا (العالم الشرعي)، أم علاقة تكاملية واقتناع كل طرف بالآخر؟

ليست المسألة محصورة بهذه الثنائية أيضاً. . فعلاقة رجل السياسة بالعالم الديني هي علاقة مُتداخلة منذ بداية التاريخ الإسلامي - وهي كذلك في الأديان الأخرى -. . لكن المسألة أعقد من مجرد أن تكون محصورة في خيارين، إما (اقتناع وتكامل) أو (استخدام وتوظيف). . بل هي في الغالب مزيج من هذين العنصرين. . ولكن يبقى السؤال الأهم، هو مقدار نسبة كل عنصر من هذين العنصرين في هذا المزيج. . وهنا محل التفاوت والتساؤل. . ومجتمعنا يحمل ذات المزيج. . لكن

تحديد نسب كلا العنصرين في هذا المجتمع يحتاج إلى فحص واستعراض تاريخي طويل لا أظنني أملك أدواته حالياً. . هذا في حال اقتصر حديثنا عن علماء الشريعة المُلتصقين بالسلطة، الذين عادة يتفاوتون بين الصادق، والمتأوِّل، والباحث عن مغانم السلطة. . لكن عبر طول التاريخ الإسلامي وفي مجتمعاتنا الحالية أيضاً ثمة دوماً عُلماء شرعيون مستقلون تماماً عن السلطة السياسية، وهم في الغالب متحررون تماماً من أي تداخل مصلحي مع السلطة.

س/ هل تعتقد أن الهجمة الإعلامية على د.سعد الشثري تمت بتوجيه ودعم (من فوق)؟

لا تحتاج المسألة إلى ذكاء مُفرط كيف نعرف ذلك. . لأنني لا أظن أن نشر أربعين مقالا كلها تحمل ذات المضمون، وخلال يومين فقط، كان مجرد (توارد خواطر!).

س/ هل تعتقد أن الشيعة لدينا أخذوا حقوقهم وزيادة، أم هم أقلية مظلومة؟

لا أعتقد أنهم أخذوا حقوقهم وزيادة، بل أعتقد أن من الأهمية أن نُفرّق في التعامل مع شيعة السعودية بين مسارين: مسار حقوقي، ومسار سياسي.

المسار الحقوقي يقوم على أساس أنه يجب أن يتم التعامل مع الشيعة وفق مبدأ المساواة في الحقوق مع الآخرين، بحيث تتم مساواتهم في كل ما يخص شؤونهم الحياتية والوظيفية والسياسية مع بقية المواطنين. . وأنا بالطبع مع هذا المسار.

أما المسار السياسي، فهو الذي يتداخل مع هواجس الولاء للخارج، والأمن القومي، وسوى ذلك من هواجس سياسية.. ومشكلة هذا المسار أنه غير مُحدد المعالم، بل وسيفتح باباً واسعاً للظلم والاضطهاد تحت مُبرر القلق السياسي والأمني.

ورغم أنني أتفهم هذه الهواجس السياسية، إلا أنني أحسب أنه تم تضخيمها كثيراً.. فما هو الخطر المتوقع - ولنذهب بالاحتمالات إلى أقصاها - في حال تولت شخصية شيعية مثلاً وزارة الصناعة! أو أي وزارة خدمية؟.. وماذا يمكن أن تفعل أقلية مذهبية - ولنذهب كذلك بالاحتمالات إلى أقصاها - لا يتجاوز تعدادها 10% من مجموع السكان، ولا تعيش في إقليم جغرافي خاص وقابل للانفصال، فماذا يمكن أن تفعل في حال تساوت في حقوقها مع بقية المواطنين؟!.

وأنا بالطبع لا أبرئ بعض شيعة السعودية من المساهمة في زيادة هذه الهواجس، عبر عدد من الحوادث والتصرفات، وعبر العلاقة المُريبة لبعضهم بإيران.. لكن أزعم أننا نساهم - عبر التمييز الحقوقي ضدهم - بدفع مزيد من أبناء المذهب الشيعي للارتماء في حضن ولاءات سياسية خارجية.

س/ تعليقك على أداء هيئة حقوق الإنسان الحكومية والجمعية الأهلية؟

للأسف أنا غير متابع لأداء هاتين الجهتين، ربما لأنني - في عقلي الباطن - لا أعول كثيراً عليهما.. ولكني قرأت التقرير السنوي الأخير للجمعية الأهلية لحقوق الإنسان، وبصراحة

فوجئت بمقدار الوضوح والجرأة والمهنيّة التي حواها التقرير، وهو يستحق الإشادة دون شك.

س/ هل أنت مقتنع بالبيانات التي تصدرها منظمة هيومن رايس ووتش عن السعودية؟ أو تعتقد أنها منظمة مخترقة وغير منصفة وأن هدفها من هذه البيانات في السعودية يتجاوز الدفاع عن حقوق الإنسان إلى أهداف إيدلوجية وسياسية وتغريبية؟

أنا أيضاً ـ وبكل أسف ـ لا أتابع تقارير منظمة هيومن رايس ووتش، لكن قرأت بعضها فقط، ولا أظن أن هذه المنظمات مخترقة ولها أهداف سياسية، بل هي في الغالب منظمات حقوقية رصينة، تهدف لإدانة كل ما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في العالم.

ثم إذا كانت هذه المنظمات مُخترقة. . فمن أي طرف تم هذا الاختراق؟. . لأننا نجد أن من أكثر الدول التي تفتح هذه المنظمات ملفات واسعة لانتهاكاتها هي أمريكا وإسرائيل وبعض دول أوروبا الغربية. . فمن يخترقها إذن؟!.

لكن من المهم معرفة أن هذه المنظمات تصدر من ثقافة حقوقية غربية، قد تشوبها اختلافات في موضوعات مع عدد من ثقافات دول العالم الأخرى، ومن ضمنها الدول الإسلامية. . فبعض الأفعال التي نرى في مجتمعاتنا أنها شرعية ومُنسجمة مع ثقافتنا، قد تعتبرها هذه المنظمات انتهاكاً لحقوق الإنسان.

س/ أنت متخصص في الإعلام، ومع ذلك يندر أن تكتب شيئاً عن الإعلام. . لماذا؟

بصراحة لم أفكر في الأمر كثيراً.. في ذهني دوماً أفكار كثيرة حول الإعلام، وأظن أنني خضت تجارب معقولة وفي نماذج متعددة من الإعلام المحافظ والعام.. أتمنى أن ييسر الله لي مجالاً لكتابة شيء من ذلك في المستقبل.

س/ سمعت مراراً عن ندوتك التي كنت تديرها ومدى الحرية ومساحة النقد التي كانت متاحة، وكان بودي أن أحضر إحدى فعالياتها عند زيارتي للرياض ولكن لم أوفق لذلك، لماذا توقفت هذه الندوة، وهل تنوي إعادتها؟

ابتداءً هي ليست ندوتي.. بل الفكرة بدأت في العام 1999م في ذهن الصديق العزيز طارق المبارك، ثم بدأنا العمل بها سوياً بصحبة الصديقين أسامة الغامدي وسعد بن زعير. وأدار طارق العمل بالندوة لمدة عام، ثم اضطر للانقطاع بسبب سفره إلى الأزهر للدراسة، وبسبب انشغال سعد بن زعير وابتعاده أيضاً بقيت مع الصديق العزيز أسامة الغامدي نتابع شؤون الندوة، بحيث تولى أسامة إدارة الندوات وتقديمها، وتوليت بدوري تنسيق حضور المثقفين.

هذه الندوة استمرت لمدة ستة أعوام، وقد مثلت بالنسبة لنا تجربة ثرية، حيث كانت تتمتع ندواتها بدرجة عالية من الحيوية والحرية في النقاش، واستطعنا استضافة عشرات المثقفين والمفكرين وطلبة العلم من داخل المملكة وخارجها ومن كل التيارات تقريباً.. وربما شكلت هذه الندوة إضافة مهمة في تكوين كثير من الشباب الذين انتظموا في حضور

نشاطاتها. . وأرجو أن يحين وقت أوسع في المستقبل للحديث التوثيقي لتجربة هذه الندوة، واستعراض كثير من فعالياتها التي مازلنا نحتفظ بأوراقها حتى اليوم.

أما لماذا توقفت، فكان ذلك بسبب تزايد الأعباء والمشاغل الأخرى، إضافة لكون الصديق أسامة كان على وشك السفر لإكمال دراسته العليا في بريطانيا.

س/ لماذا تركت العمل في صحيفة الشرق الأوسط مع أنك كنت تقدم موضوعات صحفية مهمة حظيت بمتابعة واسعة. . لي صديق يعمل في الشركة السعودية للأبحاث والنشر أكد لي أن قيادات الصحيفة لم يستسيغوا منهجك المخالف لليبراليتهم وحكوميتهم، لذا فضلوا الاستغناء عنك. . فهل هذا صحيح؟

رغم أن هكذا نهاية قد تضفي على الموضوع مسحة نضالية!. إلا أنني لا أظن أن الأمر كان كذلك. . لا أخفيك أنني سمعت من اثنين من الإداريين في الشركة السعودية للأبحاث والنشر ذات المعلومة التي ذكرتها لأسباب خروجي من الصحيفة. لكن تجربة عملي في صحيفة الشرق الأوسط لا توحي لي بذلك.

لقد عملت بنظام العمل الجزئي، ولم أكن متفرغاً، في هذه الصحيفة أزيد من سنتين ونصف ـ من بداية 2003م وحتى أواخر 2005م ـ، وطوال هذه المدة لم أسمع يوماً من أحد المسؤولين في الصحيفة أي توجيه فكري يخص النشر، بل كنت

أنشر ما أراه مناسباً دون تدخل من أحد، ولم يردني اعتراض واحد طوال فترة عملي. حتى أنني استضفت شخصيات عديدة كنت أعلم أنها لا تروق كثيراً لإدارة الصحيفة، ومع ذلك لم ألق أي إشارة سلبية بهذا الخصوص، بل وكتبت ونشرت أكثر من مقال يحمل انتقاداً حاداً للخط الفكري للصحيفة دون أي اعتراض أيضاً. . إضافة إلى أنني كنت أنتقد على الدوام مقالات رئيس التحرير طارق الحميد ـ الذي أختلف معه كثيراً ـ في مكتب الصحيفة بالرياض، وعند مدير المكتب، وكان مدير المكتب يقابل هذا الانتقاد بكثير من الاسترخاء. . هذه شهادة حق يجب أن أقولها بمعزل عن تقييمي الشخصي لأداء الصحيفة الذي كنت ومازلت أرى فيه كثيراً من الانحياز.

في الشهور الأخيرة من عملي في الشرق الأوسط انشغلت كثيراً بمشروع آخر. وبسببه تقطّع انتظامي في الحضور. . وفي هذه الأثناء، قامت إدارة الصحيفة في ثنايا مرحلة تطويرية بإجراء تغييرات عديدة في تبويب الصحيفة، شملت إلغاء الصفحة التي كنت أشتغل عليها. . ربما كان هذان المُبرران (انشغالي وإلغاء الصفحة) هما السبب وراء تركي للعمل في الصحيفة.

س/ أذكر أنك قدمت برنامجاً على قناة المجد رأيت بعض حلقاته، كم استمر هذا البرنامج ولماذا توقف، وهل صحيح ما يقال أنه توقف بسبب ضغط من بعض المشايخ والدعاة؟

مضت عدة سنوات على ذاك البرنامج. . لذا لا بأس أن

أبوح ببعض تفاصيله.. ففي العام 2004م طلب مني نائب مدير قناة المجد ـ وكان صديقاً ـ إعداد وتقديم برنامج شهري يخاطب شريحة ثقافية محددة، وتدور فكرته حول استعراض ونقاش كتب نخبوية مع مؤلفيها.. وبناءً على ذلك وقعت عقداً مع القناة.. وسجلت أولى الحلقات مع الدكتور عبدالوهاب المسيري حول كتابه (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة)، ثم حلقة ثانية مع الدكتور محمد سليم العوا حول كتابه (النظام السياسي في الإسلام). وقد بُثت هاتان الحلقتان في موعدهما المحدد.. وبعد ذلك سجلت حلقتين أخريين مع د.كمال السيد حبيب والأستاذ فهمي هويدي. ولكن بث هاتين الحلقتين تأخر عدة أسابيع. عندها صارحني نائب المدير بأن هناك اعتراضات من عدة شيوخ وجهات على ظهوري في القناة، وذكر لي بعض الأسماء والأطراف. وأنهم بسبب ذلك مضطرون لإيقاف هذا البرنامج.. وقد أوقف البرنامج بالفعل.. ثم أعيد بثه عقب شهور بعد أن تولى الأستاذ جمال سلطان إعداده وتقديمه.. هذا كل ما حصل بالضبط.

س/ كم استغرق منك الوقت لكتابة كتابك أشواق الحرية الذي خرج ككتاب مطبوع بسرعة؟ وما هي طريقتك في الكتابة؟. وكيف كانت ردود الفعل على الكتاب بعد خروجه؟ وهل تنوي تطويره وطباعته مجدداً؟

لا أدري إن كان البوح بذلك في صالح الكتاب أم لا.. ولكن لا يهم.. مسودة الكتاب أخذت مني ثمانية أيام.. ثم

أربعة أيام استهلكها ثلاثة من الرفاق في مراجعة المسودة. . ثم أرسلتها لدار النشر التي قامت بإخراجه وطباعته خلال أسبوعين.

ثمة قاعدة إدارية شهيرة أنا أؤمن بها تماماً في العمل الفكري، وهي قاعدة (80 / 20)، التي تقول أنك تستطيع أن تنجز المهام التي تحظى بـ 80% من الأهمية، بـ 20% من الوقت. وأنك تنفق 80% من الوقت لتنجز المهام الصغيرة التي لا تزيد أهميتها عن 20%.

لذا فإنا أؤمن أنني أستطيع أن أقول 80% مما أريد بـ20% من الوقت. وأن متابعة التفاصيل الصغيرة، مثل حشد مزيد من الشواهد، وتتبع بعض الآثار، والتفتيش عن بعض المراجع وسوى ذلك، ـ أحيانا تحتاج لتوثيق حديث غريب أو التفتيش عن مصدر أثر إلى أسبوع! ـ ستستهلك وقتاً طويلاً لستُ مضطراً لإنفاقه، خاصة في ظل التزامي بعملين (صباحي ومسائي) يستهلكان نصف يومي. . إضافة إلى أنني لم أكن أنوي إعداد رسالة علمية، بل مجرد بحث صغير حول قضية خلافية.

أما ردود الفعل فكانت ـ بحمد الله وتوفيقه ـ أكثر مما توقعت، خاصة بعد نشر الكتاب على الإنترنت، حيث تلقيت على الإيميل مراسلات إيجابية محلية كثيرة، إضافة إلى رسائل عديدة من دول عربيّة ـ الغريب أنني تلقيت رسالة من عرب إسرائيل! ـ، كما تلقيت اتصالاتٍ من ثلاث دور نشر (في مصر واليمن والأردن) تستأذن في أن يقوموا بإنتاج طبعات محلية من

الكتاب في دولهم، وقد وصلتني بالفعل نسخ من بعض هذه الطبعات. . وكل ذلك بتوفيق الله وحده.

س/ هل صحيح أن بعض الدعاة والمثقفين سموا كتابك «أشواق الحرية» بالبيان الشيوعي؟

حصل ذلك في إطارٍ ساخر طبعاً. . وبصراحة فوجئت بتوارد خواطر عديدين وصفوا الكتاب ـ في سياق مازح ـ بهذا الوصف.

س/ أذكر أنني قرأت لك دراسة أثارت ضجة ونقاشاً في أوساط الشباب، كانت بعنوان «الذهنية السلفية» على ما أذكر، ونشرت في مجلة البيان قبل عشرة أعوام. . ما قصة هذه الدراسة التي كنت حاداً فيها، ثم ألم تستغرب نشرها في مجلة البيان، لأن الكثيرين استغربوا من ذلك؟

ذاك عهد قديم بالفعل. . إذ نشرتُ في مجلة البيان عام 2000م حسبما أذكر مقالاً طويلاً ـ لا يرقى لأن يُسمى دراسة ـ كان بعنوان (قراءة في الذهنية السلفية)، وقد نشرته المجلة مشكورة بعد ستة أشهر من الانتظار والتفاوض معي على حذف مقطع من هنا وكلمة من هناك. . ويبدو أن هذا المقال أثار بعض الجدل. إذ نشرت المجلة ثلاثة ردود مطولة على المقال. رغم أن المسؤول عن التحرير في المجلة كان قد قال لي أن سياستهم التحريرية تعتمد على عدم الدخول في سجالات وردود، لذلك هم لا ينشرون عادة سوى رد واحد على أي موضوع. ولكن يبدو أنهم تعرضوا لبعض الضغط جعلهم

يستجيبون لنشر ثلاثة ردود طويلة على ذلك المقال.. وطبعاً حين طلبت منهم السماح لي بالتعليق على الردود، أبدوا تحفظهم على ذلك، رغبة في عدم تسخين الموضوع أكثر.

أما الحديث عن حدة المقال، فلك أن ترجع له اليوم لترى إن كان حاداً أم لا ـ هو منشور في النت ـ.. شخصياً لا أرى فيه أي حدة. بل أراه مجرد تعبير بسيط عن هواجس شاب محافظ أراد أن يقول قناعاته مباشرة دون أن يضطر لتسويد مقدمات طويلة للتأكيد على البدهيات، ودون أن يضطر لكتابة أفكاره عن طريق الإشارات الخفية والإيحاءات المحاطة بقدر كبير من الاحترازات.. ولو كان المقال حاداً بالفعل لما نشرته مجلة البيان ابتداءً.

لكن الغريب أنني أمضيت بعد نشر هذا المقال عدة أعوام، نشرت خلالها عشرات المقالات والموضوعات، ومع ذلك بقي كثير من المتابعين للوسط الثقافي الإسلامي لا يذكرون لي حين ألتقيهم سوى ذاك المقال!. وأظن أن السبب في ذلك لم يكن ذات المقال، بل بسبب موقع النشر، أي مجلة البيان التي كانت تحظى بانتشار واسع في الأوساط المتدينة. فلو نُشر ذات المقال في صحيفة يومية أو مجلة غير إسلامية لما حظي بمثل هذا الرواج. فلمجلة البيان كل الشكر على ذلك.

س/ إلى أي حد يرعبك الخوف من النكوص عن الصراط المستقيم، الخوف من الانتكاسة في ردهات ظلام الشك والاجتهاد الخاطئ؟!

لا أدري إن كان يتوجب عليّ أن أكون مرعوباً وخائفاً من النكوص أم لا . . لكني على كل حال لا أشعر في الواقع بهكذا خوف . . بل أشعر أن الأفكار في ذهني واضحة جداً . . ومُبرهنة جداً . . وأقرب إلى روح الشريعة ومقصود الخالق عزَّ وجلّ . . وهذا طبعاً لا يعني عدم التساؤل الدائم والتأمل الذي قد يُفضي إلى تصحيح فكرةٍ، أو تفهّم موقف كنت أرفضه سابقاً . . لذلك لا أفتأ منذ سنين أردد في نفسي (اللهم أرني الحق حقاً وارزقني اتباعه . . وأرني الباطل باطلاً وارزقني اجتنابه).

س/ إلى أي حد تقدر وتحب التراث الشرعي الفقهي منه خاصةً؟!

أعتقد أن تراثنا الفقهي يزخر بقدر هائل من الثراء والتنوع، وهو أكثر تسامحاً ـ في غالب مراحله التاريخية ـ مع الخلاف الفقهي مما شهده مجتمعنا في عقود سابقة.

في سنين مبكرة درست عدداً من أبواب الفقه في حلقات علمية عند بعض الشيوخ . . وكنت أجدني ميالاً لعلوم الآلة . . فكنت أجد متعة أكبر في دراسة مصطلح الحديث وأصول الفقه والقواعد الفقهيّة . . ولكنني بالطبع لست متخصصاً . . بل مجرد مهتم ومتابع.

ما كان يشغلني أكثر من تحصيل مسائل الفقه، هو تكوين بعض الدُربة على استنباط الأحكام والتعامل مع المصادر، ومعرفة القواعد الكلية للعلوم الشرعيّة، لأتمكن من البحث في أي مسألة تُشكل علي.

س/ هل أنت محسوب على جماعة الإخوان المسلمين، أو نشأت معهم في بداية حياتك، وإذا لم يكن كذلك فمع أي فئات الإسلاميين نشأت أيام دراستك المتوسطة والثانوية؟

لم أنشأ مع شباب الإخوان المسلمين، ولم أنتمي يوماً لفكر الإخوان. . بل نشأت في مراحل دراستي المتوسطة والثانوية مع مجموعات الشباب الأقرب لتصنيفهم بالسلفية الحركية. الذين يُطلق عليهم إعلامياً اليوم اسم السروريّة.

س/ دهشت كثيراً عندما قرأت كتابك (جداريات بيروتية ولوحات قاهرية) فلغتك المشوّقة جداً وروح الفكاهة والعفوية الشديدة التي ظهرت بها لم تكن تبدو عليك في موضوعاتك ومقالاتك الفكرية والسياسية الرصينة. . أحببت فقط أن أقدم لك التحية والشكر للمتعة والفائدة التي منحتني إياها في هذا الكتاب.

بل الشكر لك على لطفك ومجاملتك الودودة.

س/ لمس كثيرون ممن قرؤوا كتابك جداريات بيروتية وبالخصوص الفصل الذي تحدثت فيه عن القاهرة أنك تملك لغة ساخرة جداً ولاذعة، فلماذا لا تكتب دوماً مقالات ساخرة؟، وهل وجهت لك دعوات لكتابة مقالات ساخرة منتظمة في صحيفة ما؟ وهل الكتابة الساخرة تصنعها صناعة أم تأتي بالسليقة ودون تكلف؟

شكراً للطفك ابتداءً. . وبصراحة لم أكن أشعر بمقدار تلك السخرية التي ربما حوتها بعض نصوصي إلا عندما نبهني

عليها البعض.. ربما لأنها تصدر عفوية ولا أتكلفها.. بل لا أخفيك أنني صرت بعد ذلك عندما أنتهي من كتابة مادة جادة، أشعر بالقلق من أن تكون قد تسربت إليها جمل ساخرة دون أن أشعر، لذلك أعود أحياناً لقراءة المادة بعين الرقيب كي أشطب أي جمل أو استعارات ساخرة تتنافى مع جدية الموضوع. أما في اليوميات الصحفية، وفي المقالات العفوية التي تتسع لقدر من التبسط، فلا أفعل الشيء ذاته، بل أجعلها على سليقتها.

أما بالنسبة للكتابة المنتظمة للمقالات الساخرة، فقد تلقيت دعوة كريمة من مجلة سياسية أسبوعية كي أكتب بها زاوية ساخرة، بل ومنحوني فرصة أن أفعل ذلك باسم مستعار. ولكنني شكرتهم على دعوتهم واعتذرت لهم، لكوني حتى الآن لم أتقبل فكرة أن أتخصص بكتابة مواد هدفها الرئيس هو السخرية وإضحاك القارئ، حتى ولو كانت تحمل مضامين سياسية وثقافية. رغم قناعتي العقلية أن الكتابة الساخرة هي مهنة محترمة ومرموقة، وربما نادرة ومطلوبة، إلا أنني مازلت أجد حاجزاً نفسياً أمام فكرة أن أكتب مقالات خاصة في هذا الإطار.

س/ ما قصتك مع كتابة اليوميات الصحفية التي برزت بها مؤخراً. . مرة كتبت أنك سافرت إلى موسكو، فهل كتبت يومياتك هناك، وهل ندمت مرة لأنك لم تدون يومياتك في رحلة ما؟

لا ادري بالضبط كيف تسربت لي عادة كتابة اليوميات. . ولكني بتُ أدمن عليها أكثر مما يجب. . ربما لشعوري أنني

حين أدوّن تفاصيل تلك الرحلات، أعيش معها أكثر، وتبقى عالقة في الذهن والوجدان سنين طويلة.

سابقاً عندما أقوم بزيارة دولة ما، كنت أحرص على أن أكتب شيئاً عن رحلتي تلك، إما خلال الرحلة، أو بعد عودتي.. لكن بعد حينٍ تسرب إلي شعور أنني أفوّتُ تدوين تفاصيل رحلاتٍ حوت كثيراً من الأحداث المثيرة والمهمة بالنسبة لي.. كالرحلة التي قمت بها إلى البوسنة في العام 1996م، أي على تخوم نهاية حربها مع الصرب، وبعد اتفاق دايتون مباشرة، والتي كانت بصحبة وفد إعلامي ضم قرابة العشرين شخصاً.. وقد تعرض الوفد لتجارب مثيرة، ليس أقلها قصة الدخول إلى الإقليم المُحاصر والتي امتدت لأكثر من يومين ونصف ـ منها يوم ونصف في مطار زاغرب عاصمة كرواتيا ـ مع كل القلق الذي صاحب تلك الرحلة لكوننا كنا مضطرين للمرور على مناطق معادية للمسلمين وخاضت حروباً طاحنة مع مسلمي البوسنة.. وكذلك قصة الخروج من هذا الإقليم التي امتدت لخمسة أيام من الانتظار.. مروراً بتفاصيل مثيرة وحزينة لشعب بائس مكلوم، وإقليم مُدمّر لم تُبقِ فيه الحرب ولم تذر.

وكذلك تفاصيل رحلتي إلى موسكو في العام 2001م، والتي لم أقم بتدوينها بكل أسف.. وكانت محطتها الرئيسة هي زيارة مخيمات اللاجئين الشيشان على الحدود الشيشانية الأنجوشية. حيث قضيت ستة أيام في هذه المنطقة الحدودية، وسط مخيمات اللاجئين، وفي ثنايا قصصهم المؤلمة.. كما

وقضيت ستة أيام أخرى في موسكو، زرت فيها كثيراً من المعالم الشهيرة في المدينة الحمراء التي كانت يوماً عاصمة العالم.

بعد ذلك قررت أن أدون يومياتي في أي رحلة تتضمن أحداثاً تستحق التدوين، وذلك بهدف التقاط مشاهد مهمة أو مثيرة مررت بها، وتوثيقها كي لا تضيع بين أكوام تفاصيل حياتنا المتراكمة، والتي سرعان ما يجتاحها طوفان النسيان.

س/ ألم تمل من زيارة بعض المدن كالقاهرة التي ذكرت أنك زرتها مرات عديدة. . ألا تمل من الأماكن التي ترتادها كثيراً؟

على العكس. . تكرار زيارتي للأمكنة يجعلني أشعر تجاهها بكثير من الحميميّة والألفة. . وربما كانت هذه نقطة اختلاف في الطباع مع بعض الأصدقاء الذين يملّون الأمكنة المُعتادة.

يبدو أنني آلف كثيراً الأماكن والأشياء والناس الذين أتردد عليهم. . لذا عندما كنت أدرس في الجامعة. . كنت أنحت على الصفحة الأولى لملف الأوراق الذي صاحبني طوال سنوات دراستي الجامعية، بيت أبي الطيب المتنبي:

خُلقت ألوفاً لو رجعت إلى الصبا لفارقت شيبي موجع القلب باكيا.

س/ في حال تم تخييرك للعيش في القاهرة أو بيروت. . فأيهما تختار؟

القاهرة طبعاً ومن دون شك. . في القاهرة تشعر أنك

تعيش في تفاصيل وطنك وناسك.. وأنك يمكن أن تكسب صديقاً جديداً كل يوم.. وأنه يمكنك أن تتعرف على جميع سكان الحارة التي تسكنها في أسبوع.. إضافة للبساطة والعفوية وخفة الظل التي تلمسها في كل مكان بما يضفيه ذلك على حياتنا من روحٍ وطمأنينة.

أما بيروت فهي رغم جمال طبيعتها، واعتدال أجواء الجبل بقربها، إلا أنها مدينة يشوبها البرود.. حيث يمكن أن تعيش بضع سنين في عمارة سكنية لا تعرف خلالها من يسكن بقربك!.. هي مدينة تتوشح بكثير من النرجسية، والادعاء.. وتلك صفات لا تروق لي.

س/ يردد البعض أن هناك زيارة لك كانت ستتم لإيران لحضور الانتخابات الأخيرة - بحسب ما تردد - ولكن هذا لم يحدث.. فما سبب إلغاء السفر؟ ولماذا كنت ستذهب؟!

كنت أنوي بالفعل زيارة إيران قبل بدء الانتخابات الأخيرة بعشرة أيام، بحيث أقضي فيها قرابة العشرين يوماً، كي أستطيع التنقل وزيارة عدة مدن.. ولكن لم يشأ الله لي ذلك.

أما أسباب الزيارة، فهي تنطلق من إدراك أن إيران دولة كبيرة ومؤثرة جداً في المنطقة، وأنها بلد ثري ومتنوع بتيارات سياسية وثقافية كثيرة، وتحتوي على ثقافات وأعراق ومذاهب وديانات عديدة.. لذا فإن معرفتها عن قرب وبشكل دقيق لا يمكن أن يتم عبر الاكتفاء بقراءة الكتب عن تاريخ الثورة في إيران، وعن مدارسها الفكرية واتجاهاتها السياسية. بل إن

الزيارة الرصديّة لأي بلد، والاقتراب من تياراته وأعراقه ومحاورتهم، ورؤية الناس والحديث معهم، أن كل ذلك سيسهم في تعميق فهمي الشخصي لهذه الدولة التي مازالت مُحاطة ـ بالنسبة لي على الأقل ـ بكثير من الإثارة والغموض.

وفي حال كنت أنوي زيارة أي بلدٍ بهدف التعرّف على واقعه السياسي والثقافي، فليس ثمة توقيت أفضل من زيارته في الأيام التي تسبق عملية انتخابية. . لأن الانتخابات قادرة على فرز كل التباينات والتنوعات في ذلك البلد، لتجعلها تبدو أمامك بأقصى قدرٍ ممكنٍ من الوضوح، ويستطيع الزائر حينئذٍ أن يرى كل ألوان الطيف الفكري والسياسي بسهولة أكبر.

أما سبب إلغاء السفر. . فحتى الآن لا أدري ما سبب ذلك بالضبط. . لأنني بعد عشرة أيام من مراجعة السفارة الإيرانية لاستخراج الفيزا ـ هاتفياً قالوا لي أن الأمر يحتاج إلى يوم واحد فقط ـ فاجؤوني بردهم غير المفهوم، والذي لم يرافقه أية توضيحات، عندما قال لي موظف السفارة: أنت على لوائح الممنوعين من دخول إيران!.

س/ ماذا يمثل السفر بالنسبة لك. . وما هو برنامجك المعتاد في السفر. . وهل تلتقي بشخصيات ثقافية على الدوام؟

السفر، كما القراءة، هي حيوات جديدة تُضاف إلى حياتنا، لنرى فيها أنماطاً جديدة في العيش والتفكير، وذهنيات متباينة في تعاطيها مع الأمور، وتقاليد متفاوتة وأعراف مختلفة. . ولنكتشف بعد ذلك أن مجتمعنا ليس هو محور الكون كما قد نتوهّم. . وأننا

لا نعيش في ذلك العالم الذي تفزع قواه الكبرى من النوم كل صباح لتهرع إلى تدبيج مزيدٍ من المؤامرات علينا!.

أما بالنسبة للقاءات الثقافية، فهي بالنسبة لي جزء رئيس من مُتعة أي رحلة، كي تسمع، وتحاور، وتستفسر، وتعمق فهمك لذلك المجتمع، أو تلك الحركة، أو ذاك المثقف. وتترك لك في كل بلد أصدقاء أعزاء، يبقون جزءاً من عبق تلك الديار التي وطأت ترابها وتنفست هواءها ذات يوم.

أما عن برنامجي.. فأظن أنني صدّعت رأس من تفضل بقراءة يومياتي المنشورة ـ عن بيروت والقاهرة والمغرب وتونس ـ بحديثي عن تفاصيل برنامجنا ـ أنا وبعض رفاقي ـ في السفر.. ولكن دعني أتحدث لك بشكل سريع عن رحلتي التي عدت منها قبل ثلاثة أيام فقط، وكانت بصحبة صديق إلى الأردن وامتدت لأربعة أيام. حيث التقينا خلال رحلتنا بثمانية شخصيات ثقافية وفكرية، وتجولنا على ثلاث مناطق أثرية، وتناولنا الطعام في عدة مطاعم معروفة، وجلسنا في عدد من المقاهي، وتجولنا بوسط البلد، وزرنا بعض المكتبات، واستمتعنا بالسير على أقدامنا آخر الليل في شوارع عمّان حتى أنهكنا التعب.

لكن اللقاءات الثقافية تبقى هي العنصر الأهم بالنسبة لي حين أسافر إلى دول لم أزرها من قبل، أو تلك التي انقطعت عنها منذ زمن.. حتى أن صديقاً ترافقت معه في رحلة قال ساخراً: شيء ممتع أن تتعرف عن قرب على (درزن) من المثقفين الذين كنت تسمع عنهم، وذلك في رحلة لم تتجاوز أسبوعاً.

س/ لا يكاد يخطئ من يقرأ مذكراتك القاهرية كثرة ووفرة علاقاتك الفكرية والثقافية والسياسية مع نخب من بلاد متعددة، ما سر هذه العلاقات؟ أعني كيف استطعت بناءها في هذه المدة البسيطة ومع نخب ثقافية متميزة؟

ليس في الأمر سر. . فبمجرد أن تكون «صحفياً»، ومُهتماً بالمجال الذي يعمل فيه المثقف أو السياسي، حينئذٍ ستكون قد قطعت ثلاثة أرباح الشوط. . وإذا صادف أن كان هذا المثقف أو السياسي قد سمع عنك مرة، أو قرأ لك مقالاً، حينها ستكون قد قطعت الشوط كله، ولا يتبقى سوى الاتصال الهاتفي الأول.

كثير من الشخصيات الثقافية والسياسية في العالم العربي، وبالذات تلك التي لا علاقة لها بالعمل الشعبي الجماهيري، بل هي أقرب لأجواء النُخب والمثقفين، أجد أن كثيراً منهم على درجة عالية من اللطف والود، وعلى استعداد عالٍ للتعرف والحوار مع الآخرين. . ويمكن لأي شخص بعد اللقاء الأول، أن يحوّل هذه اللقاء من علاقة عابرة إلى صداقة دائمة وحميمة.

س/ عندما أقرأ لك ألمس أنك تملك لغة أدبية راقية وقدرة ممتازة على رصف الكلمات، وقد وجدت قبل فترة قصيرة مجموعة قصصية منوعة كتبت أنت عددا من قصصها . . كما أن كتابك (جداريات بيروتية) ويومياتك الأخيرة المنشورة في موقع الإسلام اليوم عن زيارتك للمغرب وتونس وخصوصاً المقاطع التي كتبتها عن مراكش ومنطقة سيدي بوسعيد كشفت لي عن قدراتك المميزة في الأدب. . حدثني عن علاقتك بالأدب. .

ولمن قرأت في الرواية والشعر. . ولماذا لا تكتب نصوصاً أدبية. . ومتى توقفت على كتابة القصص القصيرة. . وما أسباب هذا التوقف. . ثم ألا تنوي كتابة رواية في المستقبل لأنك تملك القدرة اللغوية على ذلك؟

أتمنى أن أكون كما وصفت، ولكن لا أظن أنني كذلك فعلاً. . فلا أحسب أنني مؤهل لكتابة رواية جيّدة. . لأن هكذا رواية بحاجة إلى قدرات بلاغية وتقنيات سردية لا أملكها. . خاصة ونحن نجد أن المكتبات باتت مكتظة اليوم بروايات رديئة لكثير ممن ظنوا أنهم روائيون ـ رغم أن بعض الظن إثم ـ. . لذا لا أظن أن الوسط الأدبي يطيق اليوم مزيداً من الروايات الرديئة.

في المرحلة الثانوية وبداية الجامعة كنت أقضي وقتاً طويلاً في القراءات الأدبية، في الشعر والرواية والقصة والنصوص الأدبية، فقرأت غالب ما كتبه مصطفى لطفي المنفلوطي ونجيب الكيلاني وعلي أحمد باكثير وعلي الطنطاوي وعبدالرحمن منيف وغازي القصيبي، وكثيراً مما كتبه طه حسين وتوفيق الحكيم وسلامة موسى وعباس العقاد ومصطفى صادق الرافعي وإحسان عبدالقدوس وتركي الحمد، وبعضاً مما كتبه محمد شكري وأنيس منصور وغسان كنفاني ومي زيادة وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة ونجيب محفوظ وصنع الله ابراهيم وأحلام مستغانمي وغادة السمان وبيار رفائيل والطيب صالح وسهيل إدريس ويحيى حقي وسواهم. . وأيضاً حاولت المرور والتعرف على بعض الآداب الأجنبية، فقرأت بعض الروايات المترجمة

من الأدب الروسي والألماني والفرنسي والإنجليزي والأمريكي.

واهتممت لفترة بأدب السجون، فقرأت تجارب مليكة أوفقير في «السجينة»، وسهى بشارة في «مقاومة»، ونوال السعداوي في «مذكراتي في سجن النساء»، ومصطفى أمين في «سنة أولى سجن»، والطاهر بن جلون في «تلك العتمة الباهرة»، ونجيب الكيلاني في «رحلة لله»، وزينب الغزالي في «أيام من حياتي»، وعبدالرحمن منيف في «شرق المتوسط» و «الآن هنا»، ونبيل سليمان في «السجن»، وتركي الحمد في «الكراديب»، وعبدالحليم خفاجي في «ملك السجن»، وعدد من المذكرات واليوميات للسجناء السياسيين.

ويبدو واضحاً أن ما قرأته في الأدب يُعد الآن «موضة قديمة»، بعد أن صارت القراءة رائجة اليوم لميلان كونديرا ونيكوس كازنتزاكيس وأُمبرتو إيكو وغابرييل ماركيز وباولو كويلهو، إضافة إلى العديد من الروائيين السعوديين والعرب.

في الشعر كنت مغرماً بالسيّاب على وجه الخصوص، حتى أنني في سنتي الجامعية الأولى كتبت مقالاً تحليلياً طويلاً ـ وكانت مرة يتيمة ـ عن قصيدتي «حفار القبور» و «المومس العمياء» ونشرته في مجلة كويتية. . وقرأت بعضاً من دواوين المتنبي، والمعري، وأبو العتاهية، وابن عربي، وابن الفارض، وإيليا أبو ماضي، وأمل دنقل، والعقاد، وهاشم الرفاعي، وأحمد مطر، ونزار قباني، وبعضاً من قصائد محمود درويش وأدونيس.

ويبدو أن القراءة الدائمة في الأدب خلقت عندي حافزاً لكتابة القصة، فبدأت بكتابة القصة القصيرة أثناء المرحلة الثانوية، واستمر ذلك حتى أواخر أيام دراستي الجامعية.. ونشرت عدداً من القصص القصيرة في صحيفة رسالة الجامعة، وجريدة الجزيرة، ومجلة المجتمع، ومجلة حياة، ومطبوعات أخرى.. وأظن أن مجموع ما كتبته يقارب العشرين قصة، كان آخرها قصة بعنوان «حنيناً أيها المهاجر»، كتبتها وأنا في سنتي الجامعية الأخيرة.

ورغم إيماني بأن ما كتبته يتراوح في الجودة بين المتوسط والرديء، إلا أنني لم أسعَ إلى تطوير قدراتي في كتابة النص الأدبي، بل اتخذت عقب تخرجي مباشرة قراراً مفاده أنني لا أريد أن أكون أديباً.. بعد ذلك لم أكتب أي قصة.. وبالطبع كان لهذا القرار في حينه مجموعة من المُبررات والتصورات الشخصية، ربما أتحدث عنها في وقت لاحق، حتى لا تطول الإجابة أكثر.

وبقيت بعد ذلك على تواصل أقل كثافة مع الأدب، بحيث أقرأ كل حين رواية أو مجموعة قصصية، وأفعل ذلك غالباً في رحلات السفر.

س/ إلى أي من الحقول الثقافية تجد نفسك مشدوداً أكثر من غيره؟ وما هي الموضوعات والحقول الثقافية التي اعتنيت بالقراءة فيها؟ حدثني عن ذلك ببعض التفصيل.

أظنني أكثر ميلاً للفكر السياسي وللسياسة بعموم.. ربما

كان في الأمر ارتباطاً جينياً. . فكل إخوتي، حتى من كان منهم غير معني بالشأن الثقافي، تجده متابعاً جيداً للأحداث السياسية المحلية والدولية. . بل حتى والدتي رحمها الله، رغم أنها لم تتعلم في مدارس نظامية، كانت حتى في سني عمرها الأخيرة، وقد تجاوزت السبعين، ورغم مرضها، أجدها تتابع دائماً آخر الأخبار. وكنت عندما أجلس بقربها، وتأتي لقطة تلفزيونية على شخصية سياسية معروفة تجدها تقول لي مثلاً: (هذا ميشيل عون قاعد يسب سعد الحريري علشان ما وده يفوز عليه بالانتخابات، وراح تحالف مع الشيعة مع انه كان ضدهم من اول).

عندما كنت في المرحلة الثانوية ومن ثمّ الجامعية وما بعدها بقليل، كنت مهتماً بالقراءة في شتى الحقول الثقافية والشرعية، قرأت كثيراً في الأدب، وفي الفكر الإسلامي، وفي الدراسات الحديثة حول التراث، والفكر العربي المعاصر، والفلسفة الأوروبية، وعلوم الاجتماع والنفس، والاقتصاد والسياسة، والتاريخ العربي الحديث، والسير الذاتية، إضافة إلى القراءات الشرعية المتنوعة في الفقه والأصول والمصطلح والعقائد. . وأظنها كانت مرحلة تأسيسية جيدة، تجعلك تحيط بمفاتيح ومقدمات كثير من العلوم، وتعرف أصولها ونظرياتها الرئيسة ومؤسسيها الكبار. . ولكنها كانت دون شك مرحلة حالمة. لأنك ستصل بعدها إلى قناعة مفادها أن الاطلاع الموسع على كل الحقول المعرفية أمر مستحيل. . لذا يبدو مهماً أن نُطاوع شغفنا الثقافي في الحقول التي نميل إليها، ولا نضيع كثيراً من الوقت

والجهد في علومٍ ننفر منها ولا نشعر بالمتعة والفائدة في ثناياها.

س/ ما رأيك بالفلسفة؟ وموقفك منها؟ وهل تقرأ فيها؟ ولمن قرأت؟

الفلسفة هي طريق لإعمال العقل والتأمل في الظواهر والأشياء والحوادث والأفكار. . وهي القدرة على التفكير الحر في الفضاءات المعرفية الواسعة، سعياً لتفكيك الظواهر، وفهم الدوافع، وإنتاج الحلول.

والفلاسفة في الغرب هم الذين أنتجوا النظريات السياسية في الحكم وإدارة المجتمعات، والنظريات الاقتصادية في النمو المادي وكيفية تحقيق الرفاه، والنظريات النفسية والاجتماعية والتاريخية واللغوية وسواها.

لكن المشكل في الفلسفة أنها في كل جوانبها تتكئ على قواعد عقلية محضة، وكل شيء في ثناياها مُشاع للبحث والتأمل، وهذا الشيوع يعد ميزة في كثير من العلوم والمعارف، ولكنه في أطر محددة حين يصل إلى إطلاق التفكير والخلاف في قضايا دينية وغيبية غير قابلة للاستدلال والبرهنة، كمباحث الإلهيات وبعض مباحث الأنثروبولوجيا وسواهما، حيث سنجد أن كثيراً من النتائج الفلسفية في هكذا مباحث تكون مُصادمة لمُسلمات دينية قطعية. بل قد نجد بعد حينٍ أن ذات النتائج الفلسفية قد تغيرت وسُكّت في نظريات جديدة تُناقض تلك التي توصلت إليها ذات المدرسة الفلسفية قبل سنوات، فيما المسلمات والحقائق الدينية ثابتة لا تتغير.

في سنوات مضت، وفي الفترة التي كنت أميل فيها إلى القراءات الأفقية، قرأت بعض الشيء في الفلسفة، فابتدأت ببعض الكتب التي تساعد في رسم الخريطة الفلسفية للتاريخ الأوروبي، ككتاب «قصة الفلسفة» لويل ديورانت، وكتاب «عالم صوفي» لجوستاين غاردر، وعدد من الكتب التي تتحدث عن الشخصيات الفلسفية الرئيسية في التاريخ الأوروبي. واهتممت بعرفة خريطة التحولات الفلسفية في الغرب، من القرون الوسطى، لعصر النهضة، فعصر الباروك، فعصر الأنوار، فالعصر الرومانطيقي، ثم تشظي الحالة الفلسفية وانتهاء حقب العصور الفلسفية.. ثم قرأت في ثنايا عدد من الموسوعات الفلسفية الشهيرة، كموسوعة تاريخ الفلسفة للإميل برهييه، وموسوعة لالاند، ومعجم الفلاسفة لجورج طرابيشي، وسواهم.. ثم حرصت على أن أقرأ مباشرة في مضامين بعض الكتب في الفلسفة السياسية، كـ «العقد الاجتماعي» لروسو، و«الأمير» لميكافيلي، و«روح القوانين» لمنتسكيو، و«نظريتان في الحكم» لجون لوك، وسواهم.

أما ماركس ومنظري الفكر الشيوعي، فقد قرأت لهم بتوسع بعض الشيء، فقرأت أغلب ما كتبه ماركس «رأس المال، بؤس الفلسفة، البيان الشيوعي، اطروحات حول فيورباخ، ورسائله مع إنجلز» وقرأتعن علاقته بالجدليّة الهيغليّة. وكذلك عدد من رسائل وكتب إنجلز ولينين وتروتسكي.

وقرأت أيضاً كتباً أو دراسات حول فلسفات ديكارت،

وسبينوزا، وهيغل، ونيتشة، وكانط، وفرويد، وسارتر، وهابرماس، وعن مدرسة فرانكفورت، وحلقة فيينا، وقرأت دراسات عن البنيوية، والتفكيك، والهرمونيطيقيا، والنقد الثقافي، وعدد من النظريات النقدية الحديثة.

س/ هل أنت مثقف؟

بالطبع لا . . لأنني لا أدخن، ولا أشرب القهوة.

عموماً أنا لم أصف يوماً نفسي لا شفاهة ولا كتابة بهذا الوصف، لأنني أحسبه وصفاً تبجيلياً ليس له معايير معرفيّة تضبطه. . لذا لا أشجع أحدا أن يصف نفسه بهذا الوصف.

س/ سمعت أنك أسست دار نشر جديدة اسمها الشبكة العربية، وقد رأيت كتبها في مكتبة الكتاب واشتريت بعضها، وقد أعجبني جداً كتاب من إصدارات الدار اسمه «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي» لمايكل كوك، وكتب الدار جيدة بالجملة، فهل تملك أنت هذه الدار، وهل تعبّر هذه الدار عن أفكارك، وهل تتفق فكرياً مع كل ما يُنشر فيها؟

لست مالكاً للدار، بل مجرد طرف في شراكة تتضمن عدة شخصيات سعودية وعربية، وهدف الدار هو الاهتمام بالأطروحات الرصينة عن طريق نشرها وتسويقها. . وتم تأسيس المكتب التنفيذي لـ (الشبكة العربية للأبحاث والنشر) في بيروت، لكونها أفضل مكانٍ تتوفر فيه خدمات التحرير والطباعة والنشر والتسويق. . وقد أصدرت الدار حتى الآن وفي مدة تقل عن السنتين قرابة الخمسين كتاباً، من بينهم أكثر من خمس

عشرة رسالة دكتوراه، وقرابة السبعة عشر كتاباً قامت الدار بترجمتها، أحدهم الكتاب الضخم والمهم (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الإسلامي) الذي قضى المستشرق الأمريكي مايكل كوك في تأليفه قرابة الخمسة عشر عاماً.

وحين أتحدث عن (دار نشر) فهذا يعني عُرفاً أن ما يُنشر في هذه الدار لا يمثل بالضرورة أفكار أصحابها. . أولاً لأن أصحابها ـ في حال الشبكة العربية ـ متباينون في قناعاتهم ورؤاهم. وثانياً لأن أي دار نشر لابد أن تحمل هامشاً واسعاً من المرونة والتنوع في النشر، وإلا غدت حزباً شيوعياً توتاليتارياً لا ينشر إلا بياناته المُعبّرة عن أفكاره!.

لذلك فأنا لم أرَ كثيراً من إصدارات الشبكة العربية إلا بعد نشرها. . بل وقمت بترشيح بعض الكتب للنشر ـ ونُشرت فعلاً ـ رغم أنني أختلف بشكل كامل مع الفكرة الأساسية التي تعتمد عليها هذه الكتب، وذلك فقط لأن معايير البحث العلمي المُستخدمة في هذه الكتب كانت جيدة، ولأنني أحسب أن نشر هذه الأطروحات في الوسط الثقافي سيكون مفيداً.

وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود خطوط حمراء وسقوف للنشر ترفض إدارة الشبكة العربية تجاوزها. . ولكن في الوقت ذاته فإن هامش التنوع في النشر سيبقى واسعاً دون شك.

س/ ما الذي تعتقد أنه أثر فيك أكثر وساهم في تطورك الفكري والثقافي وتطورك في مستوى الكتابة أيضا وشعرت أن الفائدة فيه لك أكثر، هل هي الندوات الثقافية والجلسات

الفكرية الخاصة، والجلوس مع المفكرين والمثقفين (أو) هي القراءة المستمرة؟

أعتقد أن القراءة هي المنفذ الرئيس لفهم الظواهر والأفكار، والمدخل الوحيد للتعمق في العلوم والمعارف والفلسفات، وهي القادرة على إنشاء تراكم علمي ذي قيمة في ذهن الإنسان. . وهي من تُكسب المعرفة، ومن تُنشئ المثقف.

أما اللقاءات والحوارات فهي تفتح للإنسان آفاقاً جديدة في الفهم، وفي إدراك كيف يفكر الآخرون، بل وفي اكتشاف أفكارٍ ورؤى جديدة قد تفتح مسارات مختلفة للقراءة والبحث. . وعلم الاتصال يؤكد أن أكثر أساليب التواصل تأثيراً على الأفكار تتمثل في الحوار (البين شخصي). . لكن قيمة اللقاءات والحوارات الشخصية تتضاءل كثيراً إذا لم تكن تتكئ على تراكم ثقافي ناتج عن القراءة المتواصلة.

س/ (في جانب الفكر الإسلامي خصوصا وسائر الفكر عموما) لو استنصحك أحد هل ينضبط فيه بالقراءة المستمرة اليومية في الكتب الفكرية المتميزة وذات الإبداع البحثي (أو) أنه يحرص على تكوين العلاقات مع المفكرين والباحثين والإعلاميين وملاحقة الاستراحات الفكرية والمجالس الثقافية والمناقشات، فبماذا تنصحه؟

كما ذكرت في إجابتي السابقة، القراءة هي من تُكسب العقل مخزونه المعرفي. . لكن الاقتصار على القراءة قد يُسهم في تغييب كثيرٍ من المشاهد والزوايا والتفاصيل التي لم تُدوّن. .

وهنا يأتي دور اللقاءات والحوارات المباشرة، التي تُكسب فهمك الذي حصلت عليه عن طريق القراءة بعداً مُختلفاً، إذ فيها تختبر مدى متانة الأفكار التي قرأت عنها، وتسمع في الوقت ذاته الأفكار الأخرى بمُبرراتها وحُججها، وهي تمنحك أيضاً فرصة أن تستدرك وتسأل وتستفسر وتعترض، وسوى ذلك من أمور هي تُسهم في تعميق فهمك لأي ظاهرة أو فكرة أو جماعة.. ثم إن اللقاءات الشخصية قد تختصر عليك طريقك للفهم الكلي العام للخريطة الفكرية والثقافية في بلد أو جماعة أو تيار، ولكنها قطعاً لن تُكسبك فهماً دقيقاً لتلك الخريطة دون قراءة مكثفة لتفاصيلها.

س/ ما هي أكثر الصفات التي تجذبك في الأشخاص وتجعلك تنحاز إليهم.. والصفات التي تجعلك تنفر وتتوتر من الأشخاص وتنحاز ضدهم؟

تأسرني الشخصيات الطهورية الصادقة.. تلك المُستعدة للمضي حتى آخر الطريق في سبيل قناعاتها ومبادئها، أياً كانت تلك القناعات والمبادئ (من المناضلين الشيوعيين يساراً، وحتى الجهاديين الإسلاميين يميناً، مروراً بما بينهما من تيارات وأفكار وقيم ومبادئ، حتى لو كنت أقف معها على تضاد فكري كامل).. تلك الشخصيات تتصف في الغالب بالنظافة والصدق، بحيث لم تتلوث بحسابات المصالح الشخصية والمكاسب المادية، ولم تلهث وراء شهرة أو مجد أو مناصب وظيفية، بل هي مستعدة للتضحية بكل شيء من أجل الفكرة والمبدأ الذي

يؤمن به. . لذا أشعر بانزعاجٍ حين يصف الإعلام أولئك الذين يقومون بعمليات انتحارية مدمرة في داخل الدول العربية بأنهم مجرمون. . فمن يضحي بنفسه في سبيل قضية لا يمكن أن يكون مجرماً. . بل هو يقف في أعلى درجات الصدق والانسجام مع الذات والإخلاص للقضية التي يؤمن بها. . لذا أعتقد أن وزارة الداخلية السعودية فعلت خيراً حين أطلقت على المنتمين للتيار الجهادي اسم (الفئة الضالة) ولم تصفهم بالمجرمين. . فهم بالفعل تنكبوا طريق الحق، وفعلوا الكوارث على المستوى الوطني والفكري، وسفكوا الدم الحرام، ولكنهم مع ذلك ليسوا مجرمين مهمومين بالتكسب من وراء جرائمهم.

أيضاً أجدني أقف مبهوراً أمام الشخصيات المتواضعة، تلك التي صنعت في حياتها ما يستدعي الإعجاب والفخر، أو تلك التي حازت أعلى المراتب العلمية والثقافية، ومع ذلك تجدها في غاية التواضع والعفوية واللطف مع الجميع (تواضع حقيقي لا تواضع مُصطنع وتسويقي كما بات رائجاً هذه الأيام).

وأنفر بطبعي من الشخصيات النرجسية، وأشعر تجاهها بتوتر حتى لو كانت قريبة مني فكرياً، وأجفل من أولئك الشغوفين بـ (الترزز) والظهور والتصدر. كأولئك المغرمين دوماً بالحديث عن إنجازاتهم الاستثنائية، أو أولئك الذين يبحثون عن واسطة تتشفع لهم للظهور في برنامج تلفزيوني، أو أولئك الذين يشترون شهادات دكتوراه ليستمتعوا بإلهامات الدال المزوّرة، ثم يشعرون بالورطة إذا ما سألهم أحد: (من أي جامعة أخذت

الدكتوراه؟). . أشعر أن هؤلاء مصابون بعقدة نقص. . لذا فهم شغوفون بالبحث عن إضافة خارجية تساعدهم على اكتساب احترام الناس لهم. . ربما لأن ذواتهم بمفردها ـ دون ألقاب وشهرة ـ غير جديرة بالاحترام.

س/ هل أنت متفائل أم محبط؟

أظنني مُتفائل أكثر مما يجب. . وأشعر أن أوضاعنا ستغدو أفضل في المستقبل. . وأننا نسير في الاتجاه الصحيح. . لذا أردد دوماً قصيدة الشاعر التركي الشيوعي ناظم حكمت: (أجمل بحار الدنيا هو الذي لم نذهب إليه بعد. . وأجمل أطفال العالم هم الذين لم يولدوا بعد. . وأجمل أيامنا هي التي لم تأتِ بعد. . وأجمل القصائد هي التي لم أكتبها بعد). . أي أن المستقبل دائما أفضل بإذن الله.

س/ شخصي: كم يأخذ الإنترنت من وقتك يوميا؟

متفاوت، بين الساعة والثلاث ساعات.

س/ كتاب رسم لك في بداية قراءاتك خريطة للمشهد الثقافي العربي؟

كتاب (أسس التقدم عند مفكري الإسلام) لفهمي جدعان

س/ كتاب اندمجت فيه وعشت معه لحظات صعبة؟

رواية (الآن هنا) لعبدالرحمن منيف

س/ رواية امتزجت بها وعشت فيها دور الشخصية الروائية؟

بصراحة أعيش دائماً أجواء الرواية التي أقرؤها. . لكن

مع (ذاكرة الجسد) لأحلام مستغانمي، عشتُ أكثر لحظاتي تماهياً مع شخصية روائية.

س/ كتاب استمتعت به جداً وقرأته أكثر من مرة؟

موسوعة (الكفاح المسلح والبحث عن الدولة) التي تحكي تاريخ النضال الفلسطيني، وهي من تأليف يزيد صايغ.

س/ كتاب أعجبتك فيه صرامته النقدية؟

كتاب (الثورة المغدورة) لتروتسكي.

س/ آخر كتاب قرأته؟

أقرأ حالياً رسالة دكتوراه لباحث مغربي لم تُنشر بعد بعنوان (حفريات الخطاب التاريخي العربي).

س/ قصيدة ترددها مع نفسك منذ سنين طويلة؟

قصيدة السيّاب (في يوم عابس) بما تحمله من تراجيديا موغلة في الألم.

س/ هل تحب الشتاء أكثر أم الصيف، الليل أم النهار؟

أنا كائن شتائي جداً. . الشتاء يرتبط عندي بحالة شفافية روحية عالية. . وأراه موسماً وجدانياً بامتياز. . رغم أنني أقضي نصف شتائي ملازماً لأعراض الزكام والأنفلونزا. . إلا أن التلفّع بالأردية الثقيلة، والتدثر هرباً من وخز البرد، واحتساء فناجين الشاي أمام أكوام الحطب المُشتعلة، يمنحني شعوراً لا أعدل به شيء.

أما الصيف ـ وصيفنا ليس كأي صيف ـ فهو موسم خشن، وحاد، ومزعج، ومن ابتلاءاتنا التي لا نجد أمامها إلا الصبر، واحتساب الأجر.

وفي الشق الثاني أنا أفضل الليل على النهار. . أشعر أن الليل يحقن أوردتنا بجرعات هدوءٍ وسكونٍ استثنائية، ويجعلنا في حالة خلوة مع الذات ولو كنا وسط زحام الناس. . حتى أنني أيام دراستي الجامعية لم أكن أنام في الليل. . طبعاً لأن جدولي الدراسي كان غالبا ما يبدأ قبل الظهر بقليل. . ولكنني قضيت أربع سنوات متواصلة لا أنام فيها إلا بعد الفجر، وكانت من أمتع اللحظات، وأكثرها زخماً في القراءة والكتابة.

أما إذا حظيتُ بالحُسنيين. . وهلّت ليالي الشتاء. . فتلك الساعات تُمثل لي خُلاصة الحياة.

س/ لماذا لم تنشئ موقع شخصي، وهل تنوي ذلك قريباً؟

منذ سنين لم أكن أستلطف فكرة إنشاء موقع شخصي. . كنت أشعر أنها مشروع نرجسي. . وكأنك تريد أن تقول للآخرين أنك تكتب كلاماً مُهماً!. . وكأن الناس مُتلهفة لتجد في سطورك خُلاصات الحياة!. أعلم أنها قد تبدو هواجس مُتطرّفة بعض الشيء. ولكن هذا ما كنت أشعر به على كل حال.

لكن منذ سنة أو اثنتين بدأت أشعر أنني كنت (مكبّر الموضوع)، وأن غالب المواقع الشخصية هي عبارة عن أرشيف يحفظ إنتاج الكاتب من الضياع أو البعثرة بين صفحات النت. . وأنني لو كنت قد التهمت مضاداً للحساسية تجاه هذه الأمور، وأنشأت موقعاً شخصياً منذ سنين، لحفظت كثيراً من المقالات والنصوص القديمة التي ضاعت ولم أجد لها أثراً.

عموماً بعد الرفض الجذري لسنين. . ثم القبول العقلي وعدم الاستلطاف الوجداني لسنة وبضعة شهور. . قررت أن أشطب تلك الهواجس، وأن أنشئ شيئاً لا أسميه موقعاً شخصياً، بل مجرد مدوّنة متواضعة، تتضمن بعضاً من موادي الأرشيفية التي لم يلتهمها الضياع. إضافة لبعض الأفكار السريعة التي أكتبها بين لحظة وأخرى.

س/ من هم الكتاب في الصحف الذين تحرص على متابعتهم؟

أتابع بشكل منتظم مقالات عبدالرحمن الراشد، وحازم صاغية، وغسان شربل، وفهمي هويدي، وخالد الدخيّل، وغسان الإمام. . وأتابع بشكل متقطع مقالات عبدالله القفاري، وإيمان القويفلي، وزياد الدريس، ومشاري الذايدي، وداوود الشريان. . وربما آخرين سواهم.

س/ ماهي المواقع العنكبوتية التي تحرص على متابعتها ؟

أدخل بشكل يومي لموقع صحيفة الشرق الأوسط، وموقع صحيفة الحياة، وموقع العربية نت. . وأدخل بشكل منتظم - وليس بالضرورة يومي - لموقع مجلة العصر الإلكترونية، وموقع لبنان الآن، وموقع كيكا. . وأدخل بشكل متقطع لمواقع بعض الصحف السعودية والمصرية واللبنانية، وأجول بين فترة وأخرى بعشرات المواقع من منتديات ومدونات ومواقع ثقافية وسياسية.

س/ كم ساعة تقرأ يومياً؟

إذا كنت تقصد القراءة بعموم، «صحف، مواقع، كتب» فهي قد تتراوح بين أربع وخمس ساعات يومياً. . أما إذا كنت تقصد قراءة الكتب، فهي متفاوتة، ولكنها في الغالب تتراوح بين ساعة وساعتين. وقد تزيد وتقل بحسب أوقات الفراغ ومدى الشغف باكتشاف حقول فكرية أو الاستمتاع بكتب جديدة.

س/ حياك الله أخونا نواف القديمي سعدت بتواجدك وحوارك في هذا الموقع، قرأت كتابك جداريات بيروتيّة ولوحات قاهريّة، وكان من أجمل الكتب التي قرأتها في الثلاثة أشهر الماضية. . أريد أعرف كم عدد مؤلفاتك، وما هي أسماؤها، وفي أي مكتبة أجدها في السعودية، ولك مني جزيل الشكر.

أشكر لطفك ابتداءً. . صدر لي خمسة كتب، أول كتابين يتضمنان الملفات والحوارات الصحفية التي اشتغلت عليها. . والكتب هي:

1- (محاورات . . الإسلاميون وأسئلة النهضة المُعاقة) وصدر في العام 2006م عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في لبنان . . وقد صدرت الطبعة الثانية من الكتاب عام 2010م.

2- (الإسلاميون. . سجال الهوية والنهضة) وصدر في العام 2008م عن المركز الثقافي العربي في لبنان . . وهذا الكتاب رفضت الرقابة في السعودية أن تمنحه فسح دخول، لذا لن تجده في المكتبات المحلية.

3- (جداريات بيروتيّة ولوحات قاهريّة. . يوميات صحفي

في أزمنة التحول) وصدر في العام 2008م عن دار وهج الحياة للنشر في السعودية، وهو موجود في عدد من المكتبات المحلية.

4- (أشواق الحُريّة.. مقاربة للموقف السلفي من الديمقراطية) وصدر في العام 2009م عن المركز الثقافي العربي في لبنان، وهو ممنوع أيضاً من دخول السعودية .. ولكن هذا الكتاب تحديداً تمت طباعته أيضاً في عدة دور نشر عربية (مركز المعرفة للتنمية الفكرية ـ اليمن) و (دار الكلمة ـ مصر) و (الدار العثمانية ـ الأردن) .. إضافة إلى أن هذا الكتاب منشور في النت.

5- (أوراق مغربيّة.. يوميات صحفي في الأمكنة القديمة) وصدر في العام 2010م عن دار وجوه للنشر في السعودية.

الفهرس

الفصل الأول
بين المُحافظين والإصلاحيين
.. تساؤلات مشروعة

الفصل الثاني
مركزية (الحضارة) في التصور الشرعي

الفصل الثالث

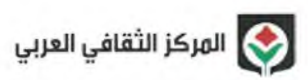
حوار عن الصحوة والتنوير والإصلاح

نواف القديمي

المحافظون والإصلاحيون

أعتقد أن أمام (الإسلاميين الإصلاحيين) دوراً تاريخياً وشرعياً وأخلاقياً في ضبط توازن الحركة الإسلامية، والوقوف في وجه الغلو بنفس الحزم الذي يرفضون فيه تغريب المجتمع وانحلاله وسيولة مبادئه وقيمه .. فضبط إيقاع التوازن، والرُّشد، وعدم الانجراف نحو اليمين أو اليسار تحت صخب المعارك وضجيج المُشاحنات، وعدم فقدان بوصلة الحق والعدل واستشراف مصلحة الأمة وفق مُعطيات الواقع ووفق المُمكن والمُتاح، وعدم التيه في مسارب المسائل الصغيرة وإهدار قضايا الأمة الكبرى حول الحقوق والعدل والشورى ووقف هدر المال العام، هو الدور التاريخي الذي يجب أن يُحافظ عليه الإسلاميون الإصلاحيّون.

نحن في سكوتنا عن الأخطاء، نُقدِّم مَقتلنا على وِسادة ناعمة للخصوم .. كي نُثبت صحة دعواهم أن الإسلاميين هم (منظومة) خارج التاريخ، وغير قابلة للتطور إلا بعصا السُلطان!، وأن بابها المُوصِل إلى الانفتاح والتسامح والتحضّر موصد دائماً .. وأن بابها المُوصِل إلى الغلو والتشدد والعنف مُشرع على مِصراعيه .. هذا بالضبط ما يتمناه الخصوم .. وهذا بالضبط ما يُقدمه لهم بعض الإسلاميين على طبق من ذهب!



المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت: ص.ب: 113/5158
cca_casa_bey@yahoo.com
markaz@wanadoo.net.ma

ISBN 978-9953-68-513-4

